القســـم الثانى

نمـــو اليابان وتوســـعها

أسس الإمبريالية اليابانيـة

عند نهاية القرن التاسع عشر ، ظل الموقف المسيطر ، والذى كانت الدول العظمى الأوربية والولايات المتحدة قد حصلت عليه فى الشرق الأقصى ، كما هو ، ودون أن ينازعها فيه أحد . وكانت هذه الدول قد إستعمرت الجزء الأكبر من الهند الصينية ، ونظمت عملية إستغلال « السوق الصينى » ، وأيقظت اليابان على الأشكال الإقتصادية والسياسية للحياة الحديثة ، ولكن ، إبتداء من السنوات الأولى من القرن العشرين ، سوف تأخذ مشكلات الشرق الأقصى ، وحتى مشكلات المحيط الهادى ، مظهراً جديداً ، وسوف تصبح اليابان منافسة « للغربيين » . وكانت أحداث عام ١٨٩٥ قد أعلنت من قبل عن هذا « التنافس » ، والذى سرعان ما قضى عليه ، نتيجة لإتفاق ثلاث دول عظمى أوربية على إبعاد الطموحات اليابانية ، ولأن الحكومة اليابانية شعرت بأنها على درجة من الضعف لاتسمح لها بأن تقوم بعملية رد فعل بعد . ولم تكن « ضربة التوقف » هذه سوى جمعاً للأنفاس ، وأخذ مجهود التوسع اليابانى فى تنظيم نفسه ، وفى أن يتدعم وينمو بعد عام ١٩٠٣ ، وبقوة متزايدة ، وكانت القارة الآسيوية هى الهدف الرئيسى ، وحتى فى أول الأمر هى الهدف الوحيد ، أما بعد ذلك ، وبعد عام ١٩١٤ ، فإن أنظار اليابان سوف تتجه كذلك صوب أرخبيلات المحيط الهادى وصوب « بحار الجنوب » ومنذ عام ١٩٠٥ ، كتب الكونت أوكوما Okuma ، والذى كان قد لعب دوراً هاماً فى الحياة السياسية فى اليابان منذ خمسة وعشرين عاما ، أنه من الواجب أن تصبح اليابان هى « الروح المسيرة لآسيا » . فكان من حق شعب اليابان أن يأخذ المكان الأول فى شئون الشرق الأقصى وينظم تحت إشرافه ، ولأنه هو الأكثر نشاطاً والأكثر قدرة ، حياة الشعوب الأخرى فى الشرق الأقصى ، وأن يعترف له بأنه هو الذى « يوجه الدول الآسيوية » ، وكان هذا هو أساس « مذهب منرو الآسيوى » والذى إتضح فى عام ١٩١٧ ، وتم التعبير عنه بكل وضوح فى عام ١٩٣٤ . ولكن ، إذا كان هذا « المذهب » ينسحب على كل آسيا الشرقية ، فإنه يطبق على الصين بنوع خاص ، وأصبحت رسالة اليابان هى « تنوير وتحضير شعب الصين » : وأخذ

رجال الدول اليابانيين يرددون ذلك .

أما الدوافع التى ذكرها هذا الاتجاه الإمبريالى اليابانى ، فكانت فى بعض الحالات إقتصادية وإجتماعية ، وفى حالات أخرى ذات صفة إستراتيجية ، ولكن حالة تفكير الشعب اليابانى وقياداته كانت هى ، وبالنيبة لمجهود التوسع ، هى العامل المقرر .

وكان شعب اليابان يشعر « بالتفوق اليابانى » ، وبعبادة « الشرف الوطنى » . وكانت الديانة اليابانية القديمة قد غرست فيه الاعتقاد بأنه ينتسب الى « جنس متميز » وعلمته الولاء الكامل للوطن ، وكانت طبقة الساموري العسكرية القديمة ، والتى زودت اليابان الحديثة بالجزء الأكبر من قياداتها الإدارية ، تحتفظ بتقاليدها المعنوية ، ولا تزال مخلصة ، « لقانون الشرف » Bushido الخاص بها ، وتمنحه كمثال للجندى وللمواطن ، وهذه المشاعر الداخلية ، بذلت الحكومة اليابانية أقصى وسعها من أجل تنميتها ، عن طريق التعليم وعن طريق الإعلام . وكان على المدرسة الابتدائية ، وطبقاً للتوجيه الإمبراطورى الصادر فى ١٣ أكتوبر ١٨٩٠ ، أن تخلق الشعور الوطنى ، وتبث فى الأطفال الإعتزاز بالإنتساب للأمة اليابانية ، وتعلمهم الخطوع للأسرة الحاكمة ، إذ أن سلطة الإمبراطور من أصل مقدس . وتظهر الكتب المدرسية أن لليابان نفس الأسرة الحاكمة منذ خمسة وعشرين قرناً ، وأنها « لم يصبها دنس الغزو الأجنبى » ، وأن شعبها « جنس مختار » . أما للجندى ، فإن التوجيهات ، الإمبراطورية الصادرة منذ شهر يناير ١٨٨٢ ، كانت تحثه على الشهامة ، والإستقامة ، وبساطة العادات ، والشجاعة بدون تهور ، والولاء المطلق للواجب. وكان على المحارب أن ينظر إلى الموت على أنه « أخف من الريشة » . أما القاعدة الأولى فى التعليم المعنوى فهى روح التضحية والمصلحة الوطنية .

فما هو السبب الذى جعل هذه المصلحة الوطنية توجه اليابانيين إلى بذل مجهود من أجل مد نفوذهم ، أو سيطرتهم ، على بلاد أجنبية ؟

لقد إستندوا فى أول الأمر إلى المصالح الأستراتيجية . فاليابان ، وبسبب الإمتداد الكبير لسواحلها ، كانت فى منتهى الحساسية بالنسبة لإمكانية وقوع هجوم يأتى من الخارج . ولذلك فإنه كان من اللازم الدفاع عن البلاد عن طريق الهجوم ، عن طريق وضع أرجلها على أجزاء القارة القريبة من اليابان ، وعلى الجزر التى تقترب من أرخبيل اليابان من الشمال ومن الجنوب ، وذلك من أجل منع أى خصم ممكن من أن ينشىء قاعدة عمل له فيها . وكانت هذه هى الحجة التى قدمها رجال الدولة اليابانيين من أجل شرح عملهم فى كوريا . ثم فى منشوريا بعد ذلك . وليس هناك شك فى أنها تمكنت من أن تلعب دوراً عند أصول حركة التوسع . ولكن السياسة اليابانية تخطتها بعد ذلك ، وبكثير .

وظهرت الضرورات الإقتصادية والإجتماعية فى المكان الأول ، فى نظرية « التوسعيين » ، منذ بداية القرن العشرين ، فكانت السرعة الفائقة للنمو الديموجرافى ، والتى رغبت فيها الحكومة وشجعتها (٣٠ مليون نسمة فى عام ١٨٦٨ ، و ٥٠ مليون فى عام ١٩١٤ ، و ٧٢ مليون فى عام ١٩٣٨ فى أرخبيل اليابان نفسه) ، تطرح مسألة تضخم السكان فى شكل مهدد فهناك زيادة فى أرقام السكان بالنسبة لوسائل معينة . فإنتاج المواد الغذائية لا يزيد بنفس سرعة أعداد المستهلكين ، ومساحة الأراضى الصالحة للزراعة لا تسمح لكل أفراد أسر الفلاحين بأن يتمكنوا من أن يعيشوا من الأرض ، فما هى الحلول الممكنة ؟ إذا ما أبعدنا عملية التحديد الاختيارى لعدد المواليد ـــ وهو حل طرحه البعض بعد عام ١٩٣٠ ، ولكنه رفض من جانب الأوساط الرسمية ومن جانب الرأى العام[1] ـــ فنجد أنه كان هناك ثلاث طرق يمكن إستخدامها . أولا ، توسيع المساحة المزروعة ، وذلك باستخدام الأراضى التى لم تكن قد إستزرعت (فى جزيرة ييسو) ، أو الأراضى الجبلية ، ولكنه كان علاجا بطيئاً ، ومكلف كذلك ، إذ أنه كان يتطلب بناء مشروعات للرى ، وبناء طرق للمواصلات ، وبعد ذلك ،

---

(١) كان مشجع هذه الفكرة هو عالم علم الاحياء ياما موتو Yamamuto وأغتيل فى عام ١٩٢٨

الهجرة : وبدأ هذا الحل على أنه منطقى ، وخاصة إذا ما نظرنا إلى الإختلاف الكبير الموجود بين كثافة السكان فى اليابان من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فى بعض أجزاء من القارة الآسيوية (منشوريا مثلا) وبخاصة البلاد ذات السكان « البيض » المطلة على المحيط الهادى (استراليا) . ولقد شجعت الحكومة اليابانية عملية الهجرة ، ومع ذلك ، ففى فترة أربعين عاماً ، لم يصل عدد اليابانيين المقيمين خارج أرخبيل اليابان إلى مليونين ، لأن الولايات المتحدة وأستراليا قد أخذتا إجراءات ضد هجرة العناصر الصفراء ، وأيضاً لأن الفلاح اليابانى لم يقبل من نفسه أن يبعد عن بلاده . وكان العلاج الأخير ، والأكثر ضماناً ، كما يقول اليابانيون ، هو تنمية الصناعة اليابانية ، وهو الأمر الذى يسمح بإعطاء عمل للأيدى العاملة الريفية المتزايدة ، وبتجميع الوسائل المالية اللازمة من أجل مواجهة نقص الإنتاج الزراعى عن طريق شراء المواد الغذائية من الخارج . ولا يمكن لهذا التصنيع أن يتقدم بدرجة كافية إلا بشرطين : فعلى اليابان أن تجد فى الخارجية المواد الأولية الرئيسية ، والتى تحتاج اليها ، والأسواق التى تحتاجها لزيادة صادراتها . وهذه الإحتياطيات من الأولية ومن الأسواق ، يمكنها أن تجدها ، بلا شك ، بعملية العلاقات التجارية وحدها ، وفى البلاد التى لا تمارس الحكومة اليابانية عليها أى نفوذ ، أو سيطرة سياسية . ولكنها كانت ستصبح « خاضعة لدول إخرى » ، ويمكنها دائما أن تخشى من إغلاق هذه الأسواق . فلن يكون التوسع الإقتصادى سهلا ومضموناً إلا إذا ما تدعم بعملية توسع إقليمى .

وكان من الضرورى أن تصطدم رغبة اليابان فى التوسع بمصالح الدول الغربية ، والتى كانت قد حصلت على مواقع ثابتة لها فى الشرق الأقصى . حقيقة أن الحكومة اليابانية ، وحتى عام ١٩٣٨ ، قد إحترمت الأقاليم التابعة للأوربيين ، وبإستثناء واحد هو بورت آثر ، وأنها لم تطعن بطريق مباشر ، وحتى عام ١٩٣٧ ، والحقوق والامتيازات الاقتصادية التى كانت للغربيين فى الصين . ولكن تقدم وزيادة نفوذها كان يعنى ، ومنذ بداية القرن العشرين ، على الأقل ، وبالنسبة للدول العظمى ، « نقصان فى المكاسب » ، ثم فهموا ، بعد ذلك إتجاها أكثر تهديداً .

ولم يكن فى وسع اليابان أبداً أن تصل إلى أهدافها إذا ما إصطدمت بمعارضة منظمة مشتركة ، وكانت المنافسات بين الأوربيين ، وبخاصة الحروب الأوربية ، هى التى تسمح لها بالحصول على نجاح كبير . وكان رجال الدولة اليابانيون قد فهموا ذلك ، وقبل وقت دخولهم إلى « السياسة الكبرى » بكثير . فالشوجون ، فى مذكرته التى كتبها للإمبراطور فى عام ١٨٥٨ ، ألم يذكر أنه على اليابان ، بعد أن تدخل « مجموعة الدول العظمى » ، أن تتحالف مع البعض ضد البعض الآخر ؟

وكانت الصين هى الهدف الأساسى فى برنامج التوسع اليابانى ، فكانت هى التى يمكن لليابان أن تجد فيها الجزء الأكبر من المواد الغذائية والمواد الأولية التى تحتاجها ، وتصرف فيها غالبية صادراتها الصناعية : فكان إزدهارها الاقتصادى « يتوقف على الصين » . أما الحصول من حكومة الصين على إمتيازات للسكك الحديدية والمناجم ، وفتح البيوت التجارية ، وتجهيز المصانع ، فإن اليابان كانت تقدر على القيام بكل ذلك ، مثل « الغربيين » ، وغالباً بسهولة أكثر لأنها كانت تعلم أكثر منهم العادات والظروف المحلية . ولكنها كانت ترغب فى القيام بما هو أكثر من ذلك . فبدلا من أن تقنع بهذا التوسع الاقتصادى ، والذى كان يخضع دائما لمتغيرات المنافسة الدولية ، كانت تحاول أن تحصل لنفسها على نفوذ سياسى ، الأمر الذى يسمح لها بالتالى بأن تعطى نفسها ميزات تجارية إضافية ، وتحتفظ لنفسها بأفضل نصيب فى عملية إستغلال « سوق » الصين . فكيف تصل إلى ذلك ؟ بإتخاذ موقف ودى ، وتقدم نفسها كمستشارة أو موجهة ؟ أو عن طريق التخويف والقوة ؟ وكانت أحداث السياسة الداخلية فى الصين بالنسبة إليها فى منتهى الأهمية ، إذ أنها كانت تمنحها الفرصة للقيام بدور « الموجه » الذى كانت ترغب فيه . فهل كان من مصلحتها أن تحتفظ بالصين ضعيفة ، ومنقسمة ؟ نعم ، بلا شك ، ومع ذلك ، فإذا كان هذا الضعف يؤدى إلى الفوضى ، فإن الاستغلال الاقتصادى للبلاد سيصبح أكثر صعوبة . ألم يكن من الأفضل أن تؤيد عملية إقامة سلطة شخصية قوية ، وبشرط أن تكون هذه السلطة بين يدى رجل يكون محتاجاً لتأييد اليابان ؟ كان فى وسع الساسية اليابانية ،

وتبعاً للظروف ، أن تفضل هذه الطريقة ، أو تلك . ولكن ما كانت تخشاه هو أن تظهر فى الصين « يقظة وطنية » ، يمكنها بعد فترة تطول أو تقصر أن تقف فى وجه كل الأجانب ، اليابانيين والأوربيين .

ضرورات إقتصادية وطموحات يابانية ، ردود فعل وتغيرات فى البيئة الصينية ، مصالح متنافسة أو مشتركة للدول العظمى الغربية ، تلك هى العنصر المسيطرة على مسألة الشرق الأقصى منذ بداية القرن العشرين .

الباب الرابع

الانتصـــار اليابانى الأول

الفصل الخامس عشر

العداء الروسى اليابانى ، وحرب منشوريا

١ – موقف اليابان

كانت اليابان قد لقيت ، منذ عام ١٨٩٥ ، خيبة أمل كبيرة ، فلم تكن قد إضطرت فقط إلى أن يعاد النظر فى معاهدة سيمونوسيكى ، تحت ضغط طلب الاتهام الذى حركته روسيا ، بل إنها رأت كذلك أن السياسة الروسية تأخذ منها أو تتخاصم معها على المناطق التى كانت ترغب فى الحصول عليها : فكان الروس قد أقاموا ، منذ عام ١٨٩٨ ، فى بورت آرثر ، وأجبروا حكومة اليابان على أن توافق على تقسيم مناطق النفوذ فى شئون كوريا . ولقد أظهر الرأى العام اليابانى مرارة ، ولكن الحكومة إظهرت أنها قد إستسلمت ، وتحاشت القيام بأى عمل غير حكيم . ولقد أظهر إيتو Ito ، رئيس الوزراء ، فى شهر أبريل ١٨٩٨ ، وفى محادثته مع وزير بريطانيا العظمى ، رغبته فى أن يتحاشى أى تعقيدات خارجية ، كما تبرأ خلفه ، أوكوما Okuma من كل فكرة عن التوسع الإقليمى .

ومع ذلك ، فإن اليابان كانت تستعد ، وفى صمت . ووضعت برنامجاً بحرياً جديداً ، فى عام ١٨٩٦ ، لبناء ٢٤ سفينة حربية ، من المدرعات والطرادات ، و٢٦ سفينة طوربيد ، وكان هذا البرنامج سيتم فى عام ١٩٠٣ ، وكان عدد الجيش النظامى ، فى وقت السلم ، سيزيد فى نفس الفترة من ٦٣,٠٠٠ رجل إلى ١٥٠,٠٠٠ . وحتى الوقت الذى يتم فيه إعداد هذه القوات الجديدة ، كان من الصعب على اليابان أن تعارض ، وحدها ، عملية التوسع الروسى ، حقيقة أنها كان من الممكن للوسائل الدبلوماسية أن تدعم الوسائل العسكرية . وكان موقف الحكومة الإنجليزية ، فى وقت إعادة النظر فى معاهدة سيمونوسيكى ، قد أظهر لليابان الجانب الذى يمكنها أن تحصل منه على التأييد ، وفى الصحافة اليابانية ، ومنذ شهر يونيو ١٨٩٥ ، كانوا يفكرون فى إمكانية قيام تحالف إنجليزى يابانى ،

وأوصى كاتو Kato ، وزير اليابان فى لندن حكومته بالبحث وراء مثل هذا الحل . ألم تظهر الحكومة الإنجليزية أنها كانت تمد يدها من أجل ذلك ؟ ففى الوقت الذى إستقرت فيه فى وى هاى وى ، فى عام ١٨٩٨ ، عرضت « تأييدها » لحكومة اليابان ، فى حالة ما إذا كانت اليابان ترغب فى أخذ « إجراءات مماثلة » . ومع ذلك ، فإن بعض أعضاء الجنرو إيتو وإينوى بنوع خاص — ودون إبعاد هذه الإمكانية الخاصة بالتحالف مع إنجلترا ، لم يكونوا يرغبون فى الإلتجاء إلى ذلك إلا فى الحالة القصوى ، وحين لا يجدون وسيلة أخرى لإقفال الطريق فى وجه روسيا ، وإستمروا فى الإعتقاد فى أنه يمكن للصعوبات الروسية اليابانية أن تحل عن طريق المفاوضات . وهكذا إحتفظت السياسة اليابانية إذن بموقف المنتظر .

٢ – موقف روسيا :

وكان موقف روسيا هو الذى بدأ الأزمة ، وبعد حرب البوكسير مباشرة . وكانت القيادة الروسية قد أدخلت بعض قواتها فى منشوريا ، بإسم التدخل الجماعى ، وقامت بإحتلال المدن الرئيسية . ولكنها ، فى الوقت الذى إستدعت فيه ، وبعد الإستيلاء على بكين مباشرة ، قواتها التى كانت قد أرسلتها إلى العاصمة ، إستمرت فى إحتلال منشوريا . وكانت حسن النية التى كانت قد أظهرتها تجاه الحكومة الصينية بإخلائها بكين ، تسمح لها على وجه التحديد بأن تنتظر بعض « المنح » من البلاط الإمبراطورى ، وكان الهدف الذى تقترحه السياسة الروسية هو أن تحفظ ، « وبشكل مؤقت » الإحتلال العسكرى فى منشوريا ، ودون أن يخشى من الإتفاق الأنجلو ألمانى ، فى ١٦ أكتوبر ١٩٠٠ ، قام الأميرال الكسيف Alexeieff . قائد القوات الروسية فى « الإقليم المؤجر » فى لياو تونج بالتوقيع فى ٢٦ نوفمبر ١٩٠٠ ، مع تسينج Tseng ، الجنرال المانشو ، وقائد القوات الصينية فى مكدن ، وفى إنتظار التفاوض على معاهدة رسمية ، على « إتفاقية مبدئية » Convention préliminaire : فسمح لروسيا بالإحتفاظ بقوات فى منشوريا ، فى منطقة السكة الحديدية ، ويمكن للصين أن تنشىء إدارة مدنية (والتى كانت قد ألغيت فى وقت حرب البوكسير) ، وتحتفظ بقوة شرطة ،

مسلحة بأسلحة « خفيفة » ، وإن لم يكن لها الحق فى وضع حاميات ، وسيقيم فى مكدن مندوباً روسياً يمكنه أن يمارس إشرافاً على الإدارة الصينية . وكانت إتفاقية سرية ، بطبيعة الحال ، ولكن التايمز ، والتى كان مراسلها فى بكين قد علم عنها بدون شك عن طريق بلاط الصين ، نشرت ، فى بداية شهر يناير ١٩٠١ ، تحليلا ، مع أنه كان جزئياً غير دقيق ، عن هذه الإتفاقية ، وردت حكومة روسيا بتكذيب رسمى ، ولكنها إذا كانت قد كذبت أمر عقد إتفاق رسمى[1] ، فإنها قد إعترفت بوجود تفاهم Modus vivendi مؤقت . أما حكومة الصين فإنها لم تكذب أمر وجود الإتفاقية ، ولكنها أعلنت أنها لم تصدق عليها بعد .

ورغم أن عملية نشر التايمز قد أيقظت كل وزارات الخارجية ، فإن الدبلوماسية الروسية إستمرت فى طريقها ، وحاولت ، فى بداية شهر فبراير ١٩٠١ ، أن تتفاوض من أجل عقد معاهدة مع حكومة الصين ، من أجل أن تؤكد وحتى أن تزيد من الإمكانيات التى كانت قد ذكرت فى الإتفاقية المبدئية . فطبقاً لهذا المشروع ، يمكن لروسيا أن تحتفظ بقوات فى منشوريا « حتى إتمام تدعيم الأمن » ، ولن يكون للصين الحق فى الإحتفاظ بقوات فى هذه البلاد حتى الوقت الذى تتم فيه عملية إنشاء السكك الحديدية الروسية ، وحتى بعد هذه الفترة ، لا يمكنها أن تحتفظ هناك إلا بقوات محدودة ، يتم تحديد أعدادها بالإتفاق مع روسيا . وإعتقدت الصحافة اليابانية أنها تعلم أن الاتفاقية تزيد عن نطاق منشوريا ، وأن الصين قد تعهدت بأن تحتفظ للروس بإمتيازات السكك الحديدية المقبلة وإمتيازات المناجم فى منغوليا وفى التركستان الصينية .

وقامت وزارة خارجية الصين ، ولكى تتهرب من ضغط روسيا ، بإرتكاب بعض أعمال « التسرب » التى كانت تعطى أخباراً للحكومات الأجنبية ، وتسمح لها بالإحتجاج ، وقامت بريطانيا العظمى بتشجيع لى هونج تشانج ،

(١) كانت الاتفاقية المبدئية ، المعقودة بواسطة السلطات المحلية ، غير ملزمة لحكومة الصين من الناحية الرسمية .

والذى كان الروس يأملون فى إقناعه بمنحة « هدية » تبلغ مليون روبل . فرفض المشروع الروسى ، وظلت المفاوضات عند هذه النقطة ، وفى ٥ أبريل ١٩٠١ ، أعلنت روسيا أنها « سوف تنتظر بهدوء تطور الأحداث » . وما دامت لم تصل الى عقد معاهدة ، فإنها قنعت بتطبيق « الإتفاقية المبدئية » ، رغم أنه لم يكن قد تم التصديق عليها ، وبالإختصار ، فإنها ظلت مسيطرة على منشوريا . ورأى سفير فرنسا فى سان بطرسبرج أن « هذه الأوضاع تشبه إلى حد بعيد ـــ وعلينا أن نتفق على ذلك ـــ إتجاه صوب فرض حماية روسيا » . وكتب الملحق البحرى الفرنسى فى طوكيو ، فى ١٠ مارس ١٩٠١ : « أمامنا مثل مصر الذى يسمح لنا ، إذا كنا نرغب فى القيام بأى شىء أكثر من الكلام ، بأن نرى مصير منشوريا » .

وكانت إمكانية رؤية روسيا تسيطر على منشوريا ، ليس فقط من وجهة النظر الإقتصادية ، ولكن كذلك من وجهة النظر العسكرية ، تزيد مخاوف اليابان . وطلبت ، فى ٢٤ مارس ١٩٠١ ، عقد مؤتمر للوزراء الأجانب فى بكين من أجل دراسة الموضوع ، ولكن روسيا أبعدت هذا إقتراح . فماذا تعمل ؟ من الممكن إرسال إحتجاج إلى روسيا . ولكن ، بأية صيغة ؟ فهل عليها أن تفكر فى الإلتجاء الى السلاح ؟ أو تهدد على الأقل إحتلال كوريا عسكريا ، وعلى سبيل « التعويض » ؟ وإكتفت الوزارة اليابانية وقنعت ، وبناء على وجهة نظر وزير البحرية ، الذى نصح بالصبر ، بأن ترسل فى ٦ أبريل ١٩٠١ مجرد مذكرة إحتجاج بسيطة .

وهذه المنافسة الروسية اليابانية ، والتى كانت منحصرة حتى ذلك الوقت فى كوريا وشبه جزيرة لياو تونج ، أخذت الآن فى الاتساع إلى منشوريا كلها . ومع ذلك ، فإنه لم يكن لكل من المسألتين نفس الأهمية وبالتساوى ، من وجهة نظر

---

(١) كان لهذه الآراء دلالاتها الكبيرة ، خاصة وأن فرنسا ، وبسبب التحالف مع روسيا ، كانت هى الدولة العظمى الأوربية الوحيدة التى لم تحتج فى بكين على المفاوضات الصينية الروسية .

اليابان . بالنسبة لمسألة كوريا ، كانت اليابان ترى أنها سوف تضطر إلى أن تحارب ، حتى إذا ما كانت وحدها ، بينما لم تكن تنوى أن تحارب بالنسبة لمنشوريا ، إلا فى حالة حصولها على معونة خارجية ، كما شرح ذلك وزير خارجية اليابان لوزير بريطانيا العظمى المفوض فى طوكيو .

٣ – التحالف الياباني الأنجليزى :

لم يكن فى وسع هذه « المعونة الخارجية » أن تأتى إلا من إنجلترا . وكانت الحكومة اليابانية تعرف الموقف الذى كانت بريطانيا العظمى قد إتخذته وقت الإتفاق الأنجلو ـــ ألمانى فى شهر أكتوبر ١٩٠٠ ، والضغط الذى كانت قد مارسته على حكومة الصين من أجل تحاشى التوقيع على مشروع المعاهدة الصينية الروسية . ولذلك فإن وزارة اليابان قررت أن تعمل من أجل الوصول الى التحالف مع إنجلترا . وفى يوم ١٧ أبريل ١٩٠١ ، ذكر السفير اليابانى فى لندن ، هاياشي Hayashi ، لوزير خارجية بريطانيا العظمى ، و « بصفة شخصية » ، رغبته فى أن تعقد اليابان « إتفاقا دائماً » مع بريطانيا العظمى ، « من أجل حماية مصالحهما فى الشرق الأقصى » . ثم عاد إلى المسألة ، فى ٣٠ يوليو ، وأعلن هذه المرة ، أن هدف اليابان هو « عزل روسيا » . وكان القرار الذى سيؤخذ فى غاية الأهمية بالنسبة للحكومة البريطانية ، خاصة وأن المسألة كانت تتعلق بالتخلى عن أحد مبادىء السياسة الخارجية البريطانية : ألم تكن بريطانيا تمارس سياسة « العزلة » ، وتعودت رفض أى إرتباط تعد به ، مقدماً ، بإعطاء تأييدها ومعونتها المسلحة لأية دولة أخرى ؟ ولكن عملية التوسع الروسى كانت تثير قلقها ، وفكرت بنوع خاص فى أن وجود القوات الروسية فى منشوريا الجنوبية يمكنه أن يسمح للقيصر بممارسة ضغط على كوريا . وربما بأن يحصل هناك على قواعد بحرية . ولذلك فإن لورد لانسدون Lansdowne أجاب ، فى ٣١ يوليو ، بوجود « تشابه » بين السياسة الإنجليزية والسياسة اليابانية ، وبقبوله التفكير فى آخر عقد إتفاق . ووافق إدوارد السابع على ذلك : فذكر فى ١٤ أغسطس ١٩٠١ « أن الملك يرى أنه من الضرورى تماما إعطاء اليابان تأييدنا القلبى ، فى كل فرصة يمكن فيها القيام بذلك »

ولقد حاول هاياشي فى أول الأمر ، وفى المفاوضات التى بدأت ، أن يحصل على وعد بمعونة مسلحة من جانب إنجلترا فى حالة نشوب حرب روسية — يابانية . ولكن الحكومة البريطانية تهربت من ذلك . إذ أنها كانت تحارب فى جنوب إفريقية ، ولا ترغب فى أن تجر فى نفس الوقت إلى حرب فى الشرق الأقصى . ولذلك فإن هاياشي تراجع ، فى شهر إكتوبر ١٩٠١ ، إلى حل آخر : تحالف دفاعى لا يعمل فقط إلا فى حالة وجود أحد المتعاقدين فى حرب مع دولتين عظمتين . ولذلك فإن بريطانيا العظمى سوف تبقى على الحياد فى حالة نشوب حرب بين اليابان وروسيا فقط ، ولكن فى حالة تأييد فرنسا لروسيا (كانت شروط التحالف الفرنسى الروسى سرية ، وكانت كل من إنجلترا واليابان تتساءل عما إذا كانت سوف تطبق على الشرق الأقصى) ، فإن بريطانيا سوف تتدخل بالسلاح . ولقد رأوا فى كل من لندن وطوكيو أن مجرد هذا التهديد سوف يكفى لضمان حياد فرنسا . ولذلك فإنه كان فى وسع بريطانيا العظمى أن تعطى مثل هذا التعهد الذى سوف لا تكون مضطرة لتنفيذه . أما بالنسبة لليابان فإنها قنعت بأن تحصل على ضمان بأن الأسطول الفرنسى لن ينضم إلى الأسطول الروسى فى الشرق الأقصى ، فى حالة وقوع حرب ، وأن محطات الفحم البريطانية سوف تقفل فى وجه سفن الحرب الروسية . ومع ذلك ، فإن الطرفين كانا يترددان حتى اللحظة الأخيرة ، فيبدو أن الحكومة الإنجليزية كانت تحاول أن تعرف ما إذا كان ممكنا التوصل إلى تفاهم مع روسيا[1] . وفى اليابان ، تمكن الجنرو ، والذى كان يخشى من دفع البلاد إلى مغامرة ، من أن يحصل من رئيس الوزراء على إرسال بعثة فوق العادة إلى سان بطرسبرج . ولقد طلب إيتو ، رئيسها ، أن تترك روسيا لليابان « حرية العمل » فى كوريا ، ووافق لامسدورف Lamsdorff على ذلك . ولذلك فإن التحالف الإنجليزى ظل إذن ، أمام أغلبية رجال الدول اليابانيين ، هو الحل المنشود .

وفى ٣٠ يناير ١٩٠٢ ، تم التوقيع على معاهدة التحالف ، ولمدة خمس

---

(١) نتج هذا عن مجرد اشارات ظهرت فى الصحف البريطانية ، وبعض التصريحات التالية التى ذكرها لامسدون لسفير فرنسا .

سنوات ، وحسب الشروط المتفق عليها الحياد المشرب بالود فى حالة وجود الطرف المتعاقد الثانى فى حرب مع دولة عظمى واحدة ، وبشرط أن تكون الحرب بشأن المحافظة على « إستقلال الصين » (بما فى ذلك منشوريا) أو كوريا ، والمعونة المسلحة إذا ما كانت فى حرب مع دوليتن عظمتين . وتم نشر النص ، إذ أن إنجلترا كانت ترى أن مثل هذا التهديد سوف يكفى من أجل إجبار روسيا على التراجع : فكانت ترغب فى أن تعطيها « تحذيراً » .

٤ – أثر التحالف على روسيا ، والاتفاقية الروسية الصينية ١٩٠٢ :

هل كان فى وسع روسيا أن تعتمد على تأييد دبلوماسى من دولة عظمى أوربية أخرى ؟ لم يكن التحالف الفرنسى الروسى يتضمن أية فقرة تتعلق بالشرق الأقصى . ومع ذلك ، فسرعان ما طلبت حكومة روسيا من فرنسا أن ترد على التحالف الإنجليزى اليابانى ، بوثيقة مماثلة ... تعمل على إلغاء آثاره » . ولقد إستعد دلكاسيه Delcassé لذلك ،اولكنه تهرب من المسودة التى كان لامسدورف Lamsdorff قد إقترحها عليه[1] . وجاء التصريح الفرنسى الروسى فى ٢٠ مارس ١٩٠٢ لكى يؤكد رغبة الدولتين فى المحافظة على « إستقلال » الصين وكوريا ، وكما كانت تأمل فى ذلك اليابان وإنجلترا . وأضاف فقط أنه فى الحالة التى يهدد فيها « عمل عدوانى من جانب دولة ثالثة » مصالحهما الخاصة ، « تحتفظ الحكومتان بحقهما فى أن تتشاورا بشأن الوسائل التى تضمن حماية هذه المصالح » . ولم يكن هذا يدل على أنهما قد غيرا كثيراً من مواقعهما السابقة ، مادامت كل حكومة لم تأخذ ، وبإختصار ، أى تعهد محدد ، فيما عدا إمكانية بحث الإجراءات التى ستأخذها . هذا علاوة على أن دلكاسيه قد إهتم بأن ينص ، فى المذكرات المتبادلة التى سبقت نشر التصريح ، على أن روسيا (وكان لامسدورف قد أكد له ذلك) ، تنوى « الجلاء عن منشوريا على مراحل » . وهل كان الإحتفاظ بالإحتلال العسكرى يتمشى مع الوعد الخاص باحترام

(١) كان المشرع الروسى يهدف وبوضوح حالة وقوع (عمل حربى مشترك) من انجلترا واليابان ويذكر أن فرنسا وروسيا « لن تتخليا أبدا عن اتخاذ كل الاجراءات التى ترياان أنها ضرورية » انظر : الوثائق الدبلوماسية الفرنسية المجموعة الثانية المجلد الثالث ، وثيقة رقم ١٠٣

وكانت روسيا تأمل كذلك فى أن تحصل على تأييد ألمانيا . ولا شك فى أن الحكومة الألمانية كانت قد وقعت مع إنجلترا على إتفاقية شهر اكتوبر ١٩٠٠ ، الموجهة فى واقع الأمر ضد سياسة روسيا ، ولكن بولوف أعلن فى الرايشستاج ، فى ١٥ مارس ١٩٠١ ، أن هذه الأتفاقية لن تطبق على منشوريا ، وهذا التفسير غير المتوقع أعطى ثقة لحكومة روسيا . ولذلك فإن لامسدورف لم يتردد ، فى ٢٥ فبراير ١٩٠٢ ، فى أن يعرض على ألمانيا وكذلك على فرنسا التوقيع على « تصريح » مشترك . ولقد رفض بولوف ، إذ أنه كان يرى أنه سوف ينتج عن التعاونى الفرنسى ــ الروسى ــ الألمانى فى شئون الشرق الأقصى ، دفع الولايات المتحدة للإنضمام إلى « الكتلة الأنجلو ــ يابانية » ، الأمر الذى سوف يؤثر على المصالح التجارية لألمانيا فى الصين . وبلا جدوى ، حاول القيصر أن يصر شخصياً ، ورد بولوف على ذلك بأنه لم يكن فى وسع ألمانيا حتى أن تحمى « عسكرياً » مركزيها فى الشرق الأقصى ، وذلك لأنها كانت لا تتمتع بالسيطرة على الطرق البحرية ، وأنه لا يمكنها أن تخاطر وتتخاصم فى نفس الوقت مع إنجلترا ومع اليابان .

وهكذا فإن الرد الذى حاولت لدبلوماسية الروسية أن ترد به على المعاهدة الأنجلو يابانية لم يعط أية نتيجة . وفى سان بطرسبرج ، فهم انصار سياسة التعقل فى ذلك الوقت أنه سيكون من الخطر أمر الوقوف فى وجه « الكتلة الأنجلو يابانية » وفى ٨ أبريل ١٩٠٢ ، وقعت الحكومة الروسية مع حكومة الصين على إتفاقية تسوى الموقف الموجود فى منشوريا . فأصبح على القوات الروسية أن تجلى عن الأقاليم التى تحتلها على ثلاثة مراحل ، وكل ستة أشهر لكل منهما ، « وبشرط ألا تقع حوادث إضطرابات جديدة » . وستقوم القوات الصينية بإعادة إحتلال البلاد تبعاً ، ومع إجراءات جلاء القوات الروسية ، « وذلك بأعداد سوف تحددها السلطات العسكرية الروسية والصينية » . وبعد نهاية الجلاء ، يكون للصين حرية تحديد قوة حامياتها . وهى تتعهد ، علاوة على ذلك ، بإحترام

نصوص معاهدة عام ١٨٩٦ الخاصة بالسكك الحديدية الروسية فى منشوريا ، وبضمان أمن الرعايا الروس المقيمين فى خارج منطقة السكك الحديدية ، أما السكة الحديدية نفسها فسوف تظل مراقبة بواسطة « الحرس العسكرى » الذى نظمته شركة سكة حديد شرق الصين ، وبالإجمال .. فإن النتائج التى كانت السياسة الأنجليزية تبغيها قد تم التوصل إليها ، على الورق : فلقد إجبر التحالف الأنجلو يابانى حكومة روسيا على التخلى عن الحالة التى كانت قد حصلت عليها فى عام ١٩٠٠ ، وأبعدت فى نفس الوقت ، إمكانية وقوع حرب فى الشرق الأقصى .

٥ – وقف تنفيذ الاتفاقية الروسية الصينية :

هل سيكون ذلك لفترة طويلة ؟ لقد ظل رجال الدبلوماسية متشككين . ففى برلين ، علق البارون هولشتان Holstein ، والذى كان له لقباً متواضعاً هو « مستشار مساعد » ، ورغم أنه كان يلعب دوراً أساسياً فى تسيير السياسة الألمانية ، على أمر عقد الإتفاقية الصينية الروسية : « إن روسيا تفضل حالياً أن تتحاشى أمر الإشتباك فى حرب بشأن الشرق الأقصى ، ... ولذلك فإنها ترغب بالتالى فى أن تعطى إنطباعا بأنها سوف تتخلى عن منشوريا » . وفى الحقيقة لم تكن هناك فى ذلك الوقت ، سياسة روسية . بل كانت هناك بعض الإتجاهات المتعارضة ، والتى كانت تثور حول القيصر .

وكان المستشارون « المسئولون » يرون أنه كان من الضرورى تنفيذ الإتفاقية الصينية الروسية : فرأى ويت Witte ، وزير المالية – وبوضوح رؤية – أن الحرب ستكون ، وبالنسبة للأوضاع الداخلية فى روسيا كارثة أما لامسدورف ، وزير الخارجية ، فإنه حذر القيصر من سياسة المغامرات ، وتحت تأثير نفوذهما ، تم الجلاء عن المنطقة الأولى ، وهى الجزء الجنوبى من إقليم مكدن ، فى شهر أكتوبر ١٩٠٢ .

ولكن المستشارون « غير المسئولين » تدخلوا بعد ستة أشهر من ذلك ، وحين

كان الأمر يتعلق بالجلاء عن المنطقة الثانية ، وهى كل منطقة منشوريا الوسطى . وكان « النجم الجديد » ، والذى تزايد نفوذه ، هو أحد الضباط السابقين فى الحرس الإمبراطورى ، والذى أصبح موظفاً فى حكومة سيبيريا العامة ، ثم رجل أعمال ، بيزو برازوف Bezobrezoff ، والذى إهتم بعمليات إستغلال المناجم والغابات فى منشوريا ، وفى كوريا ، والذى تمكن فى عام ١٩٠١ من أن ينشىء « شركة يالو » . لكى تستغل منطقة الحدود بين كوريا ومنشوريا . وكان بيزوبرازوف يتمتع بتفكير رجال الأعمال ، ونجح فى أن يجعل الجراندوق الكسندر ميخايلوفيتش Mikhailovitch ، زوج أخت القيصر ، يهتم بمشروعاته ، ويقدمه للقيصر نقولا الثانى ، ويحصل من القيصر على مشاركة شخصية قيمتها مليونى روبل فى أسهم شركته[1] . ولقد منحه القيصر لقب « وزير دولة » ، ولكن على سبيل كونها « رتبة شرف » ، الأمر الذى كان يعطيه فى نفس الوقت سلطة فى إدارات الحكومة . وكان هو ، وبالإشتراك مع الأميرال الكسيف Alexeieff ، قائد البحرية فى بورت آرثر ، الذى أقنع القيصر بأنَ وزراءه كانوا يسيرون فى الإتجاه الخاطىء : فذكر له أنه من الضرورى ، ومن أجل الاحتفاظ بموقع متين فى الشرق الأقصى ، عدم التخلى عن منشوريا ، ولا حتى عن كوريا ، ولذلك فإنه كان على روسيا أن تأخذ موقفاً « صلبا للغاية » تجاه اليابان[2] . ولم يوافق لامسدورف ولا ويت على هذه السياسة . ولكن الجنرال كوروباتكين[3] Kouropatkine ، وزير الحربية ، أظهر قوته من أجل القيام بحرب منتصرة ضد اليابان ، وفى نفس

---

(١) وفى الواقع ، لم يصبح القيصر من حملة أسهم شركة يالو ، ذلك أن ويت قد شرح له المخاطر التى يتعرض لها ، إذا ما اعتقدوا فى أنه كان يجد فى السياسة الروسية فى الشرق الأقصى مكسبا شخصيا له ، ولقد استلمت الشركة مبلغ المليونى روبل ، ولكن على أساس أنها معونة دفعت فى الظاهر على الأقل ، عن طريق المصرف الروسى الصينى .

(٢) طبقا للدراسات التى قام بها Steinmann لم يكن بيزو برازوف يأمل فى وقوع حرب فى المدى القريب .

(٣) تشتمل (يوميات) كورو باتكين على مايدل على مشاعره ، أما الشهادة التى يعطيها كتاب M. Bompard فإنها تتعارض مع هذه الوثيقة ، وكان كورو باتكين يرغب فى أن تحتفظ روسيا على الأقل بكل الجزء الشمالى من منشوريا ، وحتى الخط الذى يمر على بعد مائة كيلو متر الى الجنوب من السكة الحديدية « لشرق الصين » (العابر لمنشوريا)

الوقت ، كان يرى أخطار هذه الحرب ، إذ أنه كان من الممكن أن تتسبب فى نشأة تعقيدات أوربية ، ولذلك فإنه إتخذ نظرية « متوسطة » : فهو لا يؤيد بيزو برازوف فيما يتعلق بكوريا ، ولكنه يتفق معه فيما يتعلق بمنشوريا .

فما الذى سيقرره القيصر ؟ فى ٨ أبريل ١٩٠٣ ، وفى الوقت الذى كان بيزو برازوف يقوم فيه برحلة إلى الشرق الأقصى ، حصل ويت من مجلس التاج على قرار بشأن المبدأ : فسوف يتم الجلاء عن المنطقة الوسطى من منشوريا ، ولقد سمح لكورو باتكين فقط بأن يترك تسع كتائب من المشاة فى منشوريا الشمالية ، حول خاربين . ولكن بيزو برازوف رجع الى سان بطرسبرج ونجح فى إقناع القيصر : فقرر مجلس جديد للتاج « وقف » تنفيذ الإتفاقية الصينية الروسية . وتضمنت مذكرة موجهة إلى الحكومة الصينية أن الجلاء عن المنطقة الثانية سوف يتأجل حتى إتمام عدد من الشروط المختلفة . فكان على الصين أن تتعهد بالا تتنازل عن أى إقليم فى منشوريا لدولة ثالثة . وبالا تفتح مدناً جديدة فى هذه الأقاليم للتجارة الأجنبية ، دون موافقة حكومة روسيا ، وعليها أن تبقى ، وفى صالح الرعايا الروس الحقوق والإمتيازات التى كانوا قد حصلوا عليها فى أثناء فترة الإحتلال ، وأن تحتفظ للروس بوظائف المستشارين التقنيين فى عملية إستغلال المناجم فى منشوريا فى منغوليا ، ولقد إعتقد اليابانيون فى أن هذه المطالب كانت لا تهدف سوى إعطاء شبه تبرير لعملية تغيير السياسة الروسية ، وأن حكومة روسيا لا تعتقد أبداً فى أنها سوف تقبل : فإن ما تريده هو الإستمرار فى إحتلال منشوريا . وفسر روزن Rosen وزير خارجية روسيا فى طوكيو مذكرة حكومته بنفس هذه الطريقة : فذكر لزميله الفرنسى أن روسيا لا يمكنها أن تتخلى عن « مكاسب مجهوداتها » وعن كل الإتفاقات التى تمت فى منشوريا منذ ثلاثة سنوات » .

وجاءت أعمال الحكومة الروسية ، فى الأسابيع التالية ، لكى تزيد من وضوح إتجاه سياستها . فقرر القيصر فى ١٢ أغسطس ١٩٠٣ أن يخرج من إختصاص وزير الخارجية شئون الشرق الأقصى ، وسيتم معالجتها فى موقعها بواسطة « نائب ملك » هو الأميرال الكسييف ، والذى سوف يخضع فى ذلك للقيصر

مباشرة ، وفى سان بطرسبرج بواسطة « لجنة شئون الشرق الأقصى » ، والذى لن يشترك فيه وزير الخارجية الا بصفته مجرد عضو . وكتب وزير فرنسا ، « إنه إنتصار لآراء بيزو برازوف » . والواقع أن ويت ترك منصبه الوزارى . وسرعان ما قامت القيادة العليا بتوجيه إمدادات عسكرية وبحرية صوب الشرق الأقصى . وفى منطقة الحدود الشمالية لكوريا ، وحيث كان بيزو برازوف يمتلك عقد إمتياز لإستغلال المناجم . طلبت « شركة يالو » إرسال قوات ، بدعوى ضرورة العمل على القضاء على أعمال السطو ، وكان الحطابون الذين تستخدمهم من القوازق ، فذكر سفير فرنسا مرة أخرى : « إنه رأس جسر ممتاز » .

٦ – رد فعل اليابان والمفاوضات مع روسيا :

كان من الطبيعى أن تقوم اليابان بحركة رد فعل . وذكر رئيس الوزراء ، كاتسورا Katasura : « إن احتلال روسى دائم لمنشوريا يعنى ، فى الوقت المناسب إحتلال دائم لكوريا بواسطة نفس الدولة العظمى . وهو الأمر الذى سوف يهدد وجود اليابان بشكل فعلى »[1] . ولقد حان الوقت لإتخاذ موقف واضح ، إذ أنه إذا ما إحتفظت حكومة اليابان بالصمت ، وسمحت لروسيا « بالبقاء فى هذه الممتلكات ، فإن فرصة الحديث لن تسنح بعد ذلك » . فكان من الضرورى إذن الإحتجاج ، وأن يطلب الى حكومة روسيا الدخول فى مفاوضات . وفى حالة الرفض ، يحدث الإلتجاء الى السلاح . ورأى أوياما Oyama ، رئيس أركان الحرب ، وفى تقرير قدمه للامبراطور ، أن الوقت كان مناسباً : فلليابان فى ذلك الوقت ميزات إستراتيجية ، بينما يمكن لموقف روسيا ، بعد بضع سنوات ، أن يصبح أفضل مما هو عليه . وطالبت الصحافة ، فى مجموعها ، بضرورة إتباع سياسة عنيفة بالنسبة لروسيا . ومع ذلك ، وبالنسبة لكبار المسئولين السياسيين ، سمعت بعض الأصوات غير المتناسقة . فقام الماركيز إيتو Ito ، رئيس المعارضة فى الدايت بتحميل الوزارة مسئولية المخاطرة بمستقبل البلاد . ولكى يخلص الإمبراطور وزارته من هذه المضايقات . عين إيتو رئيسا للمجلس

(١) فى حديثه الى وزير بريطانيا العظمى المفوض فى طوكيو ، يوم ٢٧ أبريل ١٩٠٣ ، انظر British Documeuts المجلد الثانى ، وثيقة رقم ٢٢٦

المخصوص ، وأجبره بهذه الطريقة على أن يترك رئاسة حزبه وفى شهر يونيو ١٩٠٣ ، تم اتخاذ القرار .

ولم ترفض حكومة روسيا التفاوض ، ولكنها أخذت فى التسويف فيها لمدة ستة أشهر . وكانت المناقشات مركزة على مسألة منشوريا وكذلك على مسألة كوريا . وتساءلت إحدى المذكرات اليابانية ، فى ٢٣ يوليو ١٩٠٣ ، عما إذا كانت روسيا ترغب فى أن تقبل وفاقاً مع اليابان بشأن إعادة تقسيم « مناطق النفوذ » لكل من الدوليتن . وكان من الممكن أن يكون الحل مجرد عملية تقسيم : فتأخذ اليابان كوريا ، وتأخذ روسيا منشوريا . وكانت هذه الفكرة ، فى واقع الأمر ، هى الفكرة التى كان إيتو قد إقترحها ، فى اليوم السابق لنشأة التحالف الإنجليزى اليابانى . ولكن الحكومة اليابانية ، والتى كانت قد رأت فى ذلك الوقت أن هذا الإقتراح غير كاف ، كانت أقل أستعداداً من ذلك الآن للتفكير فيه وقد عقدت معاهدة تحالفها مع إنجلترا ، وكان فى وسع حكومة روسيا أن تقبل هذا الأساس للتفاوض عند نهاية عام ١٩٠١ ، ولكن هذا الأقتراح أصبح لا يرضيها فى عام ١٩٠٣ ، خاصة وأن بيزو برازوف قد إهتم بدرجة كبيرة بشئون كوريا . وفى تبادل طويل للمقترحات والمقترحات المضادة . حاول كل جانب أن يجور على النصيب الممكن لزميله ، فطلبت اليابان أن يتم الإعتراف « بمصالحها الخاصة » والتى كانت لها فى كوريا ، ولكن روسيا كانت ترغب ، وعلى الأقل ، فى أن تنشأ فى شمال كوريا ، منطقة « محايدة » ، عرضها ٢٠٠ كيلو متراً ، لا يكون لقوات اليابان حق الدخول إليها . وكانت روسيا ترغب فى أن تضم « منطقة نفوذها » كل منشوريا ، ولكن اليابان كانت توافق فقط على الإعتراف « بالمصالح الخاصة » التى كانت قد حصلت عليها روسيا فى « مشروعات السكك الحديدية » ، وكانت ترغب فى حماية الحقوق التى كان الرعايا اليابانيون المقيمين « كمعمرين » فى منشوريا قد حصلوا عليها . ووصلت المفاوضات ، فى بداية شهر ديسمبر ، الى نقطة توقف . وطالبت الحكومة اليابانية ، فى ١٣ يناير ١٩٠٤ ، بإجابة « نهائية » : فهل توافق روسيا ، أو لا توافق . على إحترام « سلامة الأراضى الصينية فى منشوريا » ؟ وأنها تنتظر الرد فى فترة خمسة عشر

يوما[1] . وذكر وزير الخارجية البريطانية أنه « فى الواقع لم تكن حكومة روسيا ترغب فى أن تتخلى عن فكرتها الخاصة بالحماية على منشوريا » .

وكانت فرنسا هى التى جاء منها ، وتقريباً فى آخر لحظة ، عرضا للوساطة ، فكان دلكاسيه يرى الخطورة التى تمثلها حرب الشرق الأقصى على المصالح الفرنسية . فكان فى وسع هذه الحرب أن تشل عمل التحالف الفرنسى الروسى فى أوربا ، مادام الجيش الروسى سيصبح ، فى حالة إشتباكه فى منشوريا ، فى حالة لا تسمح له بالتدخل بقوة كافية فى حالة وقوع صدام فرنسى ألمانى . وكان فى وسعها حتى أن تهدد كيان هذا التحالف ، فمنذ عام ١٩٠٢ ، كان وزير خارجية فرنسا يعمل من أجل الوصول الى تقارب مع إنجلترا ، وكان يتفاوض من أجل الوصول الى الإتفاق الذى سيكون أساساً « للوفاق الودى » فكيف يمكنه أن يوفق بين التحالف مع روسيا وبين الوفاق مع إنجلترا ، فى حالة دخول روسيا الحرب ضد اليابان ، حليفة انجلترا ؟ فكان من المنطقى إذن أن يبحث عن تحاشى الصدام الروسى اليابانى . وحاول ، فى يوم ٦ يناير ١٩٠٤ ، أن يتدخل « بطريقة ودية » وطلب إلى الحكومة اليابانية أن تتخلى عن مطالبها المتعلقة بوضعية المعمرين اليابانيين فى منشوريا ، بينما كان يأمل فى أن يحصل ، وحسب المعلومات التى كانت قد وصلته من سان بطرسبرج ، على تقليل إتساع « المنطقة المحايدة » التى كان الروس يرغبون فى إنشائها فى شمال كوريا . ولكن محاولته ظلت بلا جدوى . فلم تقم حكومة روسيا بارسال المقترحات الجديدة التى أعلنت عنها ، كما إعترف وزير اليابان فى باريس ، يوم ٢٧ يناير ، بأن حكومته « لا تقبل الوساطة » .

فما هو تفكير كل من الجانبين ؟

---

(١) هذه المهلة لم تذكر فى المذكرة اليابانية نفسها ، ولكن الحكومة اليابانية ذكرتها شفهيا بواسطة ممثلها الدبلوماسى .

انظر : British Documents المجلد الثانى ، وثيقة رقم ٢٧٥

فى سان بطرسبرج ، كانت الاوساط الرسمية تميل أول الأمر إلى الإعتقاد فى أن اليابان كانت « تخادع » ولاتجرؤ على أن تقوم بالهجوم ، وأنها فى حالة مخاطرتها بذلك ، فإنها لن تكون سوى « حرب صغيرة » كما ذكر بلهفى Plhve وزير الداخلية . وقد لاحظ القائم بأعمال فرنسا ، منذ شهر اكتوبر ١٩٠٣ ، « حالة التخبط فى التفكير » ، فكان لامسدورف يحاول الإستمرار فى التفاوض ، وكان الأميرال ألكسييف والأمير أوختوموسكى Ouchtomski يندفعان صوب الحرب ، بينما كانت هيئة أركان الحرب ، ودون أن تأمل فى وقوع هذه الحرب ، تنظر اليها مع ذلك «بهدوء نسبى » . وفى أواسط شهر يناير ١٩٠٤، بدا أن لامسدورف قد إستعاد المجال ، وأعلن أن حكومة روسيا ستقوم فى آخر الأمر بالإجابة على المذكرة اليابانية الأخيرة ، ولكن نقولا الثانى لم يوافق على إرسال هذا الرد دون أن يحصل على رأى الأميرال الكسييف . وكان الإمبراطور ، رغم كونه مسالماً ، غير قادر على تسيير الأمور بحكمة ، فترك البلاد « تنزلق صوب الحرب » .

أما فى طوكيو ، فإن الحكومة كانت مقررة تماما ، فى شهر يناير ، على قطع المفاوضات ، وأسرعت بالاستعدادات العسكرية والبحرية ، وجاء صمت روسيا فى واقع الأمر ، لكى يجب على رغباتها .

وفى ٥ فبراير ١٩٠٤ ، وجدت الحكومة اليابانية أن الإجابة الروسية لم تسلم فى وقت « معقول » ، ورفضت أن تنتظر أكثر من ذلك . فقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع روسيا : وكانت المذكرة التى قدمتها لحكومة سان بطرسبرج تذكر أن روسيا ترفض التخلى بعن مشروع حمايتها على منشوريا ، وأن تأخذ بشأن كوريا تعهدات « محدودة » ، وأعلنت أن اليابان سوف تتخذ الإجراءات الضرورية « من أجل حماية الحقوق الموجودة والمصالح المشروعة » .

٧ – الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ – ١٩٠٥) :

فى هذه الحرب الروسية اليابانية ، وبعد ثمانية عشر شهراً من الصراع ، سوف

تهزم روسيا . وليس هنا مجال شرح تاريخ العمليات العسكرية والبحرية . بل يكفينا أن نفهم المعطيات العامة .

ففى بداية الصدام ، كانت علاقات ونسب القوات فى صالح اليابان ، سواء فيما يتعلق بالجيش أو مايتعلق بالبحرية . وكان الجيش الروسى الخاص بالشرق الأقصى ، ورغم أنه كانت قد وصلته إمدادات أثناء فترة التوتر الدبلوماسى ، لايشتمل على أكثر بكثير من ١٠٠,٠٠٠ رجل ، بما ذلك القوات التى كانت مكلفة بحراسة السكك الحديدية فى منشوريا ، وكانت هذه القوات موزعة : ٢٠ كتيبة فى « الإقليم المؤجر » ، إقليم لياو تونج ، و ١٦ كتيبة موزعة على نقط مختلفة من منشوريا ، والباقى فى « الإقليم البحرى » ، أو المحافظة البحرية ، إلى الجنوب من فلاديفوستك . وكان لليابان ، فى وقت السلم ، جيشاً يبلغ ١٥٠,٠٠٠ جندى ، كانوا إذن مستعدين فوراً ، وكان فى وسعها أن تعبىء ، فى فترة قصيرة ، قوات أكثر من ذلك ، ـــ وذلك فى الوقت الذى لم يكن فيه فى وسع الإمدادات الروسية ، فى الرجال والعتاد ، أن تصل فيه إلا ببطء ، إذ أن السكة الحديدية العابرة لسيبيريا كانت خطاً مفرداً ، ولها « طاقة » بسيطة ، وكان عبور بحيرة بايكال يتطلب النقل من خط آخر . وبالإختصار ، فإن القيادة الروسية كانت مشغولة بكل الصعوبات التى يمكن أن يواجهها جيش يعمل على بعد ٧,٠٠٠ كيلو متر من قواعده ، وذلك فى الوقت التى كانت القواعد اليابانية توجد على مسافة ٢٠٠ كيلو متر من كوريا الجنوبية ، وعلى مسافة تقل عن ١٠٠٠ كيلومتر من منشوريا الجنوبية .

وكان للقوات البحرية دوراً أساسياً ، مادام الهجوم اليابانى كان غير ممكن إلا فى حالة ضمان حرية المواصلات البحرية بين أرخبيل اليابان والقارة الآسيوية ، وفى هذا المجال ، كان عدم التناسب أكثر : فكان الأسطول اليابانى تشتمل ، فى المدرعات ، والطرادات المدرعة ، وبقية الطرادات من كل نوع على ٤٨ وحدة ، بينما كان أسطول الشرق الأقصى الروسى يشتمل على ٢٨ وحدة . هذا علاوة على كون القوات الروسية مقسمة : ٧ مدرعات ، و ٦ طرادات فى بورت آرثر ،

والباقى (وفيما عدا طرادين موجودين فى خليج تشيمو لبو الكورى) كان موجوداً فى فلاديفوستك . وفيما بين الأسطولين ، والتى تفصل بينهما مسافة ٢,٠٠٠ كيلومتر ، كان العدو يسيطر على مضيق كوريا ، هذا علاوة على أن أسطول فلاديفوستك كان لايزال ، فى شهر فبراير ، لايقدر على الحركة نتيجة لوجود الثلوج .

ومع طول هذه الحرب ، ستتغير علاقة القوى فى صالح روسيا . فكان فى وسع قوات الجيش الروسى العامل فى أوربا أن تقوم بتزويد حركة إمداد القوات بشكل مستمر ، وكان لإمبراطورية روسيا بطبيعة الحال موارد تتفوق كثيراً فى الرجال على موارد اليابان . أما عن التفوق البحرى اليابانى ، فإنه من الممكن أن يتأثر فى اليوم الذى يتمكن فيه الأسطول الروسى فى بحر البلطيق ، والذى يضم ٣٢ وحدة (مدرعات وطرادات) من أن يتدخل فى الشرق الأقصى ، وإن كان ذلك بعد أى رحلة ، وفى أية حالة ! وعلى الأقل ، كانت اليابان تضمن أن تحتفظ ، وفى أثناء بضعة أشهر ، بالتفوق الذى كان لها عند بداية الحرب .

وفى هذه الأحوال ، كان من مصلحة القيادة اليابانية أن تعمل بسرعة . وفى ٨ فبراير ١٩٠٤ ، ودون إعلان الحرب ، هاجمت وبمفاجأة الأسطول الروسى الرآسى فى خليج بورت آرثر : فتم إغراق سفينتين حربيتين كبيرتين مع إحدى الطرادت . فلم يعد الأسطول الروسى فى حالة تسمح له بقياس قوته مع قوة الأسطول اليابانى ، والذى أصبح له منذ ذلك الوقت ميزة السيطرة المطلقة على البحر . ولذلك ، فإن عملية نقل الفرق اليابانية صوب كوريا تمت إذن دون صعوبة ، منذ نهاية شهر فبراير . ولكن منطقة الإنزال هذه لم تكن هى المثلى ، إذ أنه كان على القوات ، ومن أجل القيام بالهجوم على منشوريا ، أن تقطع طريقاً طويلاً فى منطقة جبلية . ولذلك فإن هيئة أركان الحرب اليابانية قررت نقل جيش آخر ، من ٣٥,٠٠٠ جندى ، مباشرة إلى الساحل الجنوبى لمنشوريا : ولقد تمت عملية النقل دون صعوبة ، مادام الأسطول الروسى فى بورت آرثر لم يكن فى وسعة أن يخاطر بالخروج إلى إشتباك ، ونجحت عملية الإنزال لأن الجيش الروسى فى لياو

تونج لم يكن قد إتخذ الحيطة لمثل هذه الضربة الجريئة . وفى نفس الوقت ، قامت الفرق التى أنزلت فى كوريا ، فى أول مايو ١٩٠٤ ، بالتوغل فى كوريا . بعد معركة يالو . وفى ذلك الوقت أصبحت القيادة اليابانية تحتل الساحل الجنوبى لمنشوريا ، وتحاصر بورت آرثر . وعند نهاية شهر أغسطس قامت بهجوم على مجموع قوات الجيش الروسى وأجبرته على أن ينسحب صوب مكدن ، بعد معركة إستمرت أربعة أيام .

وفى الخريف ، حصل الجيش الروسى فى منشوريا على إمدادات ، وأصبح يتمتع الآن بتفوق عددى من اليابانيين . وحاول الجنرال كورو باتكين Kouropatkine بدوره أن يقوم بالهجوم ، ومن أجل تخليص بورت آرثر : فكانت معركة شاهو (٩ – ١٢ أكتوبر ١٩٠٤) . وبعد إنتصارات مبدئية ، لم ينجح الروس ، والذين لم يعرفوا كيف يفيدون من الإحتياطى ، فى قطع الخطوط اليابانية ، وإضطروا إلى التراجع من جديد صوب مكدن . فلم يعد بعد ذلك من الممكن إنقاذ بورت آرثر ، والتى إضطرت حامتيها — ٣٠,٠٠٠ جندى — إلى التسليم ، بعد معركة دفاعية ، فى يوم ٢ يناير ١٩٠٥ .

ومع ذلك ، فلقد ظل الجيش الروسى يمثل تهديداً . وكان كوروباتكين ، الذى أقام موقعاً حصيناً للغاية إلى الجنوب من مكدن ، ينتظر وصول إمدادات جديدة إليه . وفى بداية عام ١٩٠٥ ، أصبح لديه ٣٧٧ كتيبة ، بينما لم يكن لدى الجيش اليابانى سوى ٢٦٣ كتيبة ، وكانت المدفعية الروسية أكثر عدداً من مدفعية الخصم ، بينما كان المشاة اليابانيون مزودين بمدافع رشاشة تزيد ثلاثة أضعاف عن تلك التى كانت موجودة مع القوات الروسية . وكانت القيادة الروسية ترتب على أساس أن تقوم بالهجوم فى شهر مارس ، ولكن اليابانيين سبقوها . وكانت معركة مكدن هى المثل الأول لعملية كبرى يتم القيام بها ضد خط من التحصينات فى الريف وبعد ثمانية أيام من المعركة (٢٨ فبراير — ٧ مارس ١٩٠٥) ، ودون أن يتمكن اليابانيون من أن يحصلوا على « ثغرة » لها أهميتها ، قررت القيادة الروسية أمر الإنسحاب ، ولكن هذا الإنسحاب تم فى

نظام كامل ، إذ أن الجيش اليابانى لم يكن فى حالة تسمح له بتتبع الروس .

وإذا كان الجيش الروسى لم يلق سوى الفشل ، فإنه لم يحطم ، وحتى لم يهزم . وكانت القيادة لاتزال تأمل فى أن مصير الحرب سوف يتغير ، وبخاصة إذا ما تمكنت أن تحصل على السيطرة على البحر . وفى شهر أكتوبر ١٩٠٤ ، كان قد تم أخذ القرار الخاص بإرسال أسطول بحر البلطيق إلى الشرق الأقصى ، وهو الأسطول الذى سوف يكون معادلا تقريباً للأسطول اليابانى فيما يتعلق بحمولة السفن الحربية . وكان فى وسع وصول هذا الأسطول إلى بحار الصين أن يكون حدثاً فعالا . وبعد رحلة غير عادية لمدة ثمانية أشهر ، عن طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الهندى ، ــ وهى رحلة تميزت بوقوع أحداث دبلوماسية مختلفة ــ ، وصلت السفن الروسية ، والتى كان يقودها الأميرال رودجتسفنسكى Rodjetsvensky ، فى شهر مايو ١٩٠٥ . إلى السواحل الجنوبية للصين . وكان البحارة مجهدين ، كما كانت السفن فى حاجة ، وبعد مثل هذه الرحل الطويلة ، إلى إصلاح ، وكان رود جتسفنسكى يرغب ، قبل البدء فى العمليات ، فى الذهاب إلى فلاديفوستك للتموين ، ولكنه كان عليه أن يعبر من أجل ذلك مضيق كوريا : وكان الأسطول اليابانى بقيادة الأميرال توجو Togo ينتظره هناك . وفى المعركة التى وقعت ، يوم ٢٧ مايو ١٩٠٥ ، قرب جزيرة تسوشيما ، حصل اليابانيون ، ونتيجة لسرعة وحداتهم وعلى تفوقهم فى الضرب ، على إنتصار ساحق ، إنتصار على طريقة « الطرف الأغر » : فمن ٣٧ سفينة روسية ، غرقت ١٩ سفينة ، وتم أسر خمس سفن . أما بقية السفن الروسية ، وبإستثناء إحدى الطردات ، وإثنين من سفن الطوربيد ، التى نجحت فى الصول إلى فلاديفوستك ، فإنها قد إلتجأت إلى الموانى الصينية ، حيث تم حجزها . وإنهارت خطة الحرب الروسية .

٨ ــ معاهدة بورتسموث ونتائجها :

وكان هذا هو الوقت الذى إختارة رئيس الولايات المتحدة من أجل أن يعرض وساطته . ولقد كان تيودور روزفلت Theodore Roosevelt ، فى بداية الحرب ،

فى جانب اليابان ، إذ أنه كان لا يقبل أن تقوم السياسة الروسية فى منشوريا بإنتهاك مبدأ « الباب المفتوح » ، وكان معجباً بالمزايا العسكرية لليابانيين . ولكن منظر النجاح المتكرر لليابانيين ، وبنوع خاص تفوقهم البحرى ، جعله يفكر ، منذ نهاية عام ١٩٠٤ . فاليابان ، التى كانت منذ إنتصاراتها، قد بدأت فى إتخاذ شكل « بجح » ، هل يمكنها أن تنسى أن الولايات المتحدة قد منعت عملها فى الفلبين ، وكان الحال فى جزر هاواى ؟ وفى شهر يناير ١٩٠٥ ،فكر روزفلت فى أن يقوم بعملية وساطة ، وفى شهر أبريل ، ذلك للطرفين المتحاربين . ولكن ، لما كانت روسيا لم تعلب بعد بطاقتها الأخيرة ، فقد كان وسع المحاولة أن تبدو على أنها سابقة لأوانها . أما بعد تسوشيما ، فإن الوقت أصبح ، على العكس من ذلك ، مناسباً . وإعتقد روزفلت أن الوقت قد حان لوضع نهاية لهذه الحرب .

وكان هذا الرأى ، فى ذلك الوقت ، هو كذلك رأى الطرفين المتحاربين . فكانت الحكومة اليابانية ، ورغم أن الرأى العام كان كبير الإنطلاق ـــ تتساءل عما إذا كان من مصلحتها أن تستمر فى الحرب . فمن وجهة النظر العسكرية ، كان على الجيش اليابانى أن يقوم بمجهود ضخم اذا ما كان يرغب فى إحتلال الأجزاء الرئيسية من منشوريا ، إذ أن العدد لم يكن قد تراجع ، وفى مدة عام ، سوى مسافة ١٥٠ كيلو متراً ، وكانت نقطة تجمع خطوط السكك الحديدية فى خاربين لاتزال على بعد ٥٠٠ كيلو متر من النقطة التى وصل إليها الهجوم الأخير ومن الناحية المالية ، كان من الضرورى ، ومن أجل مواصلة الحرب لمدة عام آخر . ومن الناحية المالية ، كان من الضرورى ، ومن أجل مواصلة الحرب لمدة عام آخر ، والحصول على مليار ونصف مليار بين (أربعة مليارات من الفرنكات تقريبا) ، ولما كان من غير الممكن زيادة الضرائب ، أو عقد قروض داخلية ، كانت القروض الأجنبية هى الإمكانية الوحيدة الموجودة ، أليست هذه مخاطرة ، من جانب اليابان ، بأن تقوم بهذه الطريقة ، بوضع نفسها تحت سيطرة الأجانب ؟ وأخيراً ، ومن وجهة النظر الدبلوماسية ، كان فى وسع عملية الغزو التام لمنشوريا أن تثير الكثير من الصعوبات فمن يعرف ما إذا كانت بعض الدول

العظمى سوف تمارس ضغوطاً على اليابان ، وكما حدث فى عام ١٨٩٥ ، من أجل إجبارها على التنازل عن جزء مما حصلت عليه ؟ ولذلك ، فإن إنتصار تسوتشيما كان يسمح بعقد صلح فى أحسن الظروف . فكان عليها أن تنتهز هذه الفرصة ، ولقد رأى كبار القادة العسكريون ، مثل القائد العام أوياما Oyama ، ورئيس هيئة أركان الحرب كوداما Kodama ، هذا الرأى . ومنذ ٣١ مايو . أعلمت الحكومة اليابانية سراً الرئيس روزفلت بأنها تقبل التوسط .

أما الحكومة الروسية ، فقد كان فى وسعها ، عسكرياً ، أن تستمر فى الحرب . وكان قادتها لايعتبرون أنفسهم على أنهم قد إنهزموا ، وكانوا يرون أن روسيا لم تحصل بعد على الوقت اللازم لكى ترسل إلى الجبهة فى منشوريا كل القوات الموجودة ، وأن نسبة القوات ستصبح أكثر وأكثر فى صالحها . ولكن الحالة الداخلية فى البلاد كانت صعبة : فمنذ « يوم الأحد الأحمر » فى شهر يناير ١٩٠٥ ، أصبح النظام القيصرى ، والذى قلقلته الهزائم العسكرية ، مهدداً بحركة ثورية ، وفى شهر مارس ، إضطرت الحكومة إلى أن تعد بدعوة مجلس وطنى . وأصبح القيصر ، والتى أصابته الأحداث من كل جانب ، ضائعاً . فكان شديد الرغبة فى أن يستمر فى الحرب « حتى النصر » . ولكنه كان يعلم أن هذه الحرب كانت مكروهة ، وأن الأحزاب الثورية كانت تستغل حركة عدم الرضاء ، وكان يخشى من أن يؤدى ، بإطالة أمد العمليات العسكرية ، إلى زيادة خطورة الأزمة الداخلية ، وفى ٣ يونيو ، ضغط عليه غليوم الثانى ، وإستحثه على أن يصل إلى صلح . « هل مما يتمشى مع مسئوليات رئيس دولة أن يستمر فى إرغام أمة بأسرها ، وضد رغبتها المعلنة ، على أن تتحمل قتل أبنائها ، وبسببه هو فقط ، وبسبب الفكرة الموجودة لديه عن شرف الوطن .... ؟ إن شرف الوطن شىء جميل ، ولكن ذلك فقط فى الوقت الذى تقرر فيه الأمة بأكملها ، ومن نفسها ، أن تحافظ عليه مهما كان ثمن ذلك من تضحيات ، وفى يوم ٦ يونيو ، قنع نقولا الثانى بأن يوافق على وساطة الرئيس روزفلت .

وفى يوم ٨ يونيو ١٩٠٨ ، أصبح فى وسع روزفلت إذن أن يعرض رسمياً

وساطته ، وهو متأكد من أنها سوف تحظى بالقبول . ولقد تمت المفاوضات فى بورتسموث ، فى الولايات المتحدة ، بين ويت ، الذى تم إختياره كمفاوض روسى نظراً لأنه كان معادياً لسياسة التوسع العسكرى فى منشوريا . وبين كومورا Kamura ، رئيس الوفد اليابانى ، ولقد وافقت حكومة روسيا على أن تتنازل لليابان عن الحقوق التى كانت كانت لها فى منشوريا الجنوبية ، وعلى أن تتخلى نهائياً عن كل نفوذ فى كوريا . ولكنها لم توافق على التخلى الكامل عن جزيرة سخالين ، والتى كانت « أرضاً » روسية ، ولا على تحديد القوات البحرية الروسية فى الشرق الأقصى ، ولا على دفع غرامة حرب ، إذ أن روسيا لم تنهزم . وتخلت اليابان عن أمر الحصول على تحديد القوات البحرية ، ووافقت على أن تسوى مسألة سخالين على أساس تقسيمها ، ولكنها أصرت كثيراً على الغرامة الحربية ، حتى من صعوباتها المالية . وكانت مسألة الأموال هذه هى التى هددت ، فى النصف الثانى من شهر أغسطس ، بأن تؤدى إلى فشل المفاوضات ، رغم مجهودات روزفلت . ولكن ، لما كان القيصر قد تمسك بموقفه ، إضطرت اليابان الى التراجع فيها .

وبمعاهدة بورتسموث ، المعقودة فى ٥ سبتمبر ١٩٠٥ ، حصلت اليابان إذن على « حرية العمل » فى كوريا ، والتى أصبح فى وسعها أن تقيم حمايتها عليها ، وحصلت « أو بمعنى أدق إستعادت ، ما دامت كانت تمتلكها حتى عام ١٨٧٥) ، على الجزء الجنوبى من جزيرة سخالين ، وورثت فى منشوريا الجنوبية حقوق روسيا ، أى « الإقليم المؤجر » فى لياو تونج ، وذلك الجزء من سكة حديد « جنوب منشوريا » الواقع بين بورت آرثر وشانجشون ، على بعد ٢٥ كيلو متر إلى الجنوب من خاربين ، ولكنها لم تمتلك فى هذا الجزء « منطقة نفوذ خالصة » وتعهدت بأن تحترم سيادة الصين .

وكان هذا هو نهاية « الإندفاع الروسى صوب الجنوب » والذى كان مورافيف قد بدأه منذ نصف قرن من ذلك ، وكانت « ضربة التوقف » هذه لسياسة توسع إحدى الدول العظمى الأوربية قد جاءت من جانب شعب آسيوى ، لم يكن له ، منذ ثلاثين عام قبل ذلك ، جيش ، ولابحرية ، ولا حتى سياسة

خارجية ، وكان ، وهو لا يزال خاضعاً للنظم الإقطاعية يعامل من جانب الأوربيين على أنه فى مرتبة أكثر إنخفاضاً . وكان الإنتصار الأول للعناصر الصفراء على العناصر البيضاء ، ورغم أنه كان قد حظى بتشجيع بريطانيا العظمى ، يهدد ، فى واقع الأمر مصالح كل الدول الغربية فى الشرق الأقصى . وأعطى كذلك للشعوب الآسيوية الأخرى مثلا لما يمكن للصفر أن يقوموا به حين يستخدمون تقنيات الأوربيين . ونتائج الحرب الروسية اليابانية ، والتى كانت هامة بالنسبة للسياسة الدولية ، سوف تكون أكثر أهمية من ذلك فى الحياة السياسية للصين وحتى للمستعمرات الأوربية فى الشرق الأقصى .

بعـض المراجع

BOMPARD,, Maurice , Mon Ambassade en Russie, 1903 - 1908 Paris, 1937

POOLEY, A. M. The Secret Memoris of Count T. Hayashi, New York 1915

CHANG - FU - CHANG , The Angio - Japanese Alliance, Baltimore, 1931

CLYDE, P. The International Rivalries in Manchuria 1689 - 1922 Columbia Univ. 1922

FALK , Ed , Togo and the rise of the Japanese Seapower. London, 1936

BAILEY, Th, Th. Roosevelt and the Japanese - American, Crisis, 1905 - 1909 Stanford Univ., 1934

DENNETT, I., Roosevelt and the Russo - Japaness War. New York, 1925

الفصل السادس عشر

إنتصار اليابان وموقف الدول العظمى

كانت المشغولية المباشرة ، بالنسبة للحكومة اليابانية ، فى اليوم التالى لعقد صلح بورتسموث ، هى أن تدعم المواقع التى كانت قد حصلت عليها على القارة . وكان الرأى العام يدفعها الى ذلك ، وكان غير راض ، فى شهر ستمبر ١٩٠٥ ، كما كان فى عام ١٨٩٥ ، عن أمر عقد الصلح ، وأخذت الإحتجاجات شكلا عنيفاً ، فأعلنت وزارة كاتسورا Katsura الأحكام العرفية فى طوكيو ، حتى تتمكن المحافظة على النظام ، ولكنها إضطرت إلى أن تنسحب بعد تصديق الإمبراطور على المعاهدة مباشرة . أما الوزارة الجديدة ، برئاسة سايونجى Saionji ، فقد أصبح عليها أن تعمل على تهدئة غير الراضين ، وذلك عن طريق زيادة الإمكانيات التى كانت تمنحها بنود المعاهدة . وأعلنت الأوساط العسكرية والبحرية أنه من غير الممكن التفكير فى خفض سرعة مجهود التسليح ، سواء أكان ذلك من أجل مواجهة أى خطر يأتى من محاولة إنتقام روسية . أو من أجل تجميع الوسائل اللازمة لعملية توسع مقبلة ، وطالبت بجيش يضم ٢٥ فرقة وأسطول له حمولة ٥٠٠,٠٠٠[1] . ولكن الحالة المالية كانت صعبة ، مادامت اليابان لم تحصل من روسيا على أية غرامة حربية ، وكانت قد تعاقدت فى أثناء الحرب على دين كبير . ولذلك فإن السياسة الخارجية لليابان كان مضطرة ، لهذا السبب ، لكى تعمل بكل حذر ، ولم يكن فى وسعها أن تعمل إلا عن طريق الضغط الدبلوماسى .

١ – الحماية اليابانية على كوريا ، والتوسع فى منشوريا الجنوبية :

فى كوريا ، كانت معاهدة بورتسموث قد إعترفت لليابان بحق إتخاذ

(١) الواقع أن عدد الجيش العامل فى وقت السلم كانت قد رفعت من ١٥٠,٠٠٠ الى ٢١٥,٠٠٠ (فى عام ١٩٠٨) ثم الى ٢٢٣,٠٠٠ (فى عام ١٩١٣) ؛ وفى عام ١٩١٠ – ١٩١١ وضع برنامج جديد للبحرية من أجل بناء ثلاث مدرعات ، وأربع طرادات .

« إجراءات حماية وإشراف » ومنذ ١٧ نوفمبر ١٩٠٥ ، أجبر إمبراطور كوريا ، والذى كان قصره محاطاً بالجنود اليابانيين ، على التوقيع على معاهدة حماية : فتخلى لليابان عن الأشراف على سياسته الخارجية ، ووافق على وجود مقيم يابانى فى سيول . ومع ذلك فإن هذه المعاهدة لم تعط الحكومة اليابانية الوسائل اللازمة للسيطرة على الإدارة الداخلية فى البلاد . ولذلك فإن هذا الحل لم يكن كافياً . وفى نفس الوقت ،إحتج إمبراطور كوريا لدى الدول العظمى ، وأعلن أن موافقته كانت قد « إنتزعت منه بحد السيف » ، وأبدى رغبته فى الإلتجاء لمحكمة التحكيم فى لاهاى ، وفى يوم ٢٥ يوليو ١٩٠٧ ، رأت اليابان ضرورة إبعاد هذه المقاومة ، فأرغمت الإمبراطور على التنازل عن العرش ، ووضعت مكانه إبنه ، إى شوك I - Chok ، الذى كان ضعيف الشخصية ، وفرضت على حكومة كوريا معاهدة جديدة ، تنص على تنفيذ إصلاحات إدارية ، وقضائية ومالية ، تحت إشراف « مستشارين » يابانيين ، وإدخال القوات الكورية فى الجيش اليابانى . ولم يكن ذلك أيضاً سوى خطوة عابرة ، إذ أن إحتجاجات الوطنيين الكوريين قد إستمرت ، رغم قسوة عملية القمع ، وكانت عملية إغتيال المقيم ، الماركيز إيتو ، يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٠٩ بواسطة أحد الكوريين ، فرصة سنحت أمام السياسة اليابانية من أجل أن تفرض سيطرتها التامة على البلاد : فقرر مرسوم ٢٣ أغسطس ١٩١٠ ضم كوريا لليابان .

وفى منشوريا الجنوبية ، ورثت اليابان الحقوق التى كانت قبل ذلك لروسيا هناك ، طبقاً للإتفاقيات الروسية الصينية . ولكنه كان من الضرورى كذلك أن تقوم الصين . والتى كانت قد ظلت على الحياد فى أثناء هذه الحرب التى تدور على أراضيها ، بإعطاء موافقتها على ذلك ، وكان هذا هو موضوع إتفاقية صينية ــ يابانية ، تم التوقيع عليها فى ٢٢ ديسمبر ١٩٠٥ : فتعهدت اليابان ، وفى « الأقاليم المؤجرة » فى لياو تونج ، وكذلك فى « منطقة سكة حديد » جنوب منشوريا ، بأن تلتزم بنصوص الإتفاقيات الصينية الروسية السابقة ، وحصلت فقط على حقين إضافيين ، هما حق الإحتفاظ والقيام باستغلال ، ومن أجل الإحتياجات التجارية ، لخط سكة حديدية كانت قد أنشأته أثناء الحرب

من أجل أهداف عسكر بين آنتونج (على نهر يالو ، عند حدود كوريا) ومكدن ، وحق إنشاء شركة من أجل إستغلال الغابات على الضفة اليمنى لنهر يالو . وأنشأت الحكومة اليابانية « شركة جنوب منشوريا » (٧ يونيو ١٩٠٦) من أجل إدارة السكك الحديدية . ومن جانب آخر ، وافقت الصين على أن تفتح أمام التجارة الدولية أربعة عشر مدينة فى داخل منشوريا ، فهل كان هذا هو كل شيء ؟ ولقد تحدثت اليابان ، بعد ذلك ، عن « بروتوكولات سرية » ألحقت بمعاهدة ٢٢ ديسمبر ١٩٠٥[١] . وطبقاً لها تكون حكومة الصين قد تعهدت بعدم القيام بنفسها بأن تبنى فى منشوريا سككاً حديدية جديدة « تقع بالغرب » من سكة حديد جنوب منشوريا ، أو « موازية » لهذا الخط الحديدى ، ولا خطوط تحويلات « يمكنها أن تضر بمصالح » شركة جنوب منشورية ، وأنها قد وعدت كذلك بأخذ كل الإجراءات الضرورية من أجل المحافظة على النظام فى منشوريا ، وضمان أمن الأجانب المقيمين فى البلاد . ومع ذلك فإن الصين قد أنكرت دائماً أمر وجود هذه « البروتوكولات » ، أو على وجه التحديد ، قد أكدت دائماً أنه لم يتم التوقيع عليها . ويبدو أن النص الذى أشار إليه اليابانيون كان نوعاً من « المحاضر » التى تلخص تبادل وجهات النظر بين المفاوضين اليابانيين والصينيين ، وعلى أى حال ، فإن نية الحكومة اليابانية كانت بطبيعة الحال تتمثل فى توسيع الحقوق التى منحتها لها الإتفاقيات الصينية ـــ الروسية . وأن تعارض فى منشوريا الجنوبية ، عملية إستثمار رؤوس الأموال الأجنبية التى تهدف إنشاء السكك الحديدية[٢] وبشكل يجعلها تحتفظ بهذه المنطقة لنفسها وحدها .

---

(١) كانت هذه المسألة موضوع مجادلات مستمرة ، وحادة للغاية ، وبخاصة فيما بين عامى ١٩٢٥ ، و ١٩٢٩ ، ولقد نشر ملخص هذه البروتوكولات السرية ، وطبقا لليابانيين ، وعلينا أن نذكر أن هذه المواد كانت قد أبلغتها لليابان ، منذ عام ١٩٠٦ ، للحكومات الأجنبية ، ودون أن تقوم الصين ، فى ذلك الوقت ، بتقديم أى احتجاج

(٢) اظهرت اليابان هذه الرغبة فى مرتين فاحتجت (فى شهر نوفمبر ١٩٠٧) على منح حكومة الصين لاحدى الشركات الانجليزية عقد امتياز لخط سكة حديدية من هسينمنتون الى فوكومن ، وحصلت على الغاء هذا الامتياز ، كما أنها عارضت كذلك عملية استثمار رؤوس الاموال الامريكية فى عملية انشاء خط سكة حديدية بين آيجون وبين إتسيتهار .

ولكن هذه السياسة اليابانية فى كوريا وفى منشوريا ، والقائمة على أساس تفسير « حر إلى حد كبير لمعاهدة بورتسموث ، كانت تعرض جنباتها لإعتراضات « الغربيين » . وأصبحت الحكومة اليابانية تخشى من أن تصطدم بمعارضة مشتركة ، وأصبح عليها أن تعمل على تحاشى وقوع مثل هذا الخطر . فأصبح عليها إذن أن تناور بين الولايات المتحدة ، وروسيا ، وفرنسا ، وذلك فى نفس الوقت الذى تحافظ فيه على التحالف مع بريطانيا العظمى ، فإلى أى مدى يمكنها أن تنجح ؟

٢ – موقف الولايات المتحدة :

وكانت العلاقات بين الولايات المتحدة وبين اليابان ودية للغاية منذ عام ١٨٦٨ ولكنها لم تعد كذلك ، عند نهاية حرب منشوريا ، ولقد كان إنتصار اليابان على روسيا يمثل « منعطفاً » أساسياً . ذلك أن الرأى العام الأمريكى بدأ يقلق فى ذلك الوقت من عملية التوسع اليابانى . فاليابان ، وبعد أن هزمت إحدى الدول العظمى الأوربية ، هل « ستستثيغ » تكرار مثل هذه العملية ؟ ولقد كان فى وسعها أن تفكر فى مهاجمة المواقع الأمريكية فى المحيط الهادى ، ـــ الفلبين ، وجزر هاواى ، ـــ قبل إتمام عملية حفر قناة بنما . وكان رجال الأعمال الأمريكيون فى الشرق الأقصى ، والذين يهتمون « بسوق » منشوريا ، يخشون من أن تحتفظ اليابان لنفسها هناك بنفوذ منفرد ، ويقولون أن السياسة اليابانية كانت تهدد مبدأ « الباب المفتوح » . وبالإجمال ، فإن الولايات المتحدة بدأت فى أن تنظر إلى اليابان على أنها دولة منافسة ، فى المحيط الهادى وكذلك فى الشرق الأقصى . وكان الرأى العام اليابانى ، من ناحيته ، غير راض ، إذ أنه نسب للرئيس روزفلت ذلك الفشل الذى أصابه وقت مفاوضات صلح بورتسموث ، فى مسألة غرامة الحرب . وهذه الإثارة لدى الجانبين زادت نتيجة للصعوبات التى حدثت بشأن الهجرة اليابانية الى كاليفورنيا .

وكان التشريع الأمريكى قد منع منذ عام ١٨٩٢ الهجرة الصينية . ولكنه سمح بالهجرة اليابانية ، وزادت أعداد المهاجرين بسرعة فى السنوات الأخيرة من القرن

التاسع عشر ، وإرتفعت فى عام ١٩٠٠ إلى ١٢,٠٠٠ مهاجر . وفى ولايات ساحل المحيط الهادى ، وبخاصة فى كاليفورنيا ، وحيث كان اليابانيون يفضلون الإقامة ، تسبب وجودهم فى نشأة شعور بعدم الرضى ، ولم تكن الكراهية « العنصرية » ، هى السبب الوحيد : فكان العمال الأمريكيون يشكون من المنافسة التى تخلقها هذه الأيدى العاملة النشطة ، والتى تعودت على مرتبات منخفضة ، وفى أثناء الحرب الروسية اليابانية ، قامت نقابات سان فرانسيسكو ، فى شهر مايو ١٩٠٥ بإنشاء « رابطة إبعاد اليابانيين » ، وفكرت السلطات الإدارية فى ولاية كاليفورنيا فى تحويل الأطفال الصينيين واليابانيين إلى مدارس منفصلة ، حتى يعملوا على تحاشى إحتكاك الأطفال الأمريكيين « بتلاميذ من عصر مغولى ». وفى عام ١٩٠٦ ، زادت حركة الهياج هذه « المعادية لليابانيين » : فإدعت « رابطة إبعاد اليابانيين » أنها كانت تضم أكثر من ٧٨,٠٠٠ عضو ، وقررت إدارة التعليم فى سان فرانسسكو أنه لن يسمح ، إبتداء من ١٥ أكتوبر ، بقبول الأطفال ، « الصفر » فى المدارس العادية ، وفى أثناء الإضطرابات التى تلت زلزال سان فرانسسكو (أغسطس ١٩٠٦) ، تم إغتيال وقتل عدد من اليابانيين ، وإحتج قنصل اليابان ضرار ضد قرار إدارة التعليم ، وفضحت الصحافة اليابانية هذه الإهانات . ورغم أن سفير الولايات المتحدة فى طوكيو كان لايعتقد فى عمق الشعور عند اليابانيين بالمهانة ، إلا أن رئيس الولايات المتحدة كان يشعر بالقلق ، وكان يتساءل عما إذا كانت هذه المسألة يمكنها أن توصل إلى حرب مع اليابان .

وهكذا أصبحت المسألة اليابانية ، فى عام ١٩٠٧ – ١٩٠٨ ، هى المشغولية المباشرة للحكومة الأمريكية ، وأخذ الرئيس تيودور روزفلت شخصياً هذه المسألة فى يديه ، وحاول أن يعمل على تهدئة الصعوبات المباشرة ، وفى نفس الوقت إعطاء « تحذير » لليابان .

وفى مسألة الهجرة ، رأى روزفلت أن موقف سلطات كاليفورنيا كان « غير متعقل » ، فكتب إلى إبنه ، وإلى صديقه السناتور لودج Lodge ، ولم يتردد فى

رسالته إلى الكونجرس ، فى شهر ديسمبر ١٩٠٦ ، فى أن يصف هذا الموقف بأنه « غبى » . ولكن الدستور كان لايعطى للرئيس الحق فى التدخل فى مسائل التعليم ، والتى لم تكن تدخل فى إختصاص السلطة الإتحادية . ولذلك فإن روزفلت مارس العمل بطرق « غير رسمية » : فأرسل ماكتالف Mactalf ، وزير التجارة ، والذى كان من إقليم كاليفورنيا ، للقيام بتحقيق هناك ، ولإعطاء نصائح بالتروى ، وحاول أن يقنع أعضاء الكونجرى من أبناء إقليم كاليفورنيا ، ودعا إلى « البيت الأبيض » أعضاء مجلس وإدارة التعليم فى كاليفورينا ، لكى يقوم « بتحجيمهم » ، ورغم أن صحافة كاليفورنيا قد اتهمت الرئيس بإنتهاك الدستور ، فإن روزفلت توصل فى شهر فبراير ١٩٠٧ إلى الحصول على نتيجة : فوعدت سلطات ولاية كاليفورنيا بسحب القرار الخاص بالمدارس ، وعلى أن يكون ذلك بشرط إتخاذ الإجراءات من أجل إلغاء الهجرة اليابانية . وعندئذ الحكومة صوب اليابان ، وطلبت اليها أن تقوم بنفسها بوقف تيار الهجرة ، ومن أجل تحاشى قيام الكونجرس الأمريكى بالتصويت على قانون يمنع مجىء « اليابانيين » وافقت الحكومة اليابانية على هذا الحل ، الذى كان « يحفظ ماء الوجه » . وثم ، فى شهر مارس ١٩٠٧، عقد « إتفاقية جنتلمان » :[1] فتعهدت الحكومة اليابانية بألا تصرف أى جواز سفر « للولايات المتحدة » للعمال اليدويين (وأصبح الطلبة والتجار وحدهم هم الذين يمكنهم أن يحصلوا على مثل هذا الجواز) . وفى نظير ذلك ، قامت إدارة التعليم فى سان فرانسسكو ، يوم ١٣ مارس بالغاء الأمر الذى كانت قد أصدرته بشأن « التفرقة » .

ومع ذلك ، فلقد عاد الرئيس ، بعد شهرين من ذلك ، إلى القلق من جديد . فلقد وصلته أنباء ، من مصادر ألمانية وإنجليزية ، تذكر أن اليابان تقوم بإستعدادت للحرب ، من أجل الإستيلاء على الفلبين أو على جزر هاواى ورغم أن روزفلت لم يعلق أهمية كبيرة على هذه المعلومات ، إلا أنه وجد أنه من الأفضل أن يتخذ إحتياطه ، مادام قد أبلغ الجنرال وود Wood قائد القوات الأمريكية فى

(١) لم تكن « معاهدة » وفضل روزفت هذا الشكل حتى يتحاشى أمر عرضها على مجلس الشيوخ للتصديق عليها .

الفلبين ، بأن يفكر فى الإجراءات التى تلزم من أجل مواجهة هجمة يابانية ممكنة (٦ يوليو ١٩٠٧)[1] . وفى يوم ١٣ أغسطس ، جمع معاونيه الرئيسيين فى مقره الصيفى فى أويستر باى ، وكان وزير الخارجية إلياهو روت Elihu Root لايعتقد فى أن الأمر يتعلق بتهديد سريع ، إذ أن الحالة المالية لليابان كانت سيئة ، ولكنه وافق على أن مثل هذا الهجوم سوف يكون ممكنا فى وقت لاحق . ولكن اليابان كان يمكنها ، ومادامت قناة بنما لم ينته العمل فى حفرها بعد ، أن تغزو جزر هاواى دون صعوبة . ومن يدرى إذا لم يكن فى وسعها حتى أن تنزل قواتها فى بنما ، وتفترح عندئذ على الدول العظمى أمر إنشاء قناة ، لاتكون أمريكية ، بل دولية ؟ فقرر المؤتمر أن يرسل بعثة إلى طوكيو ، لكى تحاول إستيضاح نيات اليابان ، وذلك برئاسة وليام تافت William Taft ، وزير الحربية ، وفى يوم ٢١ أغسطس ، كتب الرئيس خطابا له كل دلالاته لتافت . فذكر له فيه أن الفلبيين بالنسبة للولايات المتحدة فى منتهى الأهمية . ومن أجل إبعاد اليابان عن « سحر إغرائها » ، ألم يكن من اللازم منح هذا الأرخبيل إستقلالا شبه كامل ؟ ولكن من المحال التفكير فى التخلى عنها للسيطرة اليابانية ، « إننى أفضل أن أرى الأمة تحارب طوال حياتها عن أن تعطى اليابان » ! وهذا الهياج ، وتلك العصبية من جانب الرئيس ، كانت تظهر الى أى مدى كانت قوة أمريكا لا تزال ، حتى ذلك الوقت ، ضعيفة ، ولكن تافت عاد فى شهر إكتوبر ١٩٠٧ ، يحمل إنطباعات مطمئنة ، وبدا أن الذعر قد هدأ .

ومع ذلك ، فلقد إستمر قلق روزفلت ، وكان يرغب فى أن يحصل وتبعاً لإقتراحات سفير اليابان فى واشنطون ، على تصريح مكتوب ، يحدد « النيات الودية » للحكومة اليابانية ، ولكن حكومة طوكيو لم تكمل أمر التفاهم فى هذه النقطة . ولذلك فإن رئيس الولايات المتحدة قرر فى ذلك الوقت أن ينفذ مشروعاً كان قد فكر فيه فى أثناء الصيف السابق : فيقوم الأسطول الحربى الأمريكى برحلة كاملة من المحيط الأطلسى حول العالم : توصله أولا إلى المحيط الهادى، وكانت

(١) والوثائق المنشورة فى ثبت مراجع E.Root تكمل وتصحح فى هذه النقطة الدراسة التى قام بها BAILEY

حركة تحويف بالنسبة لليابان[1] ، و « تحذير » يسمح بتحاشي الحرب ، وبدأت الرحلة فى شهر ديسمبر ١٩٠٧ ، وتمت بدون حدوث معوقات ، وفى أثناء الرسو فى اليابان . إستقبلت سفن الحرب الأمريكية أحسن الإستقبالات الودية .

ومع ذلك فإنه من الممكن أن تكون الحكومة اليابانية ، رغم عدم إهتمامها الظاهر ، قد فهمت مدى هذا التحذير ، إذ أنها قررت ، فى شهر إكتوبر ١٩٠٨ ، العودة الى المحادثات التى كانت قد بدأت قبل ذلك بعام ، وفى يوم ٣٠ نوفمبر ، قام تاكاهيرا Takahira ، سفير اليابان ، بالتوقيع مع روت Root وزير الخارجية الأمريكية ، على إتفاقية ، أو بمعنى أصح على « بيان » فتأمل الدولتان فى المحافظة على « الوضع القائم » فى الشرق الأقصى وفى المحيط الهادى ، وتعدان بالإحترام المتبادل لممتلكاتهما الإقليمية ، وأكدتا كذلك رغبتها فى إحترام سلامة أراضى وإستقلال الصين ، وكذلك مبدأ « الباب المفتوح » .

وهكذا حصل روزفلت على نجاح دبلوماسى ، وعلى ضمان للوضعية التى حصلت عليها الولايات المتحدة فى المحيط الهادى . وأعتقد أن رحلة الأسطول الأمريكى كانت هى التى جعلت اليابان تقرر إعطاء هذا الدليل على الحكمة .

ومن جانب آخر ، نجد أن الولايات المتحدة فى سياستها لا تقتصر على الدفاع عن مواقعها التى حصلت عليها فحين أخذ تافت مكان تيودور روزفلت فى الرئاسة ، فى شهر مارس ١٩٠٩ ، حاول رجال الأعمال الأمريكيون ، والذين كانوا يمارسون ، وبمساعدة وزارة الخارجية الأمريكية ، « دبلوماسية الدولار » ، وإبعاد اليابان وروسيا من الوضعية التى كانا يحتلانها فى منشوريا ، فحاول رجل الأموال هاريمان Harriman والذى كان قد أظهر مرات عديدة ، ومنذ عام ١٩٠٥ ، نشاطاً فى هذا الميدان ، أن ينشىء مجموعة مصرفية دولية ، من أجل أن تشترى من شركة جنوب منشوريا ، شركة شرق الصين ، خطوط سككها الحديدية ، ولكن موت هاريمان أوقف هذا المشروع ، وجاء كنوكس Knox وزير الدولة لكى يأخذ هذا المشروع وينبه لنفسه : فتقوم الدول العظمى بتقديم رؤوس الأموال اللازمة للشراء ، ويعهد بإدارة السكك الحديدية الى لجنة دولية ، وذكر

(١) ذكرها روزفلت للسفير الانجليزى .

الأمريكيون أن هذه كانت هى الوسيلة لإنهاء « مسألة منشوريا » ، والقضاء بهذه الطريقة على موضوع الخصومات ، ورأت السياسة الأمريكية فى ذلك أيضاً ميزة تتمثل فى المحافظة على « الباب المفتوح » بالنسبة لمصالحها الإقتصادية . ومع ذلك ، فإن المشروع لم يتم ، إذ أن اليابان ، وكذلك روسيا بطبيعة الحال ، لم تكونا مستعدتين للإلتفات إليه .

وهل يمكننا أن نستخلص إنطباعاً عاماً من كل هذه الأحداث الصغيرة ؟ يبدو أولا ، وبوضوح ، أن كل هذه الإستفزازات ، والتى دعمتها الأنباء المقلقة والتى كانت توصلها مرة الحكومة الألمانية . ومرة أخرى وزارة البحرية البريطانية ، والتى كانت تأتى كذلك عن طريق قلة الحكمة فى أقوال بعض الضباط وفى أقوال بعض الصحف اليابانية ، كانت بلا جدوى : فلا يبدو إلى الحكومة اليابانية قد فكرت ، فى ذلك الوقت ، فى شن الحرب ضد الولايات المتحدة . ورغم ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة كانت قلقة ، ربما يمكننا أن نفكر فى أنها قد هولت وعن عمد فى إظهار مثل هذا القلق ، حتى تتخلص منه بعد ذلك ، وتحصل لنفسها ، وبثمن بخس ، على مزايا تهدئة مثل هذا القلق ؟ إن هذا إفتراض له وجاهته ، فى واقع الأمر ، وبنوع خاص ، فى المراسلات الشخصية ، والتى لم يتم نشرها إلا بعد الأحداث بوقت طويل ، ولذلك ، فإنه من الواجب علينا أن نقبل أن المسئولين الأمريكيين كانوا قد إنزعجوا بالفعل من نيات اليابان . وإذا كانوا قد إنزعجوا وقلقوا بدون داع ، فإن ذلك لايغير شيئاً من الواقع : فلقد كان « التوتر » الأول بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة مباشرة للإنتصار اليابانى الأول .

٣ – روسيا وفرنسا :

وهل كانت « ضربة التوقف » التى أصابت سياسة التوسع الروسى فى الشرق الأقصى حاسمة ؟ لقد كانت الأوساط السياسية اليابانية تعتقد فى إمكانية وقوع إنتقام روسى ، فى اليوم الذى يتمكن فيه النظام القيصرى من أن يتغلب فيه على الصعوبات الداخلية ، ويقوم بعملية إعادة إنشاء قواته المسلحة ، الحربية والبحرية .

ولذلك ، فانه منذ غداة بورتسموث ، كان بعض أعضاء الجنرو ، وعلى وجه التخصيص الأمير إيتو ، يرغبون ومن أجل تحاشى وقوع حرب إنتقامية ، فى البحث عن طريق يوصل إلى التصالح مع عدو الأمن . وفى روسيا ، كان إسفوالسكى Isvolsky ، وزير الخارجية الجديد ، يرغب فى القيام بحركة تقارب مع اليابان ، ولأسباب تتعلق بالسياسة العامة فإذا كانت روسيا ترغب فى الإحتفاظ بالإلتحالف الفرنسى ـــ والذى كان قد تأثر لدرجة كبيرة أثناء حرب منشوريا » ـــ فقد كان عليها أن تتقرب إلى إنجلترا ، مادام الوفاق الودى الفرنسى الانجليزى قد أصبح ، منذ شهر أبريل ١٩٠٤ ، أمراً واقعاً ، ولكن ، مادامت إنجلترا متحالفة مع اليابان ، فإنه من الواجب أن يكون التصالح الروسى . ولقد أجمع السفراء الروسى على ضرورة النصح بإتباع هذا الحل . هذا علاوة على أن أحداث عام ١٩٠٥ كانت قد أثبتت أن الرأى العام الروسى كان لا يهتم بشئون الشرق الأقصى ، كما كان من المحال أن يطلبوا إليهم تقديم مجهود جديد فى هذا الاتجاه .

وكانت للسياسة الفرنسية أسباباً أفضل من أجل الأمل فى الوصول إلى مصالحة روسية يابانية ، إذ أن كل محاولة روسية من أجل الإنتقام كانت تبعد ، من جديد ، روسيا عن المشغوليات الأوربية ، وتعمل بالتالى على إضعاف التحالف الفرنسى الروسى ، ولم يكن فى وسعها كذلك أن تهمل أمر ذلك التهديد الذى كان فى وسع الإنتصار اليابانى أن يضغط به ، فى فترة قصيرة أو بعيدة ، على ممتلكات فرنسا فى الهند الصينية[1] ، وكانت ترغب إذن ، مثلها فى ذلك مثل الولايات المتحدة ، وفى نفس الوقت ، فى أن تحصل من الحكومة اليابانية على تصريحات مطمئنة .

ولقد جاءت فرصة الدخول فى محادثات مع اليابان ، من أجل حماية المصالح

---

(١) كان هذا التهديد قد ذكر منذ عام ١٩٠٤ بواسطة الكومندان كاستكس Castex فى كتيب يسمى : الخطر اليابانى على الهند الصينية ، والواقع أن كوداما ، رئيس أركان الحرب اليابانية قد ذكر فى أثناء حرب منشوريا ، أنه على اليابان أن تفكر ، بالتالى ، فى عملية غزو الهند الصينية .

الفرنسية ، ومن أجل تسهيل عملية التقارب الروسى اليابانى ، فى الوقت الذى التجأت فيه الحكومة اليابانية إلى سوق باريس المالية ، وكانت ترغب فى دفع القروض القصيرة الأجل والتى كانت قد تعاقدت عليها بفوائد مرتفعة ، أثناء حرب منشوريا ، فى لندن وفى نيويورك . ولقد طلبت الحكومة الفرنسية وقبل منح هذا المعونة المالية ، وعداً بالوصول إلى تسوية سياسية .

وعقدت الإتفاقية المالية ، التى سمحت بطرح قرض يابانى فى فرنسا قيمته ٣٠٠ مليون فرنك ، فى شهر مارس ١٩٠٧ ، أما الإتفاقية السياسية فقد تم التوقيع عليها فى ١٠ يوليو ، وكانت هذه الإتفاقية الأخيرة هى : الإحترام المتبادل للممتلكات الإقليمية فى آسيا ، والتأييد المتبادل من أجل المحافظة على « السلم والأمن » فى مناطق الإمبراطورية الصينية المجاورة لهذه الممتلكات ، وفى نفس الوقت الذى يتم فيه إحترام سلامة الصين . وفى خطابين ملحقين ، إعترفت فرنسا بوجود منطقة نفوذ يابانية على القارة ، فى منشوريا الجنوبية ، وفى جزء من منغوليا ، وحتى فى إقليم فوكيان .[1] بينما وعدت اليابان بعدم تهديد الهند الصينية ، وإعترفت « بالمركز » الخاص ، الذى حصلت عليه فرنسا ، فى عام ١٨٩٧ – ١٨٩٨ ، فى المقاطعات الثلاث الموجودة فى جنوب الصين .

ولقد جرت المفاوضات الفرنسية اليابانية وراءها مفاوضات روسية يابانية ، إذ أن الحكومة الفرنسية كانت قد نبهت الحكومة اليابانية ، منذ نهاية عام ١٩٠٦ ، إلى أن عملية إعطاء السماح بقرض ستكون خاضعة للوصول الى « عهد ليس فقط للسلم ، ولكن أيضا لعودة الثقة » بين خصمى الأمس . وكانت المحادثات فى نفس الوقت بين إنجلترا وروسيا من أجل تصفية الخلافات فى آسيا الوسطى وغرب آسيا قد ساعدت على نجاح التقارب الروسى اليابانى ، وفى ٣٠ يوليو ١٩٠٧ ، وبعد عشرين يوم من التوقيع الأتفاقية الفرنسية اليابانية ، وشهر قبل عقد الاتفاقية الانجليزية ، الروسية أكدت روسيا واليابان . فى إتفاقية سياسية ، رغبتهما فى المحافظة على « الوضع القائم » فى الشرق الأقصى ، وفى أن

(١) فى المنطقة الساحلية من الصين الجنوبية ، وفى مواجهة فورموزا .

« تتشاورا » فى حالة ما إذا هددت الأحداث بالتأثير على الحالة الموجودة ، وفى إتفاق سرى ، تم الإعتراف المتبادل « بالمصاح الخاصة » لليابان فى كوريا وفى منشوريا الجنوبية ، وتلك الخاصة بروسيا فى منشوريا الشمالية وفى منغوليا الخارجية ، وحدد النص الحدود الثابتة لمنطقتى النفوذ فى منشوريا . وهكذا أكدت روسيا إذن ـــ وهذه المرة بقرار أخذته بكل حرية ـــ النتائج التى حصلت عليها اليابان وقت عقد معاهدة بورتسموث ، وفى نظير ذلك ، حصلت على موافقة اليابان إنشاء منطقة نفوذ روسى فى ذلك الجزء من منغوليا المجاور لأراضى سيبيريا . وكان هذا بداية لعملية تقسيم مناطق التخوم الشمالية لإمبراطورية الصين بين الخصمين القديمين ، وحين جاءت ، فى عام ١٩٠٩ . المشروعات الأمريكية التى كانت تميل إلى « تدويل » سكك حديد منشوريا ، وبشكل يهدد بعرقلة هذه السياسة ، رأى الحكومتان ضرورة إعطاء شكل أكثر تحديداً للإتفاقية المعقودة بينهما وفى ٤ يوليو ١٩١٠ ، أكدت إتفاقية جديدة « التعاون الودى » بين روسيا واليابان فى مسألة سكة حديد منشوريا . وعود الدولتين بالتفاهم سويا على الوسائل التى تستخدم من أجل المحافظة على « الوضع القائم » أى من أجل حماية وجود مناطق نفوذهما ؛ ولم يكن هذا ، فى واقع الأمر ، سوى تكرار ، وإن كان أكثر وضوحاً ، للتعهدات التى كانت قد أخذت فى عام ١٩٠٧ فى « الملحق السرى » ، ولكن ، فى هذه المرة ، تم نشر هذه التعهدات . وكانت هناك مادة سرية تذكر أنه يمكن لكل من الدولتين أن « تنمى وتدعم » مصالحها فى منطقة نفوذها[1] وبالإجمال ، فان اليابان وروسيا أكدتا ، وبالنسبة للدول العظمى الأخرى ، ـــ وبخاصة بالنسبة للولايات المتحدة ـــ تضامن مصالحهما .

٤ – إنجلترا :

كانت إنجلترا حليفة لليابان منذ شهر يناير ١٩٠٢ . ولكن التحالف ،

---

(١) كانت الحدود بين منتطقتى النفوذ فى منشوريا تبدأ من النهاية الشمالية الغربية للحدود الروسية الكورية ، وتسير مع مجرى سونجارى ، وتصل الى شانج شون ، نقطة التقاء خطى السكة الحديدية ، ثم تعبر نهر ينى الى الجنوب من تسى تسيهار ، ولذلك فإنها تفسر فى معنى واسع بنود معاهدة بوتسموث ، وتترك اليابان كل المناطق الأكثر سكانا والأكثر ثروة فى منشوريا .

والذى كان قد عقد بسبب الصدام الروسى اليابانى ، هل كان هناك بعد ذلك سببا لبقائه بعد هزيمة الروس ؟ فى الوقت الذى إنتهت فيه حرب منشوريا ، رأت الحكومتان أن الإحتفاظ بالتحالف كان ضرورياً . وكانت اليابان ، فى ذلك الوقت ، يمكنها أن تخشى من وقوع محاولة روسية للإنتقام . وشعرت بحاجتها إلى أن تكون لها نقطة إرتكاز بين الدول العظمى حتى تتمكن من الإفادة من الميزات التى كانت قد حصلت عليها . وكانت إنجلترا ، من جانبها ، تتساءل عما إذا كانت روسيا ، التى هزمت فى الشرق الأقصى ، لن تقوم بنقل مجهودها الخاص بالتوسع إلى إتجاه آخر ، وتعمل فى آسيا الوسطى ، وحيث يمكنها أن تهدد أمن الهند ، ولذلك فإنها كانت ترغب فى المحافظة على التحالف ، ولكن بشرط توسيع أهدافه . وكانت هذه الفكرة ـــ فكرة حماية الهند ـــ هى التى تركزت حولها المفاوضات بنوع خاص ، ووافقت الحكومة اليابانية ، وهى التى كانت ترغب فى أن تحافظ على تعاون إنجلترا معها ، على أن تتحمل تعهدات جديدة . والمعاهدة الإنجليزية اليابانية الجديدة ، بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٠٥ ، والتى عقدت لمدة عشر سنوات ، تم نشرها فى ٢٧ سبتمبر ، وبعد التوقيع على معاهدة الصلح فى بورتسموث ، وإشتملت على وعد متبادل بمعونة مسلحة ، وإذا ما إضطر أحد المتعاقدين إلى الدفاع عن « حقوقه الإقليمية » أو عن « مصالحة الخاصة » فى آسيا الشرقية أو فى الهند ضد هجوم تشنه واحدة أو أكثر من الدول العظمى[1] .

وكان من حق اليابان أن تأخذ فى كوريا إجراءات « إشراف وحماية » . ومن حق انجلترا أن تأخذ « الإجراءات اللازمة من أجل حماية ممتلكاتها فى الهند » والواقع ، أن الأمر كان يتعلق بإقامة حاجز ضد روسيا ، سواء إذا مارغبت فى عرقلة عمل اليابان فى كوريا ، أو إذا مارغبت أو فكرت فى القيام بحركة توسع فى وسط آسيا . ولكن الشروط لم تكن مقصورة ، وبالتالى فكان من الممكن أن تقوم اليابان بدعوة إنجلترا لإعطائها تأييد مسلح فى حالة وقوع حرب يابانية أمريكية .

---

(١) هكذا وافقت انجلترا اذن على زيادة تعهداتها ، مادامت معاهدة عام ١٩٠٢ كانت لا تطبق الا فى حالة نشوب الحرب ضد إثنين من الدول العظمى .

وفى عام ١٩٠٧ ، تغيرت الظروف تماماً ، وكان التوقيع على الإتفاقية الروسية اليابانية قد أبعد إمكانية وقوع إنتقام روسى . وكانت إنجلترا وروسيا قد عقدتا إتفاقية ٣١ أغسطس ١٩٠٧ ، التى سوت إدعاءاتهما فى فارس ، وفى أفغانستان ، وفى التبت ، ومهدت الطريق صوب تقارب بينهما . ولذلك ، فإن المعاهدة الإنجليزيةاليابانيةفقدت جزءاً كبيراً من أهميتها . فهل كان هذا سبباً كافياً للتخلى عنها ؟ لقد ترددت الحكومة الانجليزية ، فكانت من ناحية ، قد إستلمت شكاوى من التجار البريطانيين المقيمين فى الصين ، والذى كانوا قد بدأوا فى الشعور بمضايقات المنافس اليابانى ، ــ وكذلك شكاوى إستراليا ، التى أخذت إجراءات منع ضد الهجرة اليابانية ، فهل كان من الحكمة ، فى مثل هذهالظروف الاستمرار فى تأييد سياسة اليابان ؟ ومن ناحية أخرى ، كان التحالف يسمح لها بتقليل قواتها البحرية الموجودة فى الشرق الأقصى ، وذلك فى الوقت الذى كانت المنافسة البحرية الانجليزية الألمانية تجبر فيه الأميرالية البريطانية على أحضار الجزء الأكبر من أساطيلها صوب بحر الشمال .

ولكن هذا لم يكن يمثل ما هو جوهرى فى الموضوع : بل كانت النقطة الرئيسية هى مسألة العلاقات الأنجليزية الأمريكية ، فمنذ أن توترت العلاقات بين الولايات المتحدة وبين اليابان ، أصبح وجود التحالف الإنجليزى اليابانى سبباً لعدم رضاء حكومة وشنطون ، وحتى إذا لم تكن من طبيعة مثل هذا التحالف أن تجر إنجلترا الى الاشتراك فى « حرب فى المحيط الهادى » ــ مادامت الولايات المتحدة كانت لا تنوى أخذ المبادرة للقيام بهجوم ــ فإنه كان مع ذلك يعطى لسياسة اليابان نقطة إرتكاز . وفى عام ١٩٠٨ ، كان تيودور روزفلت قد أبلغ حكومة إنجلترا أنه يأسف لرؤية بريطانيا العظمى تعطى اليابان مثل هذه الميزة . وفى عام ١٩١٠ ، قام تافت بعرض المسألة بكل وضوح : فعرض على انجلترا عقد معاهدة تحكيم ، ولكن بشرط أن تطبق هذه المعاهدة على كل الخلافات الممكنة ، وحتى تلك التى يمكنها أن تنشأ بشأن اليابان ، وكانت هذه دعوة للحكومة البريطانية بأن تفصل نفسها عن التحالف اليابانى ، أو على الأقل لكى يؤدى الأمر الى عدم تطبيق هذا التحالف على إفتراض وقوع صدام يابانى أمريكى .

فإذا ما كانت الحكومة الإنجليزية ترغب فى عقد معاهدة تحكيم ، وكانت تأمل فى ذلك خاصة وأن التهديدات بوقوع حرب أوربية كانت تتزايد ــ فقد كان عليها إذن أن تعيد النظر فى المعاهدة الأنجلو يابانية كانت حتى ترضى الولايات المتحدة . ولقد قررت ، فى شهر سبتمبر ١٩١٠ ، أن تبلغ اليابان أنه فى حالة عدم تعديل المعاهدة ، فإن هذا التحالف لن يجدد عند نهاية فترة العشر سنوات ، والتى تحددت فى عام ١٩٠٥ ، ووافقت حكومة اليابان ، إذ أنها وجدت أن هذا التحالف ، حتى فى حالة تصغيره وتقليل حدته ، يمكنه أن يظل نافعاً لها ، فى حالة تخلى روسيا عن سياسة المصالحة ، ولكن ، مادامت إنجلترا تحدد من تعهداتها ، فمن حق اليابان أن تقوم بنفس الشيء : فهى لا ترغب بعد ذلك فى ضمان حدود الهند . وفى شكلها الجديد ــ الثالث ــ إشتملت المعاهدة الإنجليزية اليابانية ، الموقع عليها فى ١٣ يوليو ١٩١١ ، فقط على وعد بالتأييد المتبادل فى حالة وقوع هجوم ضد إحدى الدولتين المتعاقدتين فى آسيا الشرقية . ولقد نص فيها علاوة على ذلك أن التحالف لا يمكنه فى أية حالة أن يجبر بريطانيا العظمى على الدخول فى حرب ضد دولة تكون قد عقدت معها معاهدة تحكيم ، أى ضد الولايات المتحدة . ولذلك فإن التحالف لم تعد له حيوية كبيرة ، مادام قد ظل موجها ضد روسيا وحدها ، وما دامت اليابان وكذلك إنجلترا لم تكن لها ذلك الوقت ، أية صعوبات معها : فكانت مجرد إحتياط من أجل المستقبل ، ــ و « مظاهرة » ذات مدى معنوى أكثر منه عملى .

٥ ــ النتائج السياسية على اليابان :

وفى المجموع ، وجدت السياسة اليابانية نفسها ، فى عام ١٩١١ ، فى حالة مواتية ، فكان فى وسعها أن تخشى فى عام ١٩٠٥ من أن تلقى مقاومة حين ترغب فى إستغلال نتائج انتصارها ، ولكنها نجحت ، فيما بين عامى ١٩٠٦ و ١٩١١ ، فى تسوية مسألة كوريا وفى تدعيم مواقعها فى منشوريا الجنوبية بإتفاقياتها مع روسيا . وحصلت ، وبتطمينها الولايات المتحدة وفرنسا على نياتها ، ومن هاتين التدولتين ، على إعتراف بالأمر الواقع . أما خيبة الأمل التى يمكن أن تشعر

بها نتيجة لتعديل التحالف الإنجليزى اليابانى فإنها لم تكن خطيرة ، مادامت اليابان لم تعد فى حاجة سريعة ومباشرة لمعونة إنجليزية . ولقد شاركت الدبلوماسية اليابانية فى كل الإتفاقيات الخاصة بالشرق الأقصى « كشريك » للدول العظمى الغربية ، وكانت هذه الدول العظمى مسرورة حين أبلغها هذا القادم الجديد أنه ليس له ، فى ذلك الوقت ، أية طموحات أكثر من ذلك ، فأى طريق قطعته منذ عام ١٨٩٥ !

بعض المراجع

PRINGLE , Theodore Roosevelt. New York , 1932

JESSUP, PH. , Elihu Root. New York , 1938 (2 Vols)

TREAT , Japan and the United States. (Stanford Univ. 1935).

PRICE, E. B. , The Russo - Japanese Treaties of 1907 - 1916 (Baltimore, 1933)

GERARD, Auguste, Ma Mission Au Japan. Paris, 1923

الفصـــل السابع عشر

ثـــورة الصـــين

كانت للإنتصار اليابانى فى عام ١٩٠٥ ، أصداء عميقة فى كل آسيا الشرقية ، وجنوب شرق آسيا ، فلأول مرة ظهرت قوة الأوربيين ، ومنذ عام ١٨٤٠ ، على أنها قد أصيبت ، وأثارت الهزيمة الروسية وأيقظت فى الأوساط الأمل فى إمكانية زعزعة السيطرة الأجنبية ، وفى تلك المستعمرات الأوربية والتى كان فيه الأوساط الأهالى « قياداتها » من المثقفين القادرين على تنظيم حركات الاحتجاج ، كان الإضطراب السياسى ملموساً . وكذلك الحال بالنسبة للهند البريطانية ، فإن الحركة الوطنية فيها تسببت فى نشأة إضطرابات خطيرة فى عامى ١٩٠٦ و ١٩٠٧ ، كما مرت الهند الصينية بأزمة فى عام ١٩٠٨ . ولقد شاهد الحاكم العام كلوبوكويسكى Klobukowski[1] ، أن أنباء الإنتصار اليابانى كان يعلق عليها فى أصغر القرى البعيدة ؛ كما إنتشرت المنشورات ، والمقالات ، تعلن الهزيمة التى حاقت بالبعض . أما « المتعلمون » من الوطنيين ، فإنهم قاموا بدعاية شفهية فى الأرياف ، وحاولوا أن يكونوا « حرب ثورة » كان برنامجه يهتم بنقطتين : قلب الحماية الفرنسية ، و « رفع » آنام إلى مستوى اليابان . وهذه الحركة ، والى رفع لواءها ، الزعيم السابق « القرصان » دى تام ، وصلت الى أوجهها فى عام ١٩٠٨ فى منطقة تونكين العليا ، وحيث تم للقوات الفرنسية أن تقضى عليها بعد ذلك . ولكن ردود فعل أحداث عام ١٩٠٥ كانت خطيرة بنوع خاص فى الصين . وذلك بإنهائها عملية نزع جذور أسرة المانشو ، وباعطائها دفعة قوية لحركة ثورية .

---

(١) فى تقرير له رفعه الى مجلس حكومة الهند الصينية .

١ - أوضاع الصين :

لكى نفهم أصول الثورة الصينية فى عام ١٩١١ - ١٩١٢ ، علينا أن نلقى نظرة ـــ وعلى قدر ما تسمح به المعلومات المتفرقة وغير المؤكدة ـــ عن حالة الإضطراب التى كان يقاسى منها مجتمع الصين منذ عام ١٨٩٥ ، وأكثر من ذلك منذ الهزيمة التى وقعت حرب البوكسير .

وكانت عملية التوغل الاقتصادى الأجنبى قد زادت بسرعة منذ أن حصل « الغربيون » على عقود إمتياز بشأن السكك الحديدية ومناطق النفوذ : فكان هناك الروس فى منشوريا الشمالية ، والألمان فى شانتونج ، والفرنسيين فى الأقاليم الجنوبية ، والإنجليز فى كل مكان تقريباً ، ولكن بنوع خاص فى منطقة يانج تسى . وكانت شروط « بروتوكول » عام ١٩٠١ ، الذى كان قد فتح أمام التجارة الأجنبية الكثير من المدن فى الصين الداخلية ، وكل الطرق النهرية قد أعطت لهذا الإستغلال الإقتصادى تسهيلات جديدة ، وكانت اليابان ، منذ عقد معاهدة سيمو نوسيكى ، قد أخذت موقعها مع غيرها فى الصف . أما عدد اليابانيين المقيمين فى الصين ، والذى لم يزد عن ألف فى عام ١٨٩٧ ، فإنه وصل الى ٣,٠٠٠ فى عام ١٩٠٠ ، وإلى ٧٨,٠٠٠ فى عام ١٩١١ ، وأما المتاجر اليابانية ، والتى كانت لا تزال عديمة القيمة فى اليوم التالى لعقد صلح عام ١٨٩٥ ، فإنها قد نمت بسرعة كبيرة : فوصل عددها الى ١,٢٨٣ فى عام ١٩١١ . والمجموع الختامى لهذا التحول فى الحياة الاقتصادية ، وفى فترة إثنتى عشرة سنة ، لم يدرس ـــ حسب معلوماتى ـــ بدقة ولكن من الممكن ، رغم ذلك ، ملاحظة بعض الأحداث المميزة .

وربما كان التقدم فى وسائل المواصلات هو الأكثر أهمية : فلقد كان للصين فى عام ١٩١١ خطوط سكك حديدية يبلغ طولها ١١,٤٠٧ كيلو متراً . كانت ٧,٦٨٧ كيلو متر منها ملكاً لشركات أجنبية ، و ٣,٣٥٢ كيلو متر منها قد أنشأتها شركات أجنبية لحساب الحكومة الصينية ، و ٣٦٨ كيلو متر فقط من عمل الشركات الصينية .

وبدأ إستغلال الموارد المنجمية ، ليس فقط فى المناطق التى تم فيها منح هذا الإستغلال لشركات سكك أجنبية (منشوريا ، وشانتونج ، ويونان) ، ولكن كذلك فى الصين الوسطى . وفى عام ١٨٩٨ ، كان الحق الكامل لإستغلال المناجم فى إقليم هونان قد تم منحه لشركة صينية ، وهى التى تنازلت عن حقوقها لمجموعة مالية إنجليزية ، هى « نقابة بكين » Pekin Syndicate : فأصبح المهندسين الإنجليز يديرون الأعمال ، ولكنهم كانوا ، وطبقاً لنصوص العقد ، يستندون إلى معاون صينى ، يهتم بالعلاقات مع الأيدى العاملة الصينية ، وكانت الحكومة الصينية تحصل على دخل سنوى يعادل ٥٪ من مجموع ما يتم إستخراجه ، وكان من حقها أن تصبح ، عند نهاية عقد الإمتياز (ستين عاما) . هى مالكة هذه المناجم . أما فى شمال غرب هانكيو ، فإن مناجم فحم وحديد هان يى بنج كانت تستغل بواسطة شركة صينية ، وذلك بمساعدة ، ومنذ عام ١٨٩٩ ، رؤوس أموال اليابان والتقنيين اليابانيين . أما مناجم فحم الصين الشمالية ، والتى كانت أهمها موجودة فى تانج شان ، قرب تيان تسين ، فإنها عملت على إجتذاب رؤوس الأموال الألمانية ، والبلجيكية والإنجليزية .

وأخيراً ، فلقد نشأت صناعة حديثة فى « الموانى المفتوحة » منذ أن قامت معاهدة سيمونوسيكى برفع الحظر والمعوقات التى كانت حكومة الصين قد وضعتها أمام المبادرات الأجنبية ، وحاول بعض أصحاب رؤوس الأموال الصينيين السير على طريق هذه المحاولات ، بالتجائهم إلى مساعدة التقنيين الأوربيين .

وكانت صناعات النسيج هى الأكثر أهمية : ففى عام ١٩١٠ ، كان هناك ٢٣ مصنعاً من مصانع غزل القطن تعمل فى شنغهاى وفى هانكيو بنوع خاص ، وكانت هناك مصاهر فى هانيانج (فى شمال يانج تسى) ، وفى تانج شان ، قرب نيان تسين ، وفى تاييه فى هوبرى ، دون أن نتعرض للإستثمارات الصينية الأقل أهمية فى شانى وسى تشوين وكانت هناك ، فى شنغهاى ، وآموى ، وتسينج تاو ، دور صناعة بحرية ، وصناعة مهمات السكك الحديدية ، والتى كان الأوربيون يشرفون عليها . وكان المشروع الكبير الوحيد والتى كانت إدارته ، والمهندسين

والموجودين فيه ورؤوس أمواله ، صينية ، هو مصنع للآلات ، كان يعمل فيه ٤٠٠ عامل فى شنغهاى .

وكانت لهذه الأشكال الجديدة للأنشطة الإقتصادية ، وبالتبعية ، نتائج هامة ، من وجهة النظر الإجتماعية . فمن ناحية ، تمكنت طبقة ، قليلة العدد ، وإن كانت نشطة ، من رجال الأعمال ، من أن تبدأ فى أن تكون نفسها فى « الموانى المفتوحة » ، وأخذ هؤلاء الصينيون الذين كانوا يستوحون من التقنيات الأوربية ، ومن الطرق المالية « لمشروعات الكبرى » ، فى تكوين وسطاً جديداً ، فى صالح توغل النفوذ الأجنبى ، ليس فقط من وجهة النظر الإقتصادية ، ولكن كذلك من وجهة نظر الآراء والأنماط السياسية . ومن ناحية أخرى ، كانت عملية تنمية السكك الحديدية ، وفى بعض المناطق ، تؤدى إلى خراب العاملين فى مجال النقل ، وكذلك أصحاب الفنادق ، الذين كانوا يعيشون من مرور « أصحاب العربات » ، والذين كانوا يمونون ، فى محطات النقل النهرى ، رجال القوارب ، وكان إنتشار الأدوات المصنعة تضرب مصالح بعض الحرفين : ولذلك فإن التطور الإقتصادى قد أعطى عدداً من غير الراضين ، ولكنه من الصعب تقدير الأهمية الفعلية لهذه النتائج الإجتماعية ، التى نكتفى بأن نلاحظها عن بعد . وعلى أى حال فعلينا ألا نزيد من التهويل فى مداها ، إذ أن السكك الحديدية لم تكن موجودة إلا فى بعض السهول الساحلية ، فيما بين منطقة يانج تسى ، وأقاليم الصين الشمالية ، وكانت المنشآت الصناعية قليلة العدد للغاية ، وبشكل لا يسمح لها بأن تعمل على تغيير ظروف الحياة التقليدية بشكل واضح . ولذلك ، فإن هذه المشروعات « الحديثة » لم تكن تمثل سوى « خدش » على ذلك المظهر الخارجى الضخم لهذه الكتلة الصينية الضخمة . ومع ذلك ، فيبدو أن حركات عدم الرضا قد جاءت لكى تلتقى ، وفى الجمعيات السرية ، مع أعداء الأسرة الحاكمة ، كما أنه من المرجح ، إن لم يكن من المؤكد ، أن « أوساط رجال الأعمال » الصينية كان فى صالح الحركة الثورية . ولكن ، كيف يمكننا ، وبدون دراسات دقيقة ، إعطاء إستنتاجات لها قيمتها ؟

أما العنصر الثانى للإضطرابات فكان ذا طبيعة سياسية . فكانت هيبة الأسرة الحاكمة قد تأثرت من الهزيمة التى وقعت وقت حرب البوكسير . وأصابتها صدمة أخرى فى حرب منشوريا ، مادامت الصين قد ظلت على الحياد فى هذه الحرب التى كانت تجرى على أرضها ، وما دام مصير هذه الأقاليم الصينية قد تمت تسويته دون حتى أخذ رأى الحكومة الإمبراطورية ، وفى مكدن ، أصبحت مقابر أسلاف المانشو من الأسرة الإمبراطورية فى منطقة النفوذ اليابانى . وأخذ التناقض بين تطور اليابان وركود الصين كل معناه ، منذ أن أظهر الإنتصار اليابانى كيف تمكن شعب من الشعوب الآسيوية ، ولأنه أخذ وسائل العمل « الغربية » ، من أن يصبح بطل الشعوب « الصفراء » ضد البيض .

وفى ذلك الوقت ، فهمت الإمبراطورة الجدة تسيو هى ضرورة إعادة النظر فى سياستها . وكانت ، وهى التى قد عملت على إفشال محاولة كانج يو وى ، فى عام ١٨٩٨ ، قد إضطرت بعد ذلك ببضع سنوات ، إلى أن تطبق ، جزئياً ، برنامج « المصلحين » . وكان يوان شى كاى ، الذى تم تعينه فى عام ١٩٠٣ نائبا للملك فى تشى لى ، هو رجل هذه السياسة الجديدة : وكان إنتهازياً ، ولكنه لم يرغب ، فى وقت « المائة يوم » فى تأييد الإمبراطور كوانج سو ضد الإمبراطورة الجدة ، ولكنه كان مستعداً ، مادامت تسيو هى قد غيرت رأيها ، لتنفيذ إصلاحات « معتدلة » . ومنذ عام ١٩٠٣ ، كانت الحكومة الإمبراطورية قد قررت أن تعود الى عملية تنظيم جيش حديث ، وتغير من ظروف تعيين الموظفين بأن تضيف الى برنامج الامتحانات دراسة اللغات الأجنبية وعلوم الطبيعة . ولكن تسيو هى لم تقرر وضع إصلاح أكثر إتساعاً إلا بعد عام ١٩٠٥. ومن الناحية الإقتصادية ، وقعت على عقود إمتياز من أجل بناء سكك حديدية جديدة ، وإن كانت قد أخضعت الشركات الأجنبية لإشراف صينى : وفى عام ١٩٠٨ ، كانت عملية إعادة شراء سكة حديد بكين ــ هانكيو تظهر رغبة الحكومة الإمبراطورية فى أن تعود مسيطرة على النقل بالسكك الحديدية ، فى جزء هام

ورئيسى من أراضيها[1] . وتمت العودة ، فى نفس الوقت ، إلى مسألة إصلاح القوات العسكرية . فجاءت مرسومات ١٩٠٦ و ١٩٠٧ لكى تنص على أن ينشأ ، فى فترة خمس سنوات ، جيش قوى من ٤٥٠,٠٠٠ جندى . وفى شهر سبتمبر ١٩٠٥ ، قررت الحكومة أن تطبق فى المدارس خطة دراسة من نمط « أوربى » وأن تعهد بعملية تكون الموظفين إلى المدارس التقنية العليا وإلى جامعة بكين : فكان إلغاء نظام الإمتحانات التقليدى . وفى شهر سبتمبر ١٩٠٦ ، فصلت الوظائف القضائية عن بقية الوظائف الإدارية ، وقررت الحكومة إنشاء نظام وتسلسل خاص بالمحاكم ، يتم تطبيقه والسير فيه مع السير فى عملية تكوين الموظفين المختصين ، وغير هذا التنظيم الجديد من قانون الإجراءات الجنائية ، وألغى التعذيب ، وأبدل العقوبة البدنية ، بالسجن أو بالغرامة[2] .

وكان على كل هذه الاصلاحات أن تتم بواسطة حكام الأقاليم ، ولكن تحت إشراف الإدارة المركزية ، والتى سوف تقع عليها بهذه الطريقة إذن مسئوليات جديدة . ومن أجل معالجة الإستقلال الزائد لدى الحكام ، وتوفير إدارة أكثر صرامة ، كان من الضرورى إذن إعادة تنظيم أروقة الحكومة ، وقرر مرسوم ٦ نوفمبر ١٩٠٦ إنشاء خمس وزارات جديدة : الداخلية ، والتعليم ، والتجارة ، والزراعة ، والنقل ، والمستعمرات ، وضرورة أن يعهد إلى شخص واحد ، ــ أى إلى وزير وليس إلى لجنة ــ بأمر إدارة كل من الأدارات ، وبعد عام من ذلك ، أنشأت الحكومة « المحكمة العليا للإشراف الإدارى » ، والتى أسمتها « مجلس الشيوخ » . وأخيراً ، فإن هذه الإصلاحات الإدارية كان يجب أن تسبق إصلاحاً سياسيا ، وفى أول سبتمبر ١٩٠٦ ، أعلن مرسوم إمبراطورى أن « ضعف الصين يأتى من أن المانداران لم تكن لهم أبداً علاقة بالشعب ... وأن الشعب لا يعلم شيئاً عما يحدث فى الإمبراطورية » ، وأعلن أنه سيتم وضع

---

(١) انظر فى Japanese Pacific Policy , Kaw Kami (ص ٢١٢ قائمة الديون التى تعاقدت عليها الحكومة الصينية من أجل السكك الحديدة قبل عام ١٩١٢

(٢) برسم مرسوم ٣٠ سبتمبر ١٩٠٥ أمر اصلاح الأخلاق ، وقرر أمر الغاء أماكن تدخين الأفيون فى مدة عشر سنوات .

دستور ، فى فترة تسعة سنوات ، وفى إنتظار ذلك ، كان من اللازم البدء فى تكوين « مجالس الأقاليم » . وتم تكليف يوان شي كاى برئاسة لجنة الدراسة ، والتى أرسلت إلى أوربا ، فيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩٠٩ . بعثات مكلفة بدراسة مشكلات التنظيم السياسى والمالى . ولكنه كان من الضرورى أن تكون كل هذه الخطة من مسئولية الحكومة وحدها : وكانت تسيو هى ترغب فى أن تعمل بنفسها وبسلطتها ، ودون أن تستشير أى ممثلين وطنيين ، وإهتمت كثيراً بالغاء الجمعيات السياسية .

وهذه القرارات ، ألا تذكرنا بتلك التى كانت قد أخذتها الحكومة الإمبراطورية اليابانية بعد عام ١٨٦٨ ؟ وظهرت الصين على أنها قد دخلت ، وبعد فترة طويلة من الركود ، فى طريق « التجديد » . ومع ذلك فإن التشابه كان مظهرياً أكثر من كونه حقيقياً . وبينما كانت الإصلاحات فى اليابان قد طبقت بمنهج وبقوة ، قنعت حكومة المانشو بسهولة الأشكال الخاوية . ورغم أن يوان شى كاى كان قد أشار إلى أهمية المسألة المالية منذ عام ١٩٠٣ ، إلا أنه لم يحاول إيجاد حل لهذه المشكلة ، أى أن ينشىء نظاماً مالياً « إمبراطورياً » يمكنه أن يضمن للسلطة المركزية إيرادات منتظمة وكافية ، وبترك عادة تكليف الميزانيات الإقليمية بالتكفل بنفقات الإدارة ، أصبحت الرغبة فى تطبيق الإصلاحات تعتمد على رغبة الحكام ، والذين لم يكونوا متساوين فيها . وبنوع خاص ، وباختلاف تام عما كان قد حدث فى اليابان ، لم يكن فى وسعه أن يعتمد على معونة « الكادرات » الإدارية : فكان « المتعلمون » ، والذين كانوا يأخذون الموظفين من بينهم ، غير راضين عن إصلاح التعليم والإمتحانات التى تقطع الصلة بالتقاليد المبجلة ، والتى تقضى على المراكز المميزة التى كانوا يتمتعون بها حتى ذلك الوقت ، ولذلك فإنه لم يكن أمراً يثير الدهشة أن يتزعزع ولاء بعض الموظفين تجاه الأسرة الحاكمة ، وهل يمكننا أن ننسى أن هذه الأسرة كانت مانشو ، أى أنها كانت مجبرة على أن تحذر من الصينيين ؟ ولقد شعرت بضرورة عمل تنازلات للأفكار « الغربية » ، وللتخلى عن الملكية المطلقة ، ولكنها كانت تتردد فى السير فى طريق يعتمد على الحظ ، وفى أن تعطى ، حتى ولو كان ذلك لجزء محدود من

الشعب ، الحق فى معونتها فى إدارة الأمور ـــ وحاولت أن تؤجل وقت الوصول إلى ذلك .

ولكن هذه المشاكل المستمرة لم تأخذ مظهراً خطيراً مادامت الإمبراطورة الجدة كانت موجودة لكى تدير بنفسها مصير الأسرة ، ولكن تسيو هى توفيت ، عن أربعة وسبعين عاماً ، فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٠٨ ، وبعد أن كانت ، وفى خلال خمسين عام ، قد سيرت ، بالحق وبالفعل هذه الحكومة الإمبراطورية . وفى نفس ذلك الوقت يموت الإمبراطور كوانج سو ، الذى كان قد إنتزعت منه السلطة الفعلية منذ إنقلاب شهر سبتمبر ١٩٠٨ . فما هو السبب الذى جعل تسيو هى تقوم ، وفى اللحظة الأخيرة ، بتسوية مسألة وراثة العرش ، وتختار كوريث للعرش طفلا يبلغ الثالثة من عمره ، وهو الأمير بوبى ، إبن أخ كوانج سو ؟ ربما رجع ذلك إلى أن والد هذا الطفل ، وهو الأمير تشوين كان نسيب الجنرال جونج لو ، من المانشو ، والذى كان قد ظل ، حتى وفاته فى عام ١٩٠٣ هو المستشار المخلص للإمبراطورة . وسوف يمارس تشوين الوصاية ، ويكون بكل تأكيد مخلصاً لمصالح الأسرة ، ومع ذلك ، فإن هذه الوصاية كانت بكل وضوح حلا ضعيفاً ، وحتى خطيراً فى ذلك الوقت الذى كانت فيه السلطة الإمبراطورية ، والتى تحملت فيه سياسة الإصلاح ، قد ضعفت . وحين إنتشر خبر وفاة تسيوهى فى البلاد ، كانت أوساط البلاط تخشى من قيام ثورة ضد نظام المانشو ، وزادت أعداد الحرس فى بكين ، وفى الواقع ، لم تنشأ إضطرابات إلا فى نانكين وحدها ، وتم التغلب على الأزمة بسرعة ، ولكن هذه التحذير كانت له دلالته .

٢ – صـــن يات ســـن :

هذه الأزمة المزمنة ، تم إستغلالها بواسطة مجموعة من الرجال الذين كانوا يرغبون فى الإطاحة بأسرة المانشو الحاكمة من أجل تسيير الصين على طرق جديدة ، وكانوا قد عملوا على تجميع خصوم الحكومة الإمبراطورية فى داخل حزب ثورى ولذلك ، فإن شعوراً وطنياً صينيا كان هو الذى يسير هذه المحاولة . ولم

يكن التقليد المعادى للمانشو بكل تأكيد حدثاً جديداً ، بل كانت له نظريته ، ومحددة منذ نهاية القرن السابع عشر ، وكانت له مراكزه ، وجمعيات السرية . وكانت الهزائم التى نزلت بالأسرة منذ عام ١٨٤٠ فى علاقاتها مع « الغربيين » قد دعمت عند الوطنيين الصينيين الرغبة فى التخلص من هذا النظام ، الذى لم يعرف كيف يدافع عن البلاد . ولكن الأمر لم يكن بالنسبة إليهم وفى تفكيرهم يتمثل فى مجرد الإطاحة بملكية المانشو المطلقة السلطة ، وفى وضع ملكية صينية مطلقة السلطة فى مكانها . ففى دعايتهم ضد الأسرة الحاكمة ، كان المثقفون قد أكدوا ، منذ وقت طويل ، على أن الملك يجب أن يكون « خادم الشعب » ، وكان تأثير الآراء السياسية للغرب قد دعمهم فى هذا الإتجاه .

وكان الرئيس الذى سوف ينسق بين عمل هذه المجموعات الثورية ، ويعطى دفعة لحركة واسعة ، ويعطيها برنامجاً ، هو صن يات سن Sun Yat - sen[1] .

وكان قد ولد قرب كانتون ، فى عام ١٨٦٦ ، وإبناً لأحد الفلاحين الميسورى الحال ، والذين كانوا قد دخلوا إلى المسيحية فى وقت ثورة التايبينج ، وإن لم يعرف شيئاً عن العقيدة ، وكان إبنا لأخ أحد المدرسين ، والذى كان قد إشترك فى الحرب الأهلية فى صفوف الجيش الثورى ، ولذلك فإن صن كان قد نشأ فى وسط معادى لأسرة المانشو . وكان قد أتم تعليمه الثانوى فى هونولولو ، والتى لم تكن فى ذلك الوقت قد أصبحت إقليميا أمريكياً بعد ، ثم قام بدراسات فى الطب فى هونج كونج ، ولكنه كان ، منذ إنتهائه من هذه الدراسات ، قد إنشغل بنوع خاص بالمشكلات الاجتماعية والإقتصادية . وكان قد أنشأ ، فى عام ١٨٩٤ « جمعية من أجل العمل على تجديد الصين » ، وأرسل خطابا مفتوحا إلى لو هونج تشانج . وذكر أنه من اللازم ، ولكى تكون الصين قوية ، أن تستوحى من « المناهج الغربية » . أى أن تعمل على تقليد ليس فقط التقنية العسكرية ، ولكن كذلك الطرق التى تسمح ، وفى ميادين النقل أو ميادين

(١) تعطى هنا الاسم الذى يسميه به الاوربيون ، وهو تحريف يابانى لاسمه الحقيقى سوين وين - Souen Ouen

الانتاج ، بتنمية الحياة الاقتصادية ، وعليها كذلك أن تطبق نظام الإدارة « الحديث » . وكان هذا التغيير يفترض « إستخداماً أفضل لمواهب الرجال » . وبالتالى إصلاحا لنظام التعليم فى المدارس . وفى ذلك الوقت ، لم يكن صن يات سن قد وضع نفسه بعد كخصم للأسرة الحاكمة ، مادام كان يقدم نصائح لرجل الدولة الذى كان له تأثيراً ونفوذاً كبيراً فى بكين .

ومع ذلك ، فإنه قد أصبح ، وفى أثناء الحرب الصينية اليابانية ، معادياً للأسرة الحاكمة ، ونظم فى هونج كونج ، فى عام ١٨٩٥ ، لجنة ثورية كان عليها ، وبمعونة من الجمعيات السرية ، ـــ وبخاصة مع جمعية الثالوث التى كانت قد لعبت دوراً هاماً فى بداية حرب التايبتنج ـــ أن تمهد للقيام بثورة فى كانون ، ولكنه تم إكتشاف أمر المؤامرة ، وإضطر صن يات سن إلى أن يلتجىء الى الخارج ، فسافر الى الولايات المتحدة وإلى أوربا . ولقد أقنعته تجربة « المائة يوم » فى عام ١٨٩٨ ، وبشكل نهائى ، بضرورة قيام ثورة ، ليس فقط من أجل إسقاط المانشو ، ولكن أيضا من أجل إقامة نظام جمهورى . ومن اليابان ، التى كان قد أقام فيها فى عام ١٨٩٩ ، قام بتنظيم الدعاية ، وحاول أن يمهد ، وفى أثناء حرب البوكسير ، لحركة ثورية جديدة ، ولكنها فشلت مثل الحركة الأولى ، ولكن ، وبعد عام ١٩٠١ ، بدأت الأقاليم الصينية فى إرسال طلاب إلى الجامعات اليابانية ، فعمل صن يات سن على تجنيد أنصاره من بين هؤلاء الطلاب ، وقام معهم فى عام ١٩٠٥ بإنشاء ، وبإسم « الرابطة المقدسة » ، المجموعة الثورية الصينية ، والتى سوف تصبح فى عام ١٩٠٧ ، نوات حزب الكومنتانج Kouomintang[1] وعلى عكس كوانج يو وى ، الذى لم يفكر فى الإلتجاء إلى « حركة الجماهير » ، نجح صن يات سن ، ونتيجة لكفاءته كخطيب وصحفى ، فى أن ينشىء منظمة من أجل النضال ، وأعطى لها كهدف التمرد ضد السلطة الموجودة ، وكان فى أثناء إقامته فى الولايات المتحدة وفى أوربا ، قد أصبح وليفاً مع الكتابات السياسية « الغربية » ، فكان قد قرأ منتسكيو ، ولكن

(١) المعنى الحقيقى لهذه الكلمة وطبقا لـ Pelliot هى : « القضاء على السلطة » (السماوية) للاسرة »

كذلك باكونين Bakounine ، ودرس « العلوم السياسية » فى كتابات بورجيس Burgess الأمريكى ، وإتصل ، فى إوساط لندن ، فى عام ١٩٨٧ ، بالنظريات الماركسية (التى لم يوافق عليها) وبنظريات هنرى جورج ، ولذلك فإنه كان مستعداً لكى يعطى للحركة الثورية الصينية نظرية خاصة بها .

وفيما بين ١٩٠٤ و ١٩٠٧ ، وفى فصلة تسمى « الحل الحقيقى لمسألة الصين » ، وفى كتاب وضع فيه « أسس الثورة الصينية » ، وأخيراً فى مجموعة من المحاضرات التى ألقيت على الطلبة الصينيين فى طوكيو ، أعطى لأفكاره السياسية والاجتماعية شكلها الأول .

فذكر أن الصين هى « رجل مريض » يتعرض لأطماع الأوربيين ، الذين يرغبون فى فرض سيطرتهم على القارة الآسيوية . وأن عدم قدرة وعدم كفاءة أسرة المانشو كانت تزيد من خطورة هذه المخاطر . ولذلك فإنه كان على الصينيين أولا أن يتحرروا من المانشو ، إذ أن « مهالة » هذه الحكومة هى التى تمنع من الوصول إلى علاج للأمراض التى تقاسى منها الصين . وعليهم كذلك أن يقوموا بهذا الدور ، إذ أن الحكومة كانت تعاملهم على أنهم « عبيد » . « إن الحكومة فى أيدى الأجانب ، وكما لو لم يكن لنا وطن » . ولذلك فإن المبدأ الأول الذى يطرحه صن يات سن هو « صراع الجنس » ، أى الصينيون ضد المانشو ، ولكى يصل الى النجاح ، كان عليه أن يستخدم القوة ، وسيكون نجاحه سهلا ، ألم تظهر تجربة البوكسير أنه كان يكفى للأوربيين أن يرسلوا حملة من عشرين ألف رجل لكى يستولوا بها على بكين ؟

وبعد سقوط الأسرة ، يجب على الصين ، إذا ما كانت ترغب فى الإحتفاظ باستقلالها ، وتصبح دولة قوية ، أن تصلح إدارتها ، وجيشها وماليتها ، كما كانت اليابان قد فعلت ، وهى التى أفادت من « دروس الغرب » . وعليها أن تقيم « حكومة مستنيرة » تستوحى من الأنماط السياسية الأوربية أو الأمريكية ، إذ أن هذا التغيير السياسى ضرورى من أجل السماح بقيام ثورة إقتصادية : فقال

صن يات سن أن الديمقراطية ــ وكان يقصد بذلك نظاماً يكون فيه إختيار الحكام عن طريق « الشعب » ــ هى الوسيلة للوصول إلى إدارة جيدة ، و « لتجديد » الوسط الإقتصادى ، وكان هذا هو السبب الذى يدفعه إلى إبعاد النظام الملكى ، والذى كان يرى عدم قدرته على التقدم ، ويرغب فى إقامة الجمهورية . « وحتى إذا ما كان الإمبراطور صينياً ، فعلينا ألا نتردد فى القيام بالثورة » . ولذلك فإن « سيادة الشعب » كانت هى إذن المبدأ الثانى الذى نُطالب به صن يات سن .

وأخيراً ، فمن الواجب أن تفتح الإصلاحات السياسية الطريق أمام « الاشتراكية » وهذا هو المبدأ الثالث للنظرية ، ولكن ، ما هى « إشتراكية » صن يات سن ؟ لقد كان يرغب فى معالجة عدم المساواة الاجتماعية ، ولكنه لا يوافق على الفكر الماركسى الخاص « بالصراع بين الطبقات » . وكان يرى أن الاتجاه إلى الرأسمالية الصناعية والتجارية فى الصين لم يكن على درجة من القوة تسمح له « بقهر الجماهير » . وفى هذه البلاد ، وحيث كانت الغالبية العظمى من الأهالى تتكون من الفلاحين ، كانت مسألة الأرض هى التى تمثل ، وحدها ، أهمية عملية . ولذلك فإن الحل الأكثر بساطة للمشكلة الأجتماعية كان هو إذن السير صوب « تسوية الملكية العقارية » بأن تتم المصادرة ، وفى صالح الدولة ، للجزء الأكبر من « فائض القيمة » التى يحققها الملاك حين تزيد قيمة أراضيه[1] . ولكن أثمان الارض كانت تزداد بسرعة ، وتزيد كذلك مع زيادة تحسن وسائل المواصلات ، فإذا ما قامت الدولة بمصادرة أربعة أخماس من زيادة القيمة ، فإنه يمكن للخزانة أن تسيطر على موارد ضخمة يمكنها أن تخفف بها أعباء الضرائب ، وتحسن بهذه الطريقة مصير جماهير الفلاحين .

ولكن هذا البرنامج ، والذى سيقوم مؤلفه بمراجعته فيما بعد ، وفى نقط كثيرة منه ، كان من الصعب تطبيقه تطبيقاً مباشراً ، وفى جميع الأرجاء . وكان صن

---

(١) وهذه النظرية لزيادة القيمة يأخذها صن عن هنرى جورج .

يات سن يوافق على أنه من الضرورى ، وقبل إنشاء التنظيم السياسى الجديد ، السماح بفترة إنتقالية ، وحتى بمرحلة دكتاتورية .

وكانت هذه الآراء تنشر عن طريق جريدة « الشعبى » ، والتى كان صن يات سن قد أنشأها فى طوكيو ، وعن طريق الصحف الصينية التى كانت تنشر فى مناطق الإمتيازات الاجنبية ، وحيث كان محرروها بعيدين عن أن تصل إليهم سلطة الشرطة الصينية ، وكان لهذه الصحف إنتشاراً سريعاً : فالحزب ، الذى كان له ١٠,٠٠٠ عضو فقط فى عام ١٩٠٧ ، أصبح له ٣٠٠,٠٠٠ عضو فى عام ١٩١٢ . وفى أى الأوساط كان يحصل على أتباعه ؟ لا شك فى أن الطلاب كانوا يشكلون أكبر مجموعة . فكان عددهم كبيراً جدا فى اليابان : يقولون ٤٠,٠٠٠ قرب عام ١٩٠٥ ، وعشرة الاف فقط فى عام ١٩٠٧ (وفى أثناء هذه الفترة ، كانت الحكومة الصينية ، وهى قلقة من هذا التأثير ، قد منعت السفر من جديد) . وبعد عودتهم الى الصين كان هؤلاء الطلاب ينشئون (جمعيات وطنية للدراسة) كانت هى مراكز الدعاية . ودخل البعض من بينهم « كضباط » فى الجيش الجديد الذى كانت الحكومة تقوم بإنشائه : فأدخلوا فيه افكاراً معادية للأسرة الحاكمة . أما الصينيون المقيمون فى الخارج ، فى الهند الصينية ، وفى ماليزيا ، وفى سومطرة وجاوة (وكانوا فى غالبيتهم من التجار) ، فكانوا مهيئين سلفاً . وبإتصالهم بالأوربيين ، لفهم ضرورة « تجديد » الصين . وحين طرد صن يات سن من اليابان فى عام ١٩٠٧ ، وبطلب من حكومة المانشو ، قام بدورة دعائية فى البلاد فى عام ١٩٠٨ ، وجمع منها الإعانات . وأخيراً ، فإن أعضاء الجمعيات السرية كانوا يشكلون « قوات إصطدام » ، وإن كان لا يبدو أن اعدادهم كانت كبيرة .

ولقد ظهر تكتيك الحزب الثورى وبوضوح إبتداء من عام ١٩٠٦ ، فكان المناضلون يستغلون حركات عدم الرضاء التى تظهر هنا وهناك ، ولأسباب عديدة ، ويحاولون الوصول الى قيام ثورات . فقاموا ، فى عام ١٩٠٦ ، فى إقليم هوبى ، بدفع حركة تمرد رجال المناجم العاطلين ، صوب الثورة ، وفى عام

١٩٠٧ ، كانت حركة التمرد ، التى نشأت فى منطقة باخوى ، فى الصين الجنوبية ، ونتيجة لزيادة أعباء الضرائب ، هى التى أعطت فرصة للعمل : فالحركة الثورية ، التى أيدتها الجمعيات السرية ، ويبدو أنه تم تمويلها عن طريق كبار التجار ، قد إمتدت إلى منطقة كانتون ، ثم إلى أقاليم هونان وكوانج سى . وأصدر صن يات سن بلاغاً أعطى فيه الشعار : « إطردوا المانشو » ولكن إحترموا الأوربيين حتى لا يكون لهم أى دافع للتدخل » . ولقد قام الجيش الإمبراطورى بالقضاء على الحركة . وفى عام ١٩١٠ ، كانت منطقة شانج شا ، عاصمة هونان ، وبعد محصول ردىء للغاية . هى التى بدأت فى الهياج ودون أن تتمكن الثورة فيها من النجاح ، ولكن هذه السلسلة من الفشل لم تمنع صن يات سن من العمل على إنشاء جيش ثورى ، ومن أن يحاول الحصول له على مدربين من الخارج[1] . ـــ ومع ذلك . فإن الثورة لم تكن سوى وسيلة يستخدمها الحزب ، وأفاد الشباب المثقف من ضعف للحكومة الإمبراطورية ، بعد موت تسيوهى ، من أجل المطالبة بضرورة البدء فى الإصلاحات السياسية . والتى كان مبدؤها قد طرح منذ عام ١٩٠٧ ، ولكن « تأجل » تنفيذها . ولقد إضطر الوصى « الأمير تشوين » ورغم كونه يمثل آراء المانشو الأكثر رجعية ، ورغم أنه كان ، بعد ثلاثة أشهر من تغيير أزمة الأمور ، قد سحب من يوان شى كاى كل وظائفه ، إلى أن يقدم بعض التنازلات ، ونظم ، فى عام ١٩٠٩ ، « مجالس إقليمية » ، وهى التى كانت قد وعدت بها تسيو هى : فكانت تتكون من مجموعات منتخبة على نطاق إنتخابات ضيقة ، وكان أعضاؤها من الموظفين أو من « الأعيان » ، ومع ذلك ، فإن هذه المجالس صوتت على إلتماسات ، طالبت فيها باجتماع مجلس وطنى وأوصلته إلى بكين عن طريق وفود . وأمر الوصى هذه الوفود بالعودة الى مقارها ، ولكنه قلل من تشدده : فصدر مرسوم إمبراطورى قرر دعوة « برلمان تمهيدى » ، يتكون من مجلسين ، المجلس الأول يضم مندوبى المجالس الإقليمية ،

---

(١) فى مذكراته : Souvenir d'un révolutiounaire بذكر صن يات سن أنه اتصل منذ عام ١٩٠٥ « بأحد الضباط الفرنسيين » ، وكان يأمل فى أن تقوم الحكومة الفرنسية بتأييد الحركة الثورية ، وليس من السهل ، فى الوقت الحاضر ، التثبت من ذلك تاريخيا .

والمجلس الثانى يضم أعضاء تعينهم الحكومة . وبمجرد إجتماعه ، فى شهر أكتوبر ١٩١٠ ، أصر هذا المجلس على ضرورة الحصول على الدعوة لعقد برلمان فعلى ، ووافق الوصى ، ووعد بجمع هذا البرلمان فى عام ١٩١٣ .

وهكذا نجد أن التغيير السياسى فى الصين قد أصبح إذن ، عند نهاية عام ١٩١٠ فى طريق التحقيق ، فالأسرة الحاكمة ، حتى إذا كانت لا تزال قادرة على المحافظة على النظام . فإنها أصبحت غير قادرة على أن تقاوم ضغوط « المصلحين » . وكانت بالفعل قد تخلت ، من حيث المبدأ ، عن المحافظة على الملكية المطلقة . فهل كانت مخلصة فى ذلك ؟ أو كانت تحاول كسب الوقت فقط ؟ وهل كان فى مقدورها أن تحقق الإصلاحات بطريقة متزايدة ، وتوائم بين نفسها وبين الظروف ؟ أو أنها كانت ستسقط أمام معارضة الصينيين ، وفى اليوم الذى يجتمع فيه البرلمان ؟ أسئلة بلا جدوى . فلقد كان الحزب الثورى مصمماً على الإحاطة بأسرة المانشو ، وبالنظام الملكى .

٣ – الثورة وإعلان الجمهورية :

ولقد وجدت الثورة الصينية فرصتها المناسبة ، فى شهر سبتمبر ١٩١١ . ذلك أن الحكومة الإمبراطورية كانت ترغب فى أن تضمن إشراف السلطة المركزية على السكك الحديدية الحديثة البناء ــ وهى السكك الحديدية الصينية ــ ، فأعلنت ، بمرسوم ٩ مايو ١٩١١ ، رغبتها فى تنفيذ كل إنشاءات السكك الحديدية عن طريق الدولة ، وبالتالى عدم ترك سلطات الأقاليم تقوم بهذه الإنشاءات . وكان هذا القرار يضر ببعض المشاهر الخاصة ، وكذلك ببعض المصالح . ففى سى شوين ، وحيث قررت الحكومة إعادة شراء أحد خطوط السكة الحديدية الذى كان تحت الإنشاء ، إحتج حملة الأسهم ، وأيدهم فى ذلك إضراب قام به التجار ، ونشبت الإضطرابات ، وإمتدت صوب وادى يانج تسى الأدنى ، وأسرع حزب الكومنتانج بأخذ إدارة الحركة فى يديه ، ورفضت الحامية الإمبراطورية الرئيسية ، وهى حامية أوتشانج ، أن تزحف ضد الثوار ، وهذا التقاعس سمح للثورة بأن تصل الى هانكيو ، وشنغهاى ، ثم تانكين ، وذلك فى

نفس الوقت الذى ظهر فيه مركزاً جديداً للثورة فى كانتون . وفى مدن عديدة من الصين الجنوبية ، وعند نهاية شهر أكتوبر وبداية شهر نوفمبر ، أعلنت الجمهورية ، وفى شنغهاى قام « ممثلو » إثنتى عشر إقليماً ، تقع إلى الجنوب من نهر يانج تسى ، بتكوين حكومة مؤقتة « كلفت » فى إنتظار وصول صن يات سن ، بأن تسير الأمور تحت رئاسة نائبه هوانج تشينج . وبالإجمال ، فإنه عند نهاية شهر نوفمبر ، كان وادى نهر يانج تسى هو الحدود بين الصين « الإمبراطورية » والصين « الجمهورية » ، ـــ حدود مؤقتة تماماً ، إذ أنه فى الشمال ، هو إقليم شانتونج ، وبقرار من نائب الملك الموجود هناك ، إلى الثورة .

وكيف يمكننا أن نشرح سرعة هذا النجاح ؟ من الواجب ألا ننسب ذلك لحركة المد المفاجئة للجماهير الشعبية . ففى المناطق الثائرة ، لم يكن مجموع الأهالى هو الذى تحرك ، فهناك فرق ظلت هادئة ، حين كانت خارج منطقة الصراع . ولكن رؤساء الحركة الثورية كانوا قد تمكنوا من أن يشكلوا ، وبسرعة ، جيشاً ، وذلك عن طريق تجنيد المرتزقة ، والذين وضعوا تحت قيادة مناضلين من الحزب . ولذلك فإن الحرب الأهلية أخذت ، من أولها ، شكل صراع بين قوات عسكرية منظمة « ومن جانب آخر ، كانت القوات الإمبراطورية ، وإذا ما إستثنينا بعض حاميات المانشو المتفرقة فى منطقة يانج تسى ، لم يكن من السهل أمر الإعتماد عليها : وكان فيها جنرالات ، كانوا ، وإن لم يكونوا من الجمهوريين ، معادين للمانشو ، وضباط من الشبان « المتحررين » . الذين كانوا قد درسوا فى اليابان ، أما عن الجنود ، فإن عملية الدفع المنتظم لرواتبهم هى التى كانت شرطاً للحصول على ولائهم ، وكانت الحكومة ، ونتيجة لعدم وجود تنظيم مالى جاد ، فى حاجة مستمرة للمال .

ولكى يحاول إنقاذ الموقف ، لم يجد البلاط الإمبراطورى من وسيلة سوى الإلتجاء إلى يوان شى كاى ، والذى كانوا قد غضبوا عليه فى بداية عام ١٩٠٩ ، وكان هذا حلا خطيراً ، إذ أن يوان كان ، منذ غضبهم عليه ، قد أصبح خصماً معلناً للوصى على العرش ، ـــ ومع ذلك فإن هذا الحل كان ضرورياً ، إذ أن يوان

كان هو الذى قد قام بتنظيم الجيش الجديد بعد عام ١٩٠٥ ، وكان له نفوذاً على ضباط هذا الجيش ، وتم إستدعاؤه الى بكين ، وفى ٢٧ أكتوبر ١٩١١ ، وعينوه فى أول الأمر مندوباً سامياً فى أقاليم يانج تسى ، من أجل إدارة الحرب ضد الجمهوريين ، ثم إستلم فى ١٠ نوفمبر لقب رئيس الوزراء .

ولكن « حامى العرش » كانت له سياسته الشخصية ، فكان يرغب ، من ناحية ، فى أن يسيطر على الحركة الثورية ويعيد تدعيم النظام ، وكان يعتقد فى أنه من اللازم المحافظة على الصين فى ظل النظام الملكى . وكان من ناحية أخرى لا يرغب فى أن يحارب من أجل المحافظة على سيطرة المانشو . فهل كانت المصلحة الوطنية للصين هى التى تسيره ؟ أو مصلحته الشخصية ؟ من الممكن أن يكون قد عمل تطابقا بين الواحدة والأخرى : فبالقضاء على نظام المانشو ، يضمن فى نفس الوقت تأكيد سلطته .

وفى مدة خمسة أسابيع ، ودون مقاومة فعالة ، تنتحى الحكومة الإمبراطورية أمام يوان . وصدر فى ٣٠ أكتوبر ١٩١١ مرسوم إمبراطورى يعد بالإتمام السريع لعملية إصلاحات سياسية واسعة ، وفى ٢ نوفمبر ، تم تكليف « مجلس الشيوخ » بوضع دستور ، ينص على تشكيل مجلس وطنى ، ووزارة مسئولة أمام المجلس ، وفى يوم ٦ ديسمبر ، قام يوان ، وعن طريق الإمبراطورة الأم لونج يو ، وباسم الإمبراطور الطفل ، بإصدار مرسوم يقرر إبعاد الوصى ، ويمنع أمراء المانشو من الإشتراك بأى شكل من الأشكال فى الحكومة ، ويعهد بإدارة الأمور إلى رئيس الوزراء ، وظلت أسرة المانشو موجودة ، ولكنها تخلت عن السلطة ليوان شى كاى .

وفى ذلك الوقت ، كان هناك حلان موجودان : حل صن يات سن ، الذى كان يرغب فى طرد إسرة المانشو وتنظيم جمهورية صينية ، وحل يوان شى كاى ، الذى يحتفظ بالإمبراطور المانشو حاكما ، ويقنع بإقامة ملكية برلمانية ، يكون للمجلس الوطنى وللوزراء فيها ، ويتشكلان من الصينيين ، الإدارة الفعلية للأمور .

وعندئذ دخلت الأزمة فى مرحلة جديدة ، ولم يعد على الأسرة الحاكمة سوى تحمل نتيجة الأحداث ، وإستمرت العملية بين صن يات سن ، وبين يوان شى كاى .

ورغم أن القوات الإمبراطورية كانت قد إستعادت هانكيو ، فإن يوان عرض « الهدنة » على الثوار ، ودخل معهم فى مفاوضات ، فى شنغهاى ، وهذه المحادثات ألقت الضوء على إختلافات وجهات النظر بشأن مستقبل الدولة ، ثم إنقطعت ، فى ٢١ ديسمبر ١٩١١ ، وفى يوم ٢٩ ديسمبر ، إستقرت الحكومة المؤقتة الجمهورية ، والتى كان صين يات سن ، الذى وصل من الولايات المتحدة ، قد أصبح رئيسها فى شنغهاى ، ورفضت أية مفاوضات جديدة مع حكومة بكين ، مادامت أسرة المانشو موجودة ، وهكذا أصبحت الصين مهددة بأن تستمر منقسمة إلى دولتين ، الواحدة جمهورية ، والثانية ملكية . ولكن القوات « الإمبراطورية » التى كانت قد إستعادت هانكيو ، والتى كانت تحت قيادة الجنرال توان كى جوى ، أعلنت أنها ضد الإحتفاظ بالأسرة الحاكمة ، وعندئذ أعلن يوان للإمبراطورة الأم لونج يو أنه من الضرورى أن يتنازل الإمبراطور عن العرش . وكيف كان يمكن للأسرة أن تحاول المقاومة ، مادام الجيش الإمبراطورى كان فى أيدى يوان ؟ وفى ١٢ فبراير ١٩١٢ تم نشر قرار التنازل عن العرش . وقد كانت له كل مظاهر التسوية الودية : فيمكن للإمبراطور أن يستمر فى الإقامة فى قصره ، ويحصل على مخصصات مدنية ، ويحتفظ بدوره الدينى ، ولكنه يتنازل عن سلطته الزمنية ، أما أمراء المانشو فإنهم سيحصلون على معاشات . وصدر قرار إمبراطورى يكلف يوان بأن ينشىء ، وبالاتفاق مع حكومة تانكين ، الجمهورية الصينية .

ولكن هذا الإختفاء للأسرة الحاكمة لم يكن يمثل بعد حلا للأزمة ، إذ أن الأمر أصبح يتعلق الآن بإعادة الوحدة الصينية تحت حكومة « جمهورية » . وفى هذه الجمهورية ، من هو الذى سيحكم ، ـــ صن يات سن ، أو يوان شى كاى ؟ فى تانكين ، وحيث إجتمع مجلس تأسيسى ، كانت الحالة تحدد بأن تصبح

متأزمة . ولكن صن أعلن إستعداده لكى ينسحب من أمام خصمه ، فأى قرار مثير للدهشة ! فهل شعر بعدم قدرته على أن يصل الى النصر ؟ كان هذا هو التفسير الذى رجحه المراقبون الأوربيون . وهل كان فى وسع الجيش « الجمهورى » والذى كانت قياداته وحدها هى الجمهورية ، والذى كان جنوده من المرتزقة ، أن ينتصر على جيش يوان ، الذى كان قائده يسيطر عليه ؟ ومع ذلك فإن الكومنتانج كان يسيطر على الجزء الأكبر من الصين ، والتى كان يسيطر على أكثر أقاليمها ثروة ، وكان يعرف أن الوضع المالى لحكومة يوان كان فى منتهى الصعوبة ، فما هو السبب فى فقد الأمل بمثل هذه السرعة ؟ ـــ علينا أن نبحث عن السبب الحقيقى فى الخلافات التى كانت موجودة بين الرؤساء الجمهوريين . ذلك أن صن يات سن ، الذى لم يدخل الى الصين الا عند نهاية شهر ديسمبر ، أى فى الوقت الذى كان فيه الكومنتانج قد حصل على إنتصاراته العسكرية ، كان قد فهم أن « رفاقه » فى الحزب لم يكونوا مستعدين للسير وراءه دون مناقشة[1] . وكانت له معهم مناقشات مريرة ، حول التكتيك الذى يسيرون عليه : فكان يرى أنه من الضرورى ، وقبل تنفيذ نظام دستورى ، أن يحتفظ وبشكل مؤقت ، بحكومة عسكرية ، بينما كانت الغالبية العظمى من الرؤساء الجمهوريين ترغب فى أن تنشىء وأن تطبق مباشرة الدستور . ومن ناحية أخرى ، كانت المسألة المالية تضغط وبسرعة ، ورأى صن أن فى وسعه حلها بعقد قرض فى روسيا . ولكن حزب الكومنتانج عارض فى أمر التعاقد على هذا الدين الخارجى . ولذلك فإن عملية إنسحاب صن يات سن كانت إذن نتيجة لأزمة داخلية : فلقد إنسحب رئيس الحركة الثورية نتيجة لعجزه عن أن يتمكن من القيام بعملية « إعادة بناء » الصين .

وترك قرار صن الطريق مفتوحاً أمام يوان شى كاى ، الذى تم إنتخابه بواسطة

---

(١) بالنسبة لهذه النقطة ، يمكننا أن نرجع الى تانج ليانج لى ، عضو الكومنتانج ، فى كتابه Souvenirs d'un Revolutionnaire ص ١٠٩ ، وهما يختلفان على كثير من النقاط ، ولكنهما اتفقا على القول بأن الصوبا بين صين وبين أصدقائه السياسيين كانت هى السبب الرئيسى .

الملجس التأسيسى كرئيس مؤقت لجمهورية الصين . وفى ١٥ مارس ١٩١٢ ، وافق المجلس على دستور مستوحى من النظام السياسى للولايات المتحدة وفى نفس الوقت من الأنظمة الأوربية ، وكان البرلمان (المجلس الوطنى) ينتخب ، عن طريق خمسة نواب من كل إقليم ، وبإنتخابات محدودة ، ومن أجل الحصول على حق التصويت ، كان من الضرورى ملكية عقار قيمته ٥٠٠ دولار ، صينى ، أو دفع ضريبة مباشرة قيمتها دولارين ، أو الحصول على الشهادة الإبتدائية . وكان على الرئيس أن ينتخب عن طريق المجلس الوطنى ، وبأغلبية الثلثين ، ولم تكن من سلطته أن يحل البرلمان . ولكن النظام البرلمانى لم يكن موجوداً : فإذا كان الرئيس محتاج إلى « موافقة » المجلس الوطنى من أجل تعيين الوزراء ، فإنه كان من حقه عزلهم كما يرغب ، وكان من حق البرلمان أن يستجوب الوزراء ، ولكن لم يكن من حقه أن يجبرهم على الاستقالة ، وأخيراً ، فلقد كان من حق الرئيس أن يرفض التوقيع على أى قانون ، إلا إذا ما صوت عليه البرلمان من جديد ، وبأغلبية ثلثى الأعضاء .

وهكذا ولدت جمهورية الصين ، وفى هذه البلاد التى لم يكن لها أية نظرية سياسية سوى طاعة الإمبراطور ، قامت أقلية فعالة بقطع العلاقات الموجودة مع التقاليد ، وأنشأت أنماطاً سياسية غربية . وكانت عملية تغيير جذرى ، وعلى الأقل مظهريا ، وكانت مقدمة لعملية « تجديد » و « تحديث » الصين . وكان الاصلاح السياسى ، تبعاً لوجهات نظر صن يات سن ، عليه أن يمهد الطريق أمام الثورة الاقتصادية ، ووضعت الصين القديمة نفسها ، وبدورها ، لكى تتعلم من مدرسة الغرب ، ولكن النظام كان هشاً ، إذ أنه كان بين يدى رجل إضطر إلى قبوله ، ولم يكن يأمل فيه : لقد كانت « جمهورية يوان شى كاى » .

ولكن ، كيف نجح يوان شى كاى فى نفس الوقت فى أن يتخلص من الأسرة الحاكمة . وفى أن يفرض نفسه على القادة الجمهوريين ؟ إن البحث البسيط فى

الأحداث لا يكفى لتكوين فكرة عن سياسته . فهل كان قد بيت النية على القيام « بضربة مزدوجة » أو هل أفاد من الظروف ، وحسب تطورها ؟ ليس من السهل معرفة ذلك . وهل كان يفكر ، فى بداية الأزمة ، فى المحافظة على أسرة المانشو ، وبشرط أن تتنازل له عن أمور الحكم ، وهل توصل الى التسبب فى تنازل الإمبراطور عن العرش لمجرد أنه وجدها الطريقة الوحيدة لتهدئة الحركة الثورية ؟ أو أنه قد فكر مسبقا فى أن يأخذ مكان صن يات سن ؟ ولكن ، بأى الوسائل كان يأمل فى إقناع القادة الجمهوريين ؟ ومن ناحية أخرى ، وبمنحهم الرئاسة لهذا الجنرال الذى كان قد أعلن أنه يعمل من أجل المحافظة على النظام الملكى ، لم يكن فى وسع أعضاء المجلس الوطنى أن يتجاهلوا المخاطر التى قد تحيق بالنظام الجديد . ربما كانوا قد قنعوا بذلك ، نتيجة لأنهم لم يجدوا حلا آخر ، وأن يوان ، وهو رجل له خبرته ، قد بدا لهم على أنه الوحيد الذى يمكنه أن يسير أمور البلاد ؟ وربما كان البعض من بينهم . وبخاصة رجال الأعمال الذين كانوا قد عملوا على دعم الحزب الثورى ـــ قد فكروا فى أنه فى وسع يوان أن يحميهم من « الإتجاه الإشتراكى » لصن يات سن ؟ وربما كان المجلس قد فكر ، ـــ وكان هذا التفسير ، منذ عام ١٩١٣ ، هو تفسير الحكومة الفرنسية ـــ فى أن يوان ، كان قد حصل من الحكومة الإمبراطورية على نوع من « التعويض » ، سيكون من السهل أكثر أمر الإعتراف به من جانب حكومات الدول العظمى الأوربية ، والتى كان عدم تدخلها أمراً ضروريا بالنسبة لنجاح الثورة ، والتى كان تأييدها المالى لا يزال ضروريا بالنسبة لعمليات « إعادة البناء » ؟ وعلى كل هذه التساؤلات ، التى تطرح نفسها على الفكر ، لم يقم المؤرخون « الغربيون » لثورة الصين بعد بإعطاء إجابة .

بعض المراجع

TANG LEANG	LI, Inner History of the Chinese Revolution. London, 1930
MAYBON,	La politique Chinoise. Paris, 1908
MAYBON,	La République Chinoise. Paris, 1914
RODES,	J., La Chine et le Mouvement Constitutionel. Paris, 1921
DUBOSCQ, A.	L'Evolution de la Chine, 1911 - 1921 Paris, 1921
CAMERON, H.	The Reform Mouvement in China. (Stanford Univ., 1932)
HSE, Leonard	Sun Yat - sen, His political and social ideas, Los Angeles, 1933
LINEBARGER,	P. The Political doctrines of Sun Yat-sen. Baltimore, 1937
SOULIE DE	MORANT, G. Soun Lat-sen Paris, 1932
SHERMAN, (Mrs)	Sun Yat-sen, His life and meaning. New York 1934
SHERMAN,	San Min Chu 1, The three principles of the People. Changhai, 1928
VERBRUGGER,	R. P. , Yuan Che - Kai. Paris, 1933

الباب الخامس

الشرق الأقصى

أثناء الحرب العالمية الأولى

الفصل الثامن عشر

الشرق الأقصى عند إعلان الحرب العالمية

بعد الأحداث التى كانت قد وضعت اليابان ، وفى بضع سنوات ، فى مصاف الدول العظمى العسكرية والبحرية ، والتى كانت ، بتغييرها الراديكالى للنظم السياسية ، قد أعلنت عن « تحديث » الصين ، سيكون من الضرورى أن نلقى نظرة على حالة الشرق الأقصى فى مجموعه .

فكيف كانت الأوضاع السياسية ، والإقتصادية والاجتماعية فى بلاد الشرق الأقصى ، فى عام ١٩١٤ .

١ – الهند الصينية الفرنسية :

كانت الهند الصينية فى سبيلها الى التغير ، ومنذ إنهاء عمليات الغزو الفرنسية والإنجليزية ، وبتوجيه من الإدارة الأوربية ، أخذت الدول الوطنية القديمة ، والتى أصبحت مستعمرات أو محميات ، شكلا جديداً ، وبدا على مملكة سيام نفسها أنها قد أخذت فى « التحدث » .

وكانت الهند الصينية الفرنسية تتكون من خمسة « بلاد » كانت وضعيتها القانونية مختلفة : كمبودج وآنام محميات وكانت الكوشين صين مستعمرة « مضمومة » ، وكانت لتونكين ، فى الواقع ، وضعية مختلطة ، أما لاوس ، والتى تم إحتلالها فى عام ١٨٩٣ ، فكانت بلاداً أهلها متخلفون ، وكانت الإدارة الفرنسية تطبق فيها وسائل هى وسائل نظام إستعمارى بسيط . ومنذ عام ١٨٨٧ . كانت هذه البلاد الخمس قد تجمعت فى « إتحاد الهند الصينية » الذى وضع تحت سلطة حاكم عام . ونظراً لطبيعة الأهالى ، والذين كانوا ، وفيما عدا لاوس أصحاب حضارة أصيلة ، وكانوا ، قبل الغزو ، محاطين بتنظيم إدارى

قوى ، هل كان من مصلحة فرنسا أن تحتفظ بالنظم الموجودة ، وتقنع بممارسة إشراف أو كان عليها أن تعمل على التغيير ، مستوحية فى ذلك من الطرق الأوربية ؟ وفى نظرية الإستعمار الفرنسية ، قرب عام ١٨٩٥ ، كان لكل من هاتين السياستين ، ـــ سياسة المشاركة « Association » وسياسة الضم أو الهضم Assimilation ـــ أنصارها . وأدى عدم التيقن هذا الى تموجات ، وبشر بضرورة إتخاذ حلول توفيقية ، أو حلول وسط .

ولقد كان جول فيرى Jules Ferry ، من أنصار سياسة المشاركة ، وكان يرغب فى تحديد دور فرنسا وقصره على « وظيفة مراقبة وإشراف » دون تدخل مباشر فى إدارة البلاد ، وأن يحافظ على السلطات الموجودة ، « دون محاولة سابقة لأوانها بأن تحل محلها تنظيمات أو نظم مستوحاة من حضارتنا ومن تقاليدنا » . ولقد قام بير Paul Bert ، المقيم العام فى آنام وفى تونكين فى عام ١٨٨٦ ، بوضع برنامج يتطابق مع وجهات نظره ، دون أن يحصل على الوقت اللازم لتطبيقه . ولقد رأى ، لانسن Lanessan الحاكم العام من ١٨٩١ إلى ١٨٩٥ ، هو كذلك ، أنه من الضرورى عدم تحطيم التنظيم الادارى الموجود ، إذ أن المانداران كانوا أصحاب خبرة وكان الأهالى يحترمونهم ، وكان هذا هو أيضا إعتقاد الكولونيل ليوتى Lyautey ، المكلف بعملية « التهدئة » فى منطقة تونكين العليا : فذكر للانسن أن هناك فى كل مجتمع طبقة مسيرة ، لا يمكننا أن نفعل أى شيء بدونها ، وهذه الطبقة ، يجب أن « نضعها فى مصلحتنا » . وفيما بين عامى ١٨٩٧ و ١٩٠٢ ، كان الحاكم العام بول دومير Paul Doumer قد أنشأ أخيراً تنظيماً ثابتاً ، دون أن يرتبط بأحد النظامين . فبينما كان قد إحتفظ فى الكوشين صين بنظام « الضم » ، والذى كانت قد تمت ممارسته هناك منذ نهاية الإمبراطورية الثانية ، قام بتقليل تدخل السلطات الفرنسية فى إدارة تونكين ، وذلك باعطائه المانداران أكبر الوظائف والسلطات ، وزاد على العكس من ذلك من الإشراف الفرنسى على آنام ، حتى أن دور الموظفين الفرنسيين أصبح مشابها تماما فى هذه الدولة ، لما كان عليه فى الدولة الأخرى ويرجع إليه بنوع خاص كفاءة تنظيم إدارات الحكومة العامة ، والقيام بإصلاح مالى ، ضمن للميزانية العامة للهند

الصينية موارد كافية من أجل القيام باشغال التجهيز الإقتصادى ، والتنمية . ولكن دومير لم يهتم كثيراً بسياسة الأهالى ، وأظهر خليفته بو Beau (١٩٠٢ – ١٩٠٨) ضرورة سد هذا النقص : فرأى أنه من الضرورى إعطاء إحترام أكثر للمنظمات التقليدية ، والإهتمام بتحسين تكوين الماندران ، وإستشارة الأعيان من الأهالى ، ومع ذلك ، فإن هذا البرنامج قد ظل ، وفى غالبيته ، فى مرحلة النيات . ذلك أن فرنسا لم تكن ، وبعد عمليات جس عديدة ، قد وجدت بعد الصيغة النهائية لسياستها فى الهند الصينية .

ومن وجهة النظر الإقتصادية ، لم يبدأ المجهود بالفعل إلا إبتداء من عام ١٨٩٨ . وكان بول دومير هو الذى أعطاه قوة الدفع . وكان قد أظهر أن التنمية الأقتصادية تتطلب إنشاء مسبق لوسائل النقل ، ووضع برنامج للمشروعات الكبرى : بناء طرق (تحسين « طريق الماندارن » من سايجون إلى هانوى ، مع طرق جانبية للتوصل الى سلسلة جبال آنام ، وإنشاء طريق ، فى لاوس ، موازى لنهر الميكونج) ، وإنشاء شبكة من السكك الحديدية ، يكون خطها الرئيسى هو « السكة الحديدية العابرة للهند الصينية » . من سايجون إلى حدود الصين ، وتحسين موانى سايجون ، وهايفونج ، وتوران . وهذه الخطة الضخمة ، والتى إتهموها « بسياسة العظمة » . والتى كانت لها نتائج ضرائبية ثقيلة ، لم تكن قد تنفذت كلها بعد عشرة سنوات من ذلك ، ولكن مما لا شك فيه أنها أسهمت ، وإلى حد بعيد ، تنمية الإنتاج .

ولقد كانت النتائج موفقة إلى حد بعيد ، فى عام ١٩١٤ . فحصلت الإدارة الفرنسية ، فى منطقتى الدلتا ، فى تونكين وفى الكوشين صين ، واللتين كانتا أساسيتين بالنسبة للنشاط الزراعى ، على زيادة هامة فى إنتاج الأرز ، وفى تونكين ، وحيث كان السكان كثيرى العدد قبل الإحتلال الفرنسى ، وحيث كانت كل الأراضى الصالحة للزراعة مستخدمة ، جاءت الأشغال المائية المتعلقة بالزراعة لكى تسمح بزيادة إنتاجية الأرض . وفى الكوشين صين ، وهى بلاد أقل كثافة فى السكان وبكثير ، أصبح من الممكن ، وعن طريق تنظيم توزيع المياه ،

وحفر الترع ، مد مزارع الأرز إلى نسب ضخمة . وفى منطقة هضبة انام ، بدأ المعمرون الفرنسيون فى إدخال زراعة محصولات جديدة البن ، والشاى ، ونبات الهيفيا ، وحاولوا بلا جدوى زراعة القطن . ومنحت الإدارة للمعمرين مساحات من الأرض ، وصل إجمالى مساحتها فى عام ١٩١٠ ، إلى ٤٦٦,٠٠٠ هكتار ، ولكن عملية إستثمارها ظلت متخلفة وبدرجة كبيرة ، على هذه الأراضى الممنوحة : فلم يزرع بالفعل من هذه الأراضى الموزعة على المعمرين سوى الربع . ـــ وزادت عملية إستغلال المناجم منذ عام ١٩٠٥ : إستخراج الفحم فى المنطقة الساحلية من تونكين ، وفى شمال هايفونج ، والقصدير فى تونكين العليا ، وفى شمال لانجسون ، والزنك فى وادى النهر الأحمر . ولكن حركة التصنيع كانت لاتزال ضعيفة ـــ ثلاث مصانع غزل ، تجمعت فى نطاق « شركة أقطان الهند الصينية » ، والتى كانت تعمل بمادة أولية مستوردة ، وبعض مصانع تقطير الأرز ، ومصانع الإسمنت ، ومناشير الخشب ، ـــ وفى مجموعها ٢٠٠ منشأة تقريباً ، عمل فيها ما يقرب من ٦٠,٠٠٠ عامل . أما التجارة الخارجية فإنها إرتفعت من ٢١٥ مليون فرنك فى عام ١٨٩٦ ، إلى ٧٤٨ مليون فرنك فى عام ١٩١٣ ، وكانت الهند الصينية تأتى ، فى السنوات ذات المحصول الجديد ، إلى المرتبة الثانية فى العالم بالنسبة لتصدير الأرز .

ومع أن المعمرين الفرنسيين كانوا يهتمون على وجه التقريب بمجرد عمليات إستغلال المناجم وبالمحصولات « الجديدة » ، وأن بقية الموارد كانت من ميدان إنتاج الوطنيين ، إلا أن هذه التنمية الإقتصادية نتجت عنها نتائج إجتماعية . وفى المجموع ، مال متوسط مستوى حياة الوطنيين صوب التحسن قليلا ، فأصبح بؤس الأهالى فى الأرياف « أقل قطاعة » إعما كانوا عليه من قبل . ومن أجل علاج علاج كثافة السكان فى دلتا نهر تونكين ، وتوفير الأيدى العامة للمزارع الجديدة ، شجعت الإدارة حركة تنقل الأهالى صوب هضبة آنام الوسطى ، وذلك عن طريق منحها المهاجرين مساحات صغيرة من الأرض . ولكنا نجد ، من ناحية أخرى ، أن الأنماط الجديدة للنشاط الإقتصادى تسببت فى « تغير فى البنيان الإجتماعى » . فبينما كان سكان الريف يتشكلون فقط من صغار الملاك

للغاية ، ساعد النظام الفرنسى ، ونتيجة لإنشائه نظاماً للنقل ، وزيادته لحجم العملة المتداولة والمطروحة ، ولبيعة مساحات واسعة من الأراضى فى المناطق التى زادت فيها مشروعات الرى من مساحة الأراضى الصالحة للزراعة ، ـــ ساعد على نشأة مزارع كبيرة ، وكون كبار الملاك من الأهالى ما يشبه « البورجوازية » ، التى كانت لها رؤوس أموال ، وتقرض النقود ، وبربح يصل الى حد الربا ، لصغار الفلاحين ، وكثيرا ما كان يحدث أن يعجز المقترض عن الوفاء بتعهده ، فيضطر الى أن يبيع أرضه ، ولذلك فان الملكية الكبيرة مالت صوب الزيادة ، بينما إضطر الكثيرون من صغار الملاك إلى أن يهبطوا إلى مستوى حياة الكادحين . ولم تكن الإدارة الفرنسية قد تنبأت بوقوع مثل هذه النتيجة ، ولم تكن تأمل فيها . إذ أنها كانت خطيرة بالنسبة للحكم الفرنسى ، خاصة أن هؤلاء الضحايا لتغير الأوضاع الإقتصادية كانوا غير راضين .

٢ – بورما البريطانية :

كانت بورما ، المستعمرة البريطانية ، تدار بواسطة حاكم مساعد ، يخضع للحكومة العامة للهند ، وكان يساعده مجلس تشريعى ، كان أعضاؤه ، موظفين وتجار ، كلهم من الأنجليز ، وفى هذه البلاد ، والتى كان تنظيمها السياسى السابق بدائياً ، طبق الإنجليز ، من أول الأمل ، طرق الإدارة المباشرة ، والتى لم تترك أى دور للموظفين السابقين لحكومة بورما . فكان كل رؤساء الدوائر والمقاطعات من الإنجليز ، ولم يستخدموا أهالى بورما إلا فى الوظائف الصغيرة . وكان رؤساء القرى ، والذين كانوا يقومون بمهمة جامعى الضرائب وقضاة الصلح فى نفس الوقت ، من الأهالى ، ولكنهم كانوا يعينون عن طريق رئيس المقاطعة . وكانت « سيطرة » الأوربيين أكثر صرامة وبكثير عما كانت عليه فى الهند الصينية الفرنسية . وكانت إمارات شان وحدها، إى منطقة التحوم بين بورماونفسهاوبين سيام ، قد تم تنظيمها فى شكل محمية : فإحتفظت الإمارات برؤسائها من الوطنيين ، وإن كان التشريع قد تحدد عن طريق المجلس التشريعى لبورما .

وذكر الإنجليز أن بورما كانت مستعمرة « نموذجية » . والواقع أن الإدارة

البريطانية قد تمكنت ، وبسرعة أكبر مما قامت به الادارة الفرنسية فى آنام ، من أن تمهد لعملية الإستثمار . ورغم أن نهر الإيراوادى كان طريقاً ممتازا للملاحة النهرية ، ويكفى لكى يوصل منتجات التصدير إلى ميناء رانجون . فإن الإنجليز قد بذلوا مجهوداً ضخماً من أجل إنشاء شبكة للسكك الحديدية . وتم إفتتاح الخط الأول « من رانجون إلى برومى : فى عام ١٨٧٧ ، وفى عام ١٨٨٩ ، تم ربط رانجون بماندلاى ، وفى عام ١٨٩٩ وصلت السكة الحديدية إلى حدود بورما الشمالية . بينما أصبح خطاً آخر ، من ماندلاى إلى لاشيو ، يخدم إمارات شان . وفى عام ١٩٠٥ بلغ طول خطوط هذه الشبكة ٣,١٥٠ كيلو متراً ، بينما لم يزد طول خطوط السكك الحديدية ، فى الهند الصينية عن ١,٥٠٠ كيلو متر فى عام ١٩١٤ . وضاعفت الادارة من الأشغال فى بورما السفلى من أجل تنظيم إستخدام المياه فى بورما العليا ، وحيث كان فصل الأمطار لا يستمر سوى أربعة أشهر ، وذلك عن طريق حفر قنوات رى سمحت بأن يتم كسب ٣٥٠,٠٠٠ هكتار من أجل الزراعة ، وبخاصة زراعة الأرز ، ونظمت عملية إستغلال الغابات[١] ، وأنشأت مزارع المطاط ، وحسنت زراعة الطباق ، باستيراد نباتات أمريكية . وكانت باطن الأرض تمنح كذلك موارد هامة ، ليس فقط فى الفحم (والذى كان بكميات بسيطة) ، ولكن أيضا بالنسبة للأحجار الكريمة[٢] ، وبنوع خاص بالنسبة للبترول . وكانت عملية إستغلال البترول موجودة قبل الإحتلال البريطانى فى مقاطعة ياننجيانج (فى بورما العليا ، جنوب ماندلاى) وكانت حكراً للإمبراطور . وحصلت شركة بورما Burma Oil Co. فى عام ١٨٨٨ عقد إمتياز ، ضمنت عملية الإستغلال بطرق علمية ، وبشكل زاد من الإنتاج ، فى عام ١٩١٠ ، إلى مليون طن تقريباً . ولاشك فى أنه لم يكن هناك فى بورما بعد ، فى عام ١٩١٤ ، صناعة حديثة ، سوى تقطير الأرز فى رانجون ، وبعض مصافى البترول . ولكن التجارة الخارجية كانت فى تقدم سريع . وكانت معظم الحركة التجارية تمر عن طريق ميناء رانجون ، — تصدير الأرز

---

(١) كانت بورما ، فى عام ١٩١٤ ، هى أول دولة تنتج خشب التك .

(٢) فى منطقة موجوك ، فى بورما العليا ، كانت مناجم الزبرجد ، هى أهم مناجم هذه الاحجار فى العالم

(٢,٤٠٠,٠٠٠ طن فى عام ١٩١٠) ، والبترول ، وخشب التك ، وإستيراد القطن والفحم ، والأدوات المصنوعة ، ـــ بينما كانت بامو ، على نهر الإيراوادى الأعلى ، هى نقطة سير القوافل ، من البغال ، والتى كانت تضمن الحركة ، المحدودة نسبيا ، مع إقليم يونان الصينى ، وكانت المستعمرة فى إزدهار ، وساعد هذا الإزدهار على زيادة عدد السكان ، والذين بلغوا عشرة ملايين ونصف مليون نسمة فى عام ١٩٠١ ، و ١٢ مليون فى عام ١٩١٠ .

٣ - مملكة سيام :

وفيما بين المنطقتين الإستعماريتين ، الفرنسية والانجليزية ، كانت هناك مملكة سيام[١] ، والتى بلغ سكانها ، فى عام ١٩١٠ ، ٨,٢٦٠,٠٠٠ نسمة ، كان ٢,٠٠٠ من بينهم فقط من الأوربيين . ولم تتمكن من أن تحتفظ باستقلالها ، وبكل صعوبة ، إلا نتيجة للمنافسة الفرنسية الإنجليزية . فبين ممتلكات هاتين الدولتين ، لعبت دور « دولة التخوم » . ولكنها إضطرت إلى أن تقدم لجيرانها . وبخاصة لفرنسا ، بعض التنازلات الإقليمية ، وكانت ، منذ عام ١٨٩٣ ، قد تنازلت ، وفى صالح الهند الصينية الفرنسية ، عن الحقوق التى كانت قد أعلنتها على لاوس ، وفى ١٣ فبراير ١٩٠٤ ، وبعد أن كانت قد قاومت ، ولوقت طويل ، ضغط الأوساط الاستعمارية الفرنسية ، تنازلت ، وعلى الضفة اليمنى لنهر الميكونج ، عن مقاطعة صغيرة من ولاية لوانج برابانج القديمة ، وعن مقاطعة باساك (٢٠,٠٠٠ كيلو متر مربع) على نهر ميكونج الأوسط ، وكذلك عن ميناء كرات . وفى ٢٣ مارس ١٩٠٧ ، أجبر ضغط جديد من الحكومة الفرنسية ، وفى وقت عملية تحديد خط الحدود ، الحكومة السيامية على أن تقوم بالتنازل لكمبودج ، أى لفرنسا ، عن إقليمى بتامبانج وانجكور ، والتى كانت قد حصلت عليهما فى عام ١٨٦٧ ، وفى نظير ذلك ، تخلت لها الحكومة الفرنسية عن إقليم كرات ، ولكن هذا « التبادل » الذى أعطى سيام ٤,٠٠٠ كيلو متر مربع و

---

(١) ٥٢٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ، بينما كانت مساحة بورما ٦٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ومساحة الهند الصينية الفرنسية ٧٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع .

و ٣٠,٠٠٠ ، أخذ منها ٣٠,٠٠٠ كيلو متر مربع و ٣٠٠,٠٠٠ نسمة[٢] . وحصلت إنجلترا ، فى عام ١٩٠٩ ، على أن تتنازل لها سيام عن سيادتها على الإمارات الماليزية ، كالانتان وترينجانو ، ولكنها تنازلت ، فى نظير ذلك ، عن الإمتيازات القضائية . ومع ذلك ، وطبقاً لنصوص الإتفاق الفرنسى الإنجليزى ، فى عام ١٨٩٦ ، والذى تم تحديده أكثر من ذلك فى شهر أبريل ١٩٠٤ ، كانت سلامة حوض نهر مينام مصونة .

وكان التهديد المسلط على سيام قد جعل الملك شولالونج — كورن (راما الخامس) ، يقرر فى السنوات الأخيرة من حكمه الطويل (١٨٦٨ — ١٩١٠) ، أن يقوم بعملية « تحديث » دولته ، فى نفس الوقت الذى يحتفظ فيه بالنظام الملكى المطلق . فقام بتنظيم عشر « وزارات » ، على شكل الدول الأوربية ، وأنشأ فى عام ١٨٩٥ مجلساً تشريعياً ، كان يقوم بتعيين أعضائه ، ولكن هذه الأشكال لم تكن سوى مظهرية ، ففى عام ١٩٠٦ ، كان ثمانية وزراء ، من بين العشرة ، من إخوة الملك ، ولم يكن المجلس التشريعى يجتمع إلا فى النادر ، ثم إنحل ، أما الإصلاحات الإدارية والقضائية فإنها كانت أكثر جدية . وأصبح إشراف الحكومة أكثر فعالية على إدارة الأقاليم ، وتم تنظيم المحاكم فى عام ١٨٩٦ ، وأصبح رجال القضاء ، بدلا من إستلامهم « توابل » من المتقاضين ، يتسلمون مرتبات ، أما قانون العقوبات لعام ١٩٠٨ فإنه كان على نسق القوانين الإيطالية والهولندية . وتم إلغاء الرق . وأصبح المستشارون الأوربيون ، البلجيكى رولان جاكيمين — Rollin Jacquemyns ، ثم الأمريكى سترويل Strobel ، ويعاونهم خبراء إنجليز ، هم الذين يشرفون على عملية إعادة التنظيم هذه . وأخيراً ، تم إنشاء جيش من عشرة فرق ، مزوداً بأسلحة حديثة ،

---

(٢) وبالتنازل عن هذين الاقليمين ، أصبحت (البحيرة الكبرى) فى كامبودج ، والتى كان فى وسع سفن الحرب الكبيرة أن تدخل اليها ، كلها فى المنطقة الفرنسية ، وكان ذلك أمرا هاما بالنسبة لأمن الهند الصينية .

ويجند عن طريق الخدمة الإجبارية .

ولكن التنمية الإقتصادية كانت بطيئة ، وكانت زراعة الأرز ، والتى تشغل تسعة أعشار الأرض المزروعة ، فى وادى نهر مينام الأسفل ، وإستغلال خشب التك ، والتى عهد بها منذ عام ١٨٩٦ لشركات أوربية وصينية ، فى وادى نهر مينام الأعلى ، هى أساس تجارة القصدير[١] . أما موارد ما تحت الأرض ، وإذا ما تركنا مناجم القصدير فى برزخ كرا ، فإنها كانت ضعيفة ، وكانت التجارة معاقة بعدم كفاية وسائل النقل ، إذ أنه لم يكن يوجد هناك ، فى عام ١٩١٢ ، سوى ثلاث خطوط صغيرة للسكك الحديدية ، كان إجمالى طولها ٩٢ كيلو متراً ! وكان ميناء بانجوك ، والذى كان هو الثغر الوحيد ، لا يستقبل إلا سفناً حمولتها ٣,٠٠٠ طن ، ذلك أن الملاحة فى مصب نهر مينام كانت معاقة « بحاجز » ، لم ترغب حكومة سيام فى تكريكة ، لأسباب تتعلق بالأمن .

ومع ذلك ، فإن سيام ، مهما كانت حالتها ضعيفة ، فإنها كانت تظهر كدولة « حديثة » فى أنظار بعض الآناميين ، والذين كانوا ينظرون إليها ، بنفس الطريقة التى كانوا ينظرون بها الى اليابان .

٤ – اليابان :

فى هذه اليابان ، والتى كانت قد أخذت ، منذ عام ١٨٩٠ ، شكل دولة عظمى « غربية » ، هل كانت الحياة قد تغيرت كثيراً من وجهة النظر السياسية ، ومن وجهة النظر الإجتماعية ، فى أثناء فترة ربع القرن هذه ، والتى تأكدت فى أثنائها قوة الدولة ، فى الخارج ، بمثل هذا الوضوح ؟

من وجهة النظر السياسية ، كان النظام الدستورى قد عمل فى ظروف عادية ، دون حدوث أزمة خطيرة ، ودون إنقلابات ، وكان الدايت نشطاً ، وكان

---

(١) كان ثلثى التجارة الخارجية لسيام فى ذلك الوقت مع بريطانيا العظمى، أو مع الامبراطورية البريطانية

قد عقد إجتماعات عاصفة ، وناقش بكل حدة أعمال الوزراء وكبار البورجوازية ، وضايق الحكومة فى حالات كثيرة ، ولكن دون أن يعترض على الإمتيازات الإمبراطورية ، أو يمس السلطة المعنوية للإمبراطور . ومن بين الأحزاب السياسية التى كانت قد تشكلت منذ تطبيق الدستور ، كان « الأحرار » ، أى أولئك الذين كانوا يرغبون فى زيادة سلطات البرلمان على حساب سلطة الحكومة ، يتمتعون من أول الأمر ، بالسيطرة ، وحافظوا عليها . وكانت عملية نشأة بورجوازية صناعية فى المدن ، وفى الريف لطبقة من الفلاحين الميسورى الحال — وكنتيجة للتغيرات الإقتصادية ، — قد أعطت لرؤساء « الأحرار » نقطة إرتكاز فى البلاد . وكان دافعوا الضرائب هؤلاء قد إحتجوا على الأعباء الضرائبية ، وضد الزيادة المستمرة لإنفاقات الدولة : فكانت المسألة المالية هى التى ، فى كل لحظة ، فى عام ١٨٩٦ ، وعام ١٩٠٣ ، ثم عام ١٩٠٨ ، تمثل أرض المعركة فى الصراعات البرلمانية . وبالإجمال ، فإن البورجوازية الرأسمالية قد بذلت مجهوداً من أجل حماية مصالحها ومن أجل الدفاع عن مصالح الفرد فى مواجهة حقوق الدولة ، وحاولت أن تحصل على مقاليد الأمور بين يديها . ولكن هذا المجهود ظل بلا جدوى . ذلك أن رجال « المجموعات » القديمة ، والمؤيدين بالبيروقراطية العليا ، والأوساط العسكرية ، أكدوا رغبتهم فى الإحتفاظ بحكومة « مستقلة عن الأحزاب » ونجحوا فى ذلك ، وتقريباً بشكل دائم[1] . وفى مرتين فقط ، وقعت محاولتين من أجل إعطاء البرلمان نصيباً أكثر أهمية فى الحياة السياسية ، وفشلتا .

ففى شهر يونيو ١٩٠٨ ، التجأ الإمبراطور ، من أجل تشكيل الوزارة ، إلى رئيس الحزب « الحر الدستورى » (تقدمى) ، أوكوما Okuma ، والذى إختار وزراءه (فيما عدا بالطبع وزيرى الحربية والبحرية) ، من بين أعضاء الحزب . وكانت هذه الوزارة مؤيدة ، بعد إنتخابات شهر أغسطس ١٩٠٨ ، بأحزاب الأحرار الأخرى ، وحاولت أن تضع فى المراكز الهامة من الإدارة رجالا ينتسبون إلى

---

(١) لا يتعلق الأمر هنا بإعطاء ملخص عن السياسة الداخلية فى اليابان ، والتى لا تهم تفاصيلها موضوعنا كثيرا ، لذلك فإننا سوف نقتصر على محاولة اعطاء الخطوط العامة

الأحزاب السياسية ، وليس للمجموعات » . ولكنها لم تمكث أكثر من أربعة أشهر ، إذ أن للمجموعات الإئتلاف الحكومة دخلت فى صراع بشأن مسألة تعيينات الموظفين هذه . وعاد رجال المجموعات وأخذوا السلطة ، وأعلنوا أن « السياسيين » كانوا غير قادرين على إدارة شئون الدولة .

وفى شهر سبتمبر ١٩٠٠ ، كرر الإمبراطور ، وتبعاً لنصيحة « الجنرو » ، هذه المحاولة « لحكومة يعهد بها إلى أحد الأحزاب » ، ولكن فى ظروف مختلفة تماماً ، وكان الحزب « الحر الدستورى » (سيوكاى Seiyukai) ، قد إتخذ له رئيساً بقرار ليس له مثيل من قبل ، وهو أحد « رجال المجموعات » ، الماركيز إيتو Ito ، الواضع الرئيسى لدستور عام ١٨٨٩ ، والذى أعطاه منصب رئيس الوزراء . ولكن التجربة لم تستمر الا بضعة أشهر . فكان إيتو ، رغم كونه رئيسا للحزب ، لا يوافق على أن يكون الوزراء مسئولين أمام الدايت ، ورفض أن يضع فى برنامج وزارته الرغبة فى رؤية إقامة نظام برلمانى ، ولذلك فانه جعل أعوانه يفقدون الأمل ، وكان علاوة على ذلك فى صدام مع أعداء مجلس الشيوخ ، والذى كان لا يرغب فى ترك « حكومة حزب » تستمر فى سياستها ، وفى صدام مع الرؤساء العسكريين . ومل رئيس الوزراء ، والذى كانت له كفاءات إدارية ، وإن لم يكن له الصبر ولا المرونة لرجال التكتيك بالبرلمانيين ، وقدم إستقالته فى شهر يونيو ١٩٠١ .

ومنذ ذلك الوقت ، لم يحاول الحزب « الحر الدستورى » (سيوكاى) ، ورغم أنه كان أكبر المجموعات السياسية أهمية فى الدايت ، وكانت له بعد عام ١٩٠٨ ، الأغلبية المطلقة للمقاعد ، أن يحصل على أن تؤلف الوزارة بواسطة رئيسها ، ولا حتى أن توزع المناصب الوزارية على أعضاء الحزب[1] ولمدة عشر سنوات ، أيد الحزب بأصواته رجلى الدولة اللذين تعاقبا على السلطة ، كاتسورا

---

(١) شكل أنصار النظام البرلمانى ، فى عام ١٩١٠ ، حزبا جديدا يسمى (الحزب الدستورى الوطنى) الذى وضع فى برنامجه مسئوليات الوزراء أمام الدايت ، ولكنه لم يحصل الا على ٩٠ مقعدا من ٣٧٩ مقعد .

Katsura ، وهو أحد رجال « المجموعات » ، وسايونجى Saionji أحد الأحرار من مدرسة إيتو[٢] . ولم تقم الأغلبية البرلمانية بحركة تمرد إلا فى بداية عام ١٩١٣ فقط ، وبعد بضعة أشهر من وفاة الإمبراطور موتسو هيتو Mutsuhito . ذلك أن الأمير ياما جاتا Yamagata وكبار القادة العسكريين ، كانوا غير راضين عن سياسة « عدم التدخل » التى كانت الوزارة قد مارستها فى وقت الثورة الصينية ، فأجبروا وزارة سايونجى على الاستقالة ، وذلك عن طريق التسبب فى إستقالة وزير الحربية ، وعن طريق منع رئيس الوزراء من أن يجد بديلا عنه ، وللمرة الثالثة ، أخذ كاتسورا السلطة . ولكن الدايت لم يقنع هذه المرة ، بالرضوخ لرغبة « رجال المجموعات » ، وأصر على موقفه ، رغم أن الإمبراطور الجديد ، يوشى هيتو Yoshihiot طلب إلى رئيس حزب سيوكاى أن يوقف إعتراضاته ، وصوت على قرار بعدم الثقة فى الوزارة ، وكان ذلك يشكل موضوعاً خطيراً ، فإذا كان الدايت يرفض الإستماع الى رأى الإمبراطور ، ويدعى وزارة لا تعجبه ، فإن ذلك كان يمثل تفكيراً جديداً ! وفى ١٠ فبراير ، إستقال كاتسورا ، وإعتقد أنصار النظام البرلمانى أنهم قد إنتصروا ، ولكن ما هى النتيجة ؟ لقد إختار الجنرو ، وبسرعة ، الأميرال ياماموتو Yamamoto كرئيس للوزراء ، وكان هو الرئيس السابق « لمجموعة » ساتسوما ، بينما كان كاتسورا ينتسب الى « مجموعة شوسو » — مجرد تبديل فى الأشخاص ! ولذلك فإن النظام التقليدى كان يحتفظ بقوته .

ولكن ، لماذا لم نتمكن البورجوازية الجديدة ، فى هذا الصراع ضد البيروقراطية العليا ، والسلطات « الخفية » ، من أن تفرض رغبتها ؟ لقد كانت منقسمة . ويبدو أن الحزب « الحر الدستورى » كان يمثل ، وبنوع خاص ، وجهات نظر

---

(٢) كان كاتسور رئيسا للوزراء من يونيو ١٩٠١ حتى عام ١٩٠٦ ، ومن ١٩٠٨ حتى ١٩١١ ، ومن ديسمبر ١٩١٢ حتى فبراير ١٩١٣ ، وكان سايونجى رئيسا للوزراء من عام ١٩٠٦ حتى عام ١٩٠٨ ، ومن أغسطس ١٩١١ حتى ديسمبر ١٩١٢ . وكان سايونجى ينتسب الى أسرة من « نبلاء البلاط » . ولقد كان ، فى عام ١٨٦٨ ، أحد (مستشارى) الحكومة الامبراطورية ، الى جانب أوكوبو ، وكان قد أقام لفترة طويلة فى فرنسا بين عام ١٨٧١ ، ١٨٧٧ ، قبل أن يصبح أحد معاونى ايتو فى اللجنة التى كلفت بوضع دستور عام ١٨٨٩ .

الأوساط الصناعية والتجارية ، ومصالح رؤوس الأموال فى المدن ، وأصحاب رؤوس الأموال هؤلاء كانوا قد إشتروا أراضى . وكان فى وسعهم أن يكون لهم نفوذ على الفلاحين الموجودين لديهم ، ولكن الفلاحين ملاك الأراضى ، وعلى الأقل أولئك الذين كان لهم حق التصويت ، كانت لهم مصالح مختلفة . ومن جانب آخر ، كان رجال السياسة وفى غالب الأمر من نوعية ضعيفة : فكان النواب يميلون ، ولكى يحصلوا من الحكومة على ميزات فردية ، إلى قبول الكثير من الحلول الوسط ، وكانوا يتفاعلون مع ممارسات الفساد ، ونعرف مثلا ، الثمن الذى حصل به كاتسورا ، فى بداية عام ١٩١٣ ، على بعض المساعدات ، وأخيراً ، فإن الأحزاب لم تتمكن ، إلا فى النادر ، من وضع برنامج محدد ، وكانت تفضل القنوع بصيغ « مطاطة » ، كانت مواتية بالنسبة لتكتيك إنتهازى . ولقد عرف الجنرو ، والذى كان يسيطر عليه ممثلو « المجموعات » القديمة ، كيف يستغل مثل هذا الموقف ، ويقسم ويفرق بين خصومه ، ويعقد مخالفات مؤقته ، ويكسب لفكرته ، وعن طريق الفرص ، بعض النواب من ذوى النفوذ ، وأن يتخلى ، إن لزم الأمر ، ومؤقتا ، عن السلطة لخصومه ، وعلى أن يستردها بعد بضعة أشهر من ذلك . ورغم عدم الإستقرار الوزارى (إحدى وزارة فيما بين ١٨٩٥ و ١٩١٢) ، حافظ على إستمرارية هذه السياسة . وظل عمله مسيطراً ، وبعد خمسة وعشرين عاماً من إنشاء النظام الدستورى .

أما من وجهة النظر الإجتماعية ، فإن التغيرات كانت أكثر أهمية ، فالتغيرات الإقتصادية لم تكن لها كنتائج مجرد تكوين طبقة « رأسماليين » فى المناطق التى إزدهرت فيها الصناعة والتجارة ، وفى الريف نتيجة لشراء بعض المستثمرين الذين عملوا على « توسيع » أراضيهم ، بل إنها تسببت كذلك فى مولد حركة عمالية . وكان هذا نتيجة طبيعية للتصنيع . ولكن هذه الحركة كانت بطيئة ، فى اليابان ، نتيجة لطبيعة الأيدى العاملة . ففى صناعة النسيج ، كان الجزء الأكبر من هذه الأيدى العاملة تتكون من الفتيات اللاتى كن يحضرن من الريف ، ويعملن فى المصانع أثناء بضع سنوات فقط ، لجمع بعض المال . أما الأيدى العاملة من الذكور فكانت هى كذلك من أصل ريفى ، وكان فى وسعها أن « ترجع إلى

الأرض » ، فى حالة وقوع أزمة إقتصادية ، ولم تكن هذه الظروف تعمل فى صالح نمو « شعور بالطبقة » .

ومع ذلك ، ففى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، بنوع خاص ، بدأت المظاهر الأولى لعملية الإثارة فى الظهور ، وكانت النظريات الإشتراكية والإتجاهات النقابية ، المستوردة من أوربا والتى نشرها المثقفون ، قد توغلت فى الأوساط العمالية . وفى شهر ديسمبر ١٨٩٧ ، تم تنظيم « رابطة تكوين النقابات » ، بواسطة بعض السياسيين ، ولكن الشرطة منعتها من القيام بأى دعاية . وفى عام ١٩٠٣ ، تمكن بعض أساتذة الجامعة من تأسيس « جمعية الشعب » التى أخذت فى نشر النظريات الاشتراكية ، ولكن الحكومة إستخدمت المحاكمات القضائية ، وأعلنت ، فى شهر سبتمبر ١٩٠٥ ، حل هذه الجمعية . وفى طوكيو ، وقعت مظاهرات العمال ، لأول مرة ، فى عام ١٩٠٨ ، فى الشوارع ، وحيث لوحت المظاهرات بالأعلام الحمراء ولكن الشرطة تدخلت بسرعة ، وكانت حركة القمع قاسية وكان هذا الهياج ، الذى لم يستجب له سوى قطاع محدود للغاية من العمال ، والذى كانت له أهدافاً سياسية قبل كل شىء قد ظل بلا جدوى .

وفى عام ١٩١٢ فقط ، أخذت هذه الحركة شكلا جديداً ، ومدى واضحاً ، وذلك حين قام بونجى سوزوكى Bonji Suzuki ، بإنشاء « جمعية التآخى » ، والتى كان العمال يقومون بتشكيل لجنة إدارتها . وهذه الجمعية ، التى ذكرت أنها تعمل بنوع خاص من أجل تنظيم المعونات المتبادلة بين أعضائها وإنشاء إدارة إستعلامات إجتماعية لأعضائها ، حصلت على نجاح سريع ، فأصبحت لها شعب فى جميع أنحاء البلاد . ولما كانت تحتفظ ، فى ذلك الوقت ، بموقف معتدل ، فإن رجال الصناعة لم يحاربوها ، كما أن الحكومة تحملت وجودها ، ومع ذلك ، فإنها هى التى سوف تصبح ، فيما بعد ، «الإتحاد العام للعمل » .

وهكذا نجد أن التطور الداخلى لليابان كان يمثل بعض التشابه مع ذلك التطور

الذى كان قد وقع فى الدول « الغربية » ، وكانت الموضوعات التى يطرحها هى نفس الموضوعات التى تقابلها ، فى نفس هذه الفترة ، فى معظم بلاد أوربا . وفى اليابان ، كانت هذه الملامح العامة فقط أقل وضوحاً وتحديداً . فكان الأوربى ، فى رؤيته هذه الدولة تعيش وتنمو ، يحاول أن يجد فيها تلك المشكلات التى كانت أليفة له ، ولذلك فإنه كان يميل الى التهويل فى المدى الحقيقى للأحداث التى كان يراها . ولكن علينا مع ذلك ألا ننسى هذا الخداع البصرى حين نحاول فهم صورة هذا الوسط اليابانى ، الذى يظل ، فى أساسه ، من الصعب على « الغربيين » أن ينفذوا إليه .

٥ – الصـين :

كانت الصين قد خطت ، بالثورة فى عام ١٩١٢ ، خطوة بدت على أنها حاسمة ، ولكن هذه التجربة الأولى كانت سيئة الحظ : فالنظام الجمهورى ، الذى أقامه دستور ١٥ مارس ١٩١٢ ، ظل وثيقة ميتة ، وفى فترة عامين ، عادت البلاد ، أو كادت أن تعود ، إلى طرق الحكومة المطلقة .

فمنذ أن إجتمع ، فى بداية عام ١٩١٣ ، « المجلس الوطنى » الذى نص عليه الدستور ، وجد هذا البرلمان نفسه فى صدام مع الرئيس ، وكان أعضاء الكومنتانج ، الذين صوتوا على الدستور ، يشكلون الأغلبية فى المجلس ، وكانوا عازمين على أن يطبقوا ، وبكل صرامة ، البنود التى كانت تسمح لهم « بمراقبة » رئيس السلطة التنفيذية . ولكن يوان شى كاى ، الذى كان قد « تحمل » عملية إنشاء نظام جمهورى ، لم يكن يوافق على ذلك ، وعمل على توكيد سلطته الشخصية ، فأعاد العاصمة من تانكين حتى يتخلص من الإتصال المباشر بالأوساط الثورية فى الجنوب ، وبينما كان البرلمان يعوق محاولات الرئيس فى الشئون التشريعية ، أخذ يوان يقوم بحركة تنقلات بين الموظفين ، وأرسل الى الأقاليم موظفين كانوا مخلصين له ، وحاول أيضا أن يفرق بين أعضاء المعارضة ، عن طريق شراء الأصوات . وفى هذا الصراع ، لم تكن المعركة متساوية بين الطرفين ، إذ أن النواب الجمهوريين كانوا قادة بدون جنود وظلت جماهير الشعب لاتأبه بما

يدور حولها ، الرئيس ، فكان تحظى بتأييد الجنرالات ، ووجد كذلك معونة لدى كبار التجار الذين كانوا قد آملوا فى سقوط الأسرة الحاكمة ، والذين كانوا جميعاً مستعدين لفتح الصين ، وبأوسع الأبواب ، أمام نفوذ الأجانب ، وكانوا فى نفس الوقت لا يثقون فى الكومنتانج من أجل المحافظة على النظام .

وفى صيف ١٩١٣ ، قام يوان بعزل حاكم إقليم كوانج سى ، والذى كان عضوا هاماً فى الكومنتانج ، فرد خصومه على ذلك بحركة إنتفاضة إمتدت الى أربع أقاليم من وادى يانج تسى ، وشكلوا حكومة ثورية فى نانكين ، ولكنه لم يكن لديهم جيش . فكيف كان يمكنهم أن يواجهوا قوات يوان شى كاى ؟ وفكر صن يات سن فى إمكانية أن يجد تأييداً من جانب اليابان ، التى سوف تغتبط بهذه الفرصة للتدخل فى الصين ، ووجد نفسه ، مرة جديدة ، على خلاف فى وجهات النظر مع « رفقاء » الحزب ، الذين وجدوا أن هذا الحل لايساير هيبة الكومنتانج وكرامته . وتم فى بضعة أسابيع أمر إخماد حركة التمرد ، وإضطر صن يات سن إلى أن يلجأ إلى الخارج .

ومنذ ذلك الوقت ، أصبح يوان هو سيد الموقف ، وفى يوم ٦ أكتوبر ١٩١٣ ، وبعد أن أحاط مقر المجلس الوطنى بجنوده ، حصل من النواب ، أو على الأقل أولئك الذين كانوا لم يتركوا أماكنهم بعد ، على أن يعطوه تأكيداً بسلطاته الرئاسية . وقرر فى ٤ نوفمبر أمر حل الكومنتانج وإلغاء صحف المعارضة . وقام ، بعد خمسة أسابيع من ذلك ، « بتأجيل » المجلس الوطنى . ولم يبق له سوى إعطاء شكل شرعى لسلطته الرئاسية . وكلف « لجنة إستشارية » ، وقام بتعيين أعضائها ، بوضع دستور جديد ، بمعونة أحد الأمريكيين . وهو الدكتور جودناو Goodnow ، الذى زودها بآرائه ، ووافق يوان على أن يحافظ ، من ناحية الإسم ، على الشكل الجمهورى ، ولكن بشرط أن يمارس ، بالفعل ، كل السلطات . ولقد إحتفظ دستور أول مايو ١٩١٤ ، من حيث المبدأ ، بوجود مجلس تشريعى ، ولكنه أعطى للرئيس ، المسئول « تجاه مجموع « تجاه مجموع جسد الأمة » ، كل وسائل العمل : فركز « فى أيديه كل

السلطات الحكومية » ، وكان يجمع وحسب رغبته المجلس التشريعى ، وكان يمكنه أن يقوم بحله ، ويعين الوزراء ، دون أن يحتاج للحصول على موافقة النواب ، ويمارس حق الإعتراض Veto المطلق على كل الإجراءات التشريعية ، ويمكنه أن يصدر ، ومن أجل المحافظة على النظام ، مرسومات لها قوة القانون ، حين يكون المجلس غير مجتمع ، وأصبح له حتى حق إلقاء القبض على النواب « فى حالة الإشتراك الجنائى فى أحداث الإضطرابات الداخلية » . وبالإجمال . فإن هذا الدستور الجديد كان قد وضع من مجموع إتجاهات أخذت من النظم « السلطوية » للقرن التاسع عشر الأوربى ـــ الدستور الفرنسى فى شهر يناير ١٨٥٢ ، والدستور الروسى لعام ١٨٥٠ ، وحتى الدستور العثمانى عام ١٨٧٥ . وأنشأ نظاماً دكتاتورياً . أمال التنازل الشكلى للغاية ، والذى إعتقد يوان أنه من الأوفق أن يوافق عليه ، وذلك عن طريق لإحتفاظ بممثلين منتخبين ، فإنه لم يكن له حتى قيمته الرمزية . ـــ إذ أن يوان ظل محتفظا بحريته فى أمر دعوة المجلس ، ولم يقم بدعوته أبداً .

وهكذا نجد أن الثورة الصينية لم تتمكن من إنشاء نظام جمهورى : بل لقد تحولت فى صالح السلطة الشخصية لأحد الجنرالات ، وإنتهى بها الأمر إلى الدكتاتورية . وهل علينا أن نندهش من ذلك ؟ لم يكن لحزب الكومنتانج بعد تنظيم كاف من أجل قيادة الأهالى غير المهتمين ، ولم يكن لأعضائه خبرة إدارية . وكانت الدكتاتورية يوان شى كاى ، وتبعاً للملاحظات المراقبين الأوربيين ، ميزة ضمان النظام والمحافظة على وحدة الصين ، بينما كانت أية حكومة جمهورية ، على درجة كبيرة من الضعف ، ستغمرها الأحداث . ولكن هذه العودة إلى نظام سياسى سلطوى لم يكن يعنى العودة إلى ممارسات أسرة المانشو ، وكان يوان يرغب فى أن يحكم ، وفى أن يعطى للإدارة صفات الإنضباط ، وكان يرغب كذلك فى أن يستوحى ، وفى الحياة الاقتصادية للصين ، من طرق التقنيات الأوربية . ولذلك فإن فشل الثورة السياسية لم ينتج عنه بالضرورة فشل عملية « تجديد » و « تحديث » الصين .

٦ – الدول العظمى وتطور الصين :

بالنسبة للدول العظمى الغربية ، كانت هذه الثورة الصينية حدثاً كبير الأهمية ، حاولت إستغلاله إلى أقصى درجة ممكنة لخدمة مصالحها .

وفى الحرب الأهلية ، إتخذت هذه الدول سياسة « عدم التدخل » ، ودون أن تكون قد إتفقت ، من أول الأول ، على الحل المرجو . وكانت اليابان قد أظهرت تفضيلا للإحتفاظ بالأسرة الحاكمة ، بينما كانت ميول بريطانيا العظمى والولايات المتحدة تتجه صوب الثوار . وحين تم ، عند نهاية شهر يناير ١٩١٢ ، أمر التأكد من تقرير تنازل الأسرة الحاكمة عن العرش ، وأن يوان شى كاى قد سيطر على حكومة بكين ، أبدت حكومة فرنسا إستعدادها لتأييده ، إذ أنه بدا على أنه قادر على المحافظة على النظام ، ثم إنضمت ألمانيا ، والولايات المتحدة ، ثم إنجلترا ، لهذا الحل ، من أجل المحافظة على وحدة الصين . أما اليابان ، والتى كانت فى أول الأمر معادية ليوان شى كاى وكذلك للجمهوريين ، فإنها قنعت بما حدث ، وكانت الدول العظمى قد إتفقت فيما بينها على أن تنتظر أمر عقد إتفاق بين بكين ونانكين ، ودون أن تأخذ موقفاً فى الخصومة القائمة بين يوان شى كاى ، وبين صن يات سن . وما دامت حياة وممتلكات الأجانب كانت مضمونة من الطرفين ، ـــ وكان كليهما قد إهتم بذلك ، من أجل تحاشى التسبب فى تدخل أجنبى ـــ « فإن موقف الإنتظار » هذا كان يمثل الحكمة .

ولكن بمجرد إنشاء حكومة الجمهورية الصينية الجديدة ، برئاسة يوان شى كاى ، لم تعد الحكومات الأجنبية مجرد متفرجة ، فلقد رأوا فى أحداث الصين عمليات مالية مثمرة ، وأسرع البعض من بينهم كذلك إلى محاولة الإفادة من هذه الظروف ، ومن أجل أن يحصلوا ، فى تخوم الإمبراطورية ، على ميزات سياسية أو إقليمية .

ومنذ سنوات عديدة قبل ذلك ، كانت للمالية الأوربية والأمريكية مشروعات ضخمة فى الصين . وكان الأمر يتعلق بتزويد الحكومة الصينية « بمليارات »

كانت فى حاجة إليها ، إذا ما كانت ترغب فى تنمية شبكات السكك الحديدية[1] ، وتعطى إزدهاراً للنشاط الإقتصادى ، ولكن كذلك ، ومن أجل ضمان رؤوس الأموال هذه ضد المخاطر ، الوصول إلى إشراف على المالية الصينية ، عن طريق تسويات دولية . وكانت أربع مجموعات مالية ، إنجليزية ، وأمريكية ، وألمانية ، وفرنسية ، قد وصلت ، وبموافقة حكوماتها، إلى تفاهم ، فى شهر نوفمبر ١٩١٠ . وكانت هذه المجموعات قد عقدت ، مع حكومة الصين الإمبراطورية ، وفى شهر أبريل ١٩١١ ، عقداً بشأن قرض قيمته ٣٠ مليون دولار ، من أجل أن يتم ، فى الصين الوسطى ، بناء سكك حديدية تكون وتظل ملكا لدولة الصين . ولقد كان على الحكومة الجديدة ، ومن أجل تنظيم ماليتها ، والمحافظة على جيش ، والبدء فى مشروعات من أجل الأشغال العامة الكبرى ، أن تحتاج الى موارد ، ولم يكن فى وسعها أن تحصل عليها إلا بالإلتجاء الى رؤوس الأموال الأجنبية . وكانت هذه هى الفرصة من أجل إنشاء « إشراف مالى » . ولقد فكرت الحكومة الفرنسية ، ومنذ شهر يناير ١٩١٢ ، فى تنظيم كونسورتيوم » ، أى مجموعة ، دولية ، من أصحاب المصارف ، تكلف بأن تعقد مع الصين « قرضاً ضخما من أجل التنظيم » ، وهو الذى سيفرض على حكومة الصين شروطه . ولقد ذكروا أن هذا الحل سوف تكون له ميزة إنهاء « التنافس الجنونى » الموجود بين الدول العظمى وبين سياسة « مناطق النفوذ » .

وكان تكوين هذا الكونسورتيوم ، فى ربيع عام ١٩١٢ ، مسألة صعبة . وحصلت فرنسا على موافقة بريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة ، واليابان . ولكن ألمانيا كانت أكثر تردداً ، إذ أنها كانت تتردد فى أمر قبول مشاركة دائمة من جانب روسيا ومن جانب اليابان فى القروض الصينية . ولكن المعارضة كانت تأتى بنوع خاص من جانب روسيا : فكانت تخشى من أن تفقد ، بدخولها فى الكونسورتيوم ، « الوضعية الخاصة » التى كانت لها فى منشوريا الشمالية ، وعلى تخوم إمبراطورية الصين ، وكانت تتساءل عما إذا لم تكن هذه الظروف تسمح

---

(١) علينا ألا ننسى أن هذا المجهود كان قد بدأ قبل ذلك .

للدول العظمى بالتدخل فى مشروعات المناجم ومشروعات السكك الحديدية الموجودة فى منطقة النفوذ الروسى ، وأن تعيد ، مثلا ، مشروع « تدويل » سكك حديد منشوريا ، والتى كانت قد طرحت من قبل فى عام ١٩٠٩ ، كما كانت تخشى من أن تؤدى حصيلة هذا القرض إلى إنشاء جيش « قوى » صينى ، يمكنه أن يصبح عنصر مضايقة فى وجه مصالح روسيا . وفى واقع الأمر ، كانت حكومة روسيا ترغب فى دفع فرنسا إلى التخلى عن الكونسورتيوم الدولى ، وفى أن تشكل ، مع روسيا واليابان ، كونسورتيوم آخر « يتركز فى شئون شمال الصين » ، بينما تنشغل المجموعة الانجليزية الألمانية الأمريكية ببقية البلاد . ولكن حكومة فرنسا رفضت السير فى هذا الطريق ، ولم تكن ترغب فى الموافقة على صيغة تجبرها على إهمال أقاليم الصين الجنوبية ، والتى كانت تهمها ، ولم تكن ترغب بنوع خاص فى تشجيع روسيا على القيام بسياسة نشطة فى الشرق الأقصى ، وبعد مفاوضات صعبة ، أنتهى الأمر بحكومة موسكو ، فى ٦ أبريل ١٩١٢ ، بالموافقة ، وإن كان ذلك بشرط ألا تضر شروط القرض « بمصالحها الخاصة » وأخيراً ، تم تشكيل الكونسورتيوم ، فى ٢٠ يونيو ١٩١٢ ، وبعد مؤتمرات عقدت فى لندن وباريس ، بين ممثلى المجموعات المالية الأنجليزية ، والأمريكية ، والألمانية ، والفرنسية ، واليابانية ، والروسية .

ولم تكن المفاوضات أسهل من ذلك مع حكومة الصين ، فكان يوان شى كاى فى حاجة ملحة للمال ، ولكنه لم يكن يرغب من أول الأمر فى الموافقة على الإشراف المالى الذى كانت الدول العظمى تنوى ممارسته على طريقة إستخدام الأموال التى سوف تفرضها له . ولكى يتهرب من هذه الظروف الصعبة ، حاول أن يجد معونة من جانب مؤسسات مالية لا تدخل فى المجموعة الدولية ، ونجح فى أن يقرضه أحد المصارف الانجليزية مبلغ مائة مليون فرنك . ولكنه سرعان ما وجد أن هذه المحاولات لن توصله بعيداً « إذ أن جميع المصارف الكبرى كانت قد دخلت فى هذا الكونسورتيوم ، ولذلك فإنه إضطر ، فى شهر إكتوبر ١٩١٢ ، إلى أن يعود إلى التفاوض وإلى أن يحارب مع مقرضيه حتى يقلل من حدة مطالبهم . ولقد تعقد الموقف حينما جاء فى الولايات المتحدة ، وبعد إدارة

الجمهوريين ، حكم الديمقراطيين مع الرئيس ويلسون . وكانت المصارف الأمريكية قد حصلت حتى ذلك الوقت كل تأييد الحكومة ، والتى كانت قد جعلت من « دبلوماسية الدولار » منهجا سياسيا . ولكن حينما طلبت هذه المصارف للحكومة الجديدة معرفة ما إذا كان فى وسعها أن تعتمد على موافقتها ، أجاب ويلسون أنه لا يرغب فى تحمل مسئوليات فى الشئون المالية وأنه لا يوافق على شروط القرض ، إذ أنها كانت خطيرة بالنسبة للإستقلال الإدارى للصين . ولذلك فإن المجموعة الأمريكية قررت فى ذلك الوقت ، أى فى شهر مارس ١٩١٣ ، أن تترك الكونسورتيوم . ومع ذلك ، فإن المجموعات المالية الأخرى إستمرت فى التفاوض ، وتمكنت من التوقيع على العقد فى ٢٦ أبريل ، رغم إحتجاج المجلس الوطنى الصينى ، الذى إعتبر أن عملية القرض كانت غير دستورية[١] .

ولقد منح الكونسورتيوم للصين قرضا يبلغ ٢٥ مليون جنيه إسترلينى (٦٣١ مليون فرنك ــ ذهب تقريباً) ، بربح ٥٪ ، وحصل على حق الأولوية بالنسبة للقروض المقبلة . ولم يكن من الممكن إستخدام رؤوس الأموال هذه إلا فى بعض الإنفاقات المحددة المتفق عليها (فكانت عملية إعادة تنظيم القوات المسلحة مستبعدة ، نتيجة لإعتراضات روسيا) . وسوف يتم إلحاق مستشارين أجانب بالإدارات الصينية من أجل مراقبة هذا الإستخدام والإشراف عليه . أما دفع الأرباح فهو مضمون بدخل ضريبة الملح « ووضع أمر جمع هذه الضريبة تحت إشراف مفتشين أجانب ، وهكذا نجد أن الدول العظمى الأجنبية قد بلغت الهدف الأساسى الذى رغبت فيه ، ــ وهو إنشاء إشراف مالى جماعى[٢] .

---

(١) كان المجلس فى صدام ، كما رأينا ، مع يوان شى كاى ، ولم يكن يرغب فى أن يترك له الموارد المالية التى تدعم سلطته .

(٢) كانت هذه المراقبة أو الاشراف الجماعى لا تستبعد مع ذلك امكانية وقوع عقود خاصة يتم الاتفاق عليها بين حكومة الصين وبين مجموعات المصالح الأجنبية ، وفى ٥ اكتوبر ١٩١٣ ، وعدت الصين بالالتجاء الى رؤوس الأموال اليابانية من أجل أن تبنى فى منشوريا ثلاث خطوط للسكك الحديدية تهدف الى ربط خط بكين مكون بخط سكة حديد جنوب منشوريا . وفى ١٠ فبراير ١٩١٤ ، حصلت استاندارد اويل على حق التنقيب على البترول فى سن سى وفى جيهول ، وامتياز احتكار استغلال هذه الآبار ، لمدة ستين عاما ، عن طريق شركة صينية أمريكية ، تقدم شركة استاندارد أويل ٥٥٪ من رأسمالها .

وكانت إتفاقية عام ١٩١٣ ، وبإحتفاظها للكونسورتيوم بحق الأولوية فى القروض المقبلة ، قد أعطتهم علاوة على ذلك وسيلة ضغط مستمرة على الحكومة الصينية ، يمكنهم أن يستخدمونها من أجل ضمان مصالحهم الإقتصادية .

٧ – منغوليا الخارجية :

كانت الأزمة الداخلية قد عملت من ناحية أخرى فى صالح الحركات الإنفصالية عند تخوم الإمبراطورية ، وحيث لم يكن الأهالى صينيون ، ولم يكونوا قد خضعوا بالفعل للسلطات الإدارية الصينية ، وفى أثناء فترة الحرب الأهلية ، كانت حكومة بكين غير قادرة على أن تقوم برد فعل على هذه الحركات ، كما أن « الثوار » فى تانكين . وفى إنشغالهم بمشكلاتهم المباشرة ، بدوا على أنهم لا يهتمون بالأحداث التى كانت تقع فى « الأقاليم الخارجية » . ولقد تمكنت الدول العظمى ، والتى كانت ممتلكاتها مجاورة لهذه الأقاليم ، من أن تفيد سريعاً من هذه الحالة . فنجحت روسيا واليابان فى منغوليا ، وإنجلترا فى التبت ، فى أن تضمن لنفسها ميزات جديدة .

وكانت منغوليا ، أى تلك المنطقة الشاسعة ، الواقعة بين سيبيريا الشرقية وسور الصين العظمي ، لا تشكل ، فى الإمبراطورية . إحدى الوحدات الإدارية . وكانت صحراء جوبى تفصل بين منغوليا الداخلية ، والتى كانت قريبة من سور الصين العظيم ، وبين منغوليا الخارجية ، والتى كانت على حدود سيبيريا ، وكانت لكل منهما صفات تختلف عن صفات الأخرى ، أما منغوليا الداخلية فكانت قد تم إستعمارها بواسطة الصينيين ، وكان سكانها ، فى غالبيتهم العظمى ، من المستقرين ، وكانت الحكومة قد قسمت البلاد الى ثلاثة أقاليم : جيهول (فى الشرق) ، وتشاهار ، وسويان ، وأنشأت فيها إدارة منظمة ، أما منغوليا الخارجية فكان سكانها ، وفى مجموعهم تقريباً ، يتكونون من القبائل المغولية المتنقلة[1] ،

---

(١) كان هؤلاء السكان يبلغون ، على الأكثر ، مليون نسمة ، وربما فقط ٦٠٠,٠٠٠ فلم يكن هناك أى احصاء دقيق لهم .

ويتجمعون فى تسعين « إمارة » ، كان على رأس كل منها أمير وطنى ، وكان هؤلاء الأمراء المغول قد إعترفوا ، فى عام ١٨٦٩ ، بسيادة أسرة المانشو ، التى كانت تحكم فى بكين ، عليهم . وكانت الحكومة قد أرسلت إلى أورجا أحد المقيمين مع بعض الموظفين ، ووجهت بعض المتوطنين الصينيين صوب منغوليا الخارجية ، وإن كانت العلاقات التجارية قد ظلت قليلة النشاط ، بسبب بعد المسافة (١,٢٠٠ كيلو متر من أورجا إلى بكين) وصعوبات السير فى المناطق الصحراوية ، ولكنه كانت للمنطقة ، على العكس من ذلك ، علاقات سهلة مع سيبيريا ، والتى كانت أورجا لا تبعد عنها سوى ٢٠٠ كيلو متر ، وكان أمراء المغول ، الذين كانوا يخشون من إتساع عملية الإستعمار الصينى ، يمكنهم أن يفكروا فى البحث عن تأييد عند روسيا .

وكانت حكومة روسيا تنظر صوب منغوليا الخارجية منذ بعض الوقت ، إذ أنها كانت تأمل فى أن تجد فيها موارد منجمية ، وفى عام ١٩٠٠ ، بدأت شركة روسية عملية الإستكشاف وقامت بإستغلال بعض مناجم الذهب الموجودة هناك . وبإتفاقية شهر يوليو ١٩٠٧ ، حصلت روسيا من اليابان على إعتراف « بمصالحها الخاصة » فى هذه المنطقة .

وفى بداية شهر ديسمبر ١٩١١ ، أفاد الأمراء المغول من الحرب الأهلية الصينية ، وطردوا المقيم الصينى من أورجا ، وأعلنوا إستقلالهم الذاتى . وسرعان ما قامت الصحافة الروسية بمطالبة الحكومة القيصرية بالإعتراف بحكومة منغوليا الخارجية كدولة مستقلة ، وبأن تمنحها حمايتها . وفى ١١ يناير ١٩١٢ ، أعلنت مذكرة شبه رسمية روسية ، أنه لا يمكن لروسيا أن تتجاهل ما يحدث فى هذه المنطقة التى كانت لها فيها مصالح تجارية ، وأنها ، ودون أن تكون لديها نيات للضم ، تنوى أن تعطى للمغول « معونة أخوية » من أجل أن يتمكنوا من القيام بتنظيم إدارتهم[1] . ولكى تستمر فى هذه السياسة بنجاح ، حاولت الحكومة

(١) هل كانت روسيا هى التى وجهت أمراء المغول صوب اعلان الاستقلال الذاتى ؟ ان هذا مرجح على الأقل ، ما دامت حكومة روسيا كانت ، ومنذ ٤ نوفمبر ١٩١١ ، قد أبلغت حكومة باريس أنها كانت =

الروسية أن تضمن تأييد اليابان ، وعرضت عليها وفاقاً جديداً . وجاءت المعاهدة الروسية اليابانية فى ٨ يوليو ١٩١٢ ، والتى كانت تكمل إتفاقيات ١٩٠٧ و ١٩١٠ ، لكى تؤكد أن منغوليا الخارجية تدخل فى نطاق منطقة النفوذ الروسى ، ولكنها مست كذلك مسألة منغوليا الداخلية . والتى لم تكن الإتفاقيات السابقة قد أعطت أية إشارة لها ، وتحددت فى هذه المنطقة « منطقتى نفوذ » ، على هذا الجانب وذاك من خط الطول الذى يمر ببكين : فجيهول والجزء الشرقى من تشاهار فى منطقة النفوذ اليابانى ، وسويان والجزء الغربى من تشاهار فى منطقة النفوذ الروسى ، ولقد إعتبر هذا التقسيم لمناطق النفوذ ، وفى كل من طوكيو وسان بطرسبرج ، على أنه خطوة صوب الضم .

وسرعان ما أعدت الدبلوماسية الروسية أمر إعلان الحماية على منغوليا الخارجية . وفى ٣ نوفمبر ١٩١٢ ، حصلت « الحكومة المستقلة إستقلالا ذاتياً ، والتى أنشأها أمراء المغول ، على وعد بمعونة من روسيا ، ضد العودة العدوانية للسيطرة الصينية ، وحتى ضد عملية الهجرة الصينية ، وفى نظير هذه المعونة ، وعدت بعدم عقد أية أتفاقات مع دول أخرى سوى روسيا ، وبأن تعطى لرعايا الروس ميزات إقتصادية (وبخاصة حق الإعفاء الجمركى من أجل إستيراد السلع التى تصل من سيبيريا) وتوافق على وجود حامية صغيرة من القوزاق فى مدينة أورجا .

وعند علمه بهذه الإتفاقية ، وجه رئيس جمهورية الصين إحتجاجا إلى الدول العظمى ، ولكنه لم يستلم عليه أى رد . وكان يوان شى كاى يعلم جيداً أنه لا يمكنه الحصول على شىء . ولكن ، لما كان خصومه يأخذون عليه موقفه الضعيف ، فإنه قرر طرح « قرض حرب » من أجل تمويل الإستعدادات العسكرية ، ودعا الوطنيين الصينيين إلى الإشتراك فيه : ولم يكن فى حاجة إلى شىء أكثر من ذلك من أجل تهدئة تحمسهم ، كما ذكر وزير فرنسا فى بكين . ولذلك فإن أحدا لم يشك فى عملية إستسلام الصين ، رغم أن المجلس الوطنى قد

رغب فى (تدعيم) الموقف فى شمال الصين ، وبخاصة فى منغوليا .

انظر : الوثائق الدبلوماسية الفرنسية المجموعة الثالثة ، المجلد الأول ، وثيقة رقم ١٨

رفض الإعتراف بالأمر الواقع ، وكانت دبلوماسية يوان تحاول مجرد تحاشى ما هو أخطر من ذلك . وفى ٥ نوفمبر ١٩١٣ ، وقعت الحكومة الصينية على « تصريح » مشترك مع روسيا ، يمثل حلا مؤقتاً : فتم الإعتراف بالاستقلال الداخلى لمنغوليا الخارجية ، ولكن السيادة الصينية ظلت قائمة ، وتعهدت الصين بعدم التدخل فى الإدارة الداخلية للبلاد ، وألا ترسل إليها موظفين ، أو قوات ، أو معمرين ، وأخذت روسيا على نفسها تعهدات مماثلة . وفى أورجا سيمثل الصين أحد « الأعيان » ، ويمثل روسيا أحد « القناصل » ، ويمكن أن يكون لكل منهما حرس مسلح . وهكذا تم إنقاذ المظهر ، مادامت السيادة الصينية قد تم الإحتفاظ بها ، وما دامت الحماية الروسية لم يعترف بها ، ولكن الصين تتخلى عن إعادة سلطتها على الأقاليم ، ويلعب هذا « التعادل » المقام بين وضعية كل من الروس والصينيين ، بالفعل ، فى صالح الروس وخدهم ، الذين يتمكنون ، ونتيجة لعلاقات الحوار ، من ممارسة نفوذ مسيطر .

٨ – التبت :

وكانت مسألة التبت تهم كل من إنجلترا وروسيا ، فى نفس الوقت . وكانت الحكومة العامة للهند ، ومنذ أن كانت قد قامت ، فى عام ١٨٨٨ ، بإحتلال إقليم سيكيم ، تحاول عقد علاقات تجارية مع التبت ، ولكن دون أن تنجح فى ذلك ، ولكنها كانت ترغب ، وبنوع خاص ، فى أن تنشىء فى شمال جبال الهملايا ، « حاجزاً » يضمن أمن الهند . وكانت روسيا قد وضعت أقدامها فى تركستان الصينية فى عام ١٨٨١ ، وكانت هى الأخرى على إتصال إقليمى بالتبت . وفيما بين عامى ١٨٩٧ و ١٩٠٧ نمت حركة منافسة روسية إنجليزية هناك .

وإتخذت السياسة الروسية لها كمندوب أحد المغول ، وهو دورجييف Dorjieff ، وكان قد ولد فى الأقليم الواقع وراء بحيرة بايكال ، كما كان مواطنا روسياً ، ولكنه كان قد عاش فى لاسا ، وحيث كان قد حصل على تعليم دينى فى الأديرة التبتية . وكان دورجييف قد حصل على نفوذ كبير لدى الدلاى لاما ، وأصبح فى عام ١٨٩٧ ، وزيراً للشئون الخارجية لحكومة التبت ، وبهذه الصفة ،

تم تكليفه ، فى عام ١٩٠٠ ، بالقيام بمهمة فى سان بطرسبرج وحاول أن يقيم علاقة تبعية بين التبت وروسيا . وهذا التهديد الروسى دفع إنجلترا إلى أن تعمل . ففى شهر نوفمبر ١٩٠٣ ، قام كيرزن Curzon ، نائب الملك فى الهند ، بإرسال بعثة الى التبت بقيادة الكولونيل يونج هازبند Younghusbannd : وكانت هذه البعثة ، فعلا ، ٥,٠٠٠ جندى . وبعد إحدى المعارك فرض يونج هازبند على دلاى لاما أمر التوقيع على إتفاقية (٧ سبتمبر ١٩٠٤) . ومنحت حكومة التبت لانجلترا مركزاً متميزاً ففتحت للتجارة الانجليزية ثلاث مدن فى التبت ، ووعدت بألا تسمح بإقامة أى مندوب أجنبى (سوى الانجليزى) فى لاسا ، وبألا تتنازل عن أى إقليم لدولة أجنبية ، وبألا تعطى أى إمتياز للطرق أو للسكك الحديدية دون تصريح من بريطانيا العظمى . ولقد أجبر دورجييف على ترك لاسا . وقامت الحكومة الروسية مباشرة بالاحتجاج على طرد مندوبها ، ورفضت الاعتراف « بشبه الحماية » التى حصلت عليها بريطانيا . ولكنها حصلت ، بإتفاقية ٣١ أغسطس ١٩٠٧ ، والتى سوت الخلافات الاسيوية بين الدولتين ، ومن الحكومة الانجليزية ، على بعض التنازلات ، فلقد عهدت الدولتان العظمتان فى هذه الاتفاقية بإحترام السلامة الاقليمية للتبت ، وسيادة الصين على هذه الأراضى ، وبعدم إرسال ممثلين إلى لاسا ، وعدم السعى وراء الحصول على عقود بشأن المناجم أو السكك الحديدية هناك . ومع ذلك ، فإن إنجلترا حافظت على ميزاتها التجارية ، ولكنها تخلت ، بالفعل ، عن محاولة التوسع فى هذه الميزات والعمل على إقامة محمية .

وبالإجمال ، فلقد نتج عن هذه المنافسة الانجليزية الروسية ، وبشكل غير متوقع ، توكيد السيادة الصينية ، وإذا كان على التبت أن تلعب دور « التخوم » بين الممتلكات الروسية والإنجليزية ، كما كانت تأمل روسيا ، فإن التذكير بهذه السيادة كان فرصة من أجل إقفال الطريق فى وجه التوسع البريطانى . وأفادت حكومة بكين من ذلك ، فى عام ١٩١٠ ، من أجل إعادة سلطتها على التبت ، وأفادت حكومة بكين من ذلك ، فى عام ١٩١٠ ، من أجل إعادة سلطتها على التبت ، فأرسلت قوات الى لاسا ، و « عزلت » الدلاى لاما ، الذى إضطر الى

الالتجاء إلى منغوليا .

ولكن الثورة الصينية مسألة التبت فى شكل جديد ، فكانت حكومة بكين قد إضطرت ، ومن أجل ضرورات الحرب الأهلية ، الى أن تستدعى الجزء الأكبر من قواتها ، كما أن الدلاى لاما ، الذى عاد من المنفى ، قاد ثورة أهالى التبت ضد سيطرة الصين . ولكى تحمى نفسها من عودة هجوم الصين ، حاولت حكومة التبت ، فى عام ١٩١٢ ، أن تصل الى الحصول على تأييد انجلترا لها . فهل كانت الإتفاقية الروسية الإنجليزية ، فى عام ١٩٠٧ ، تجبر إنجلترا على التراجع عن ذلك ؟ لم يكن هذا هو رأى الحكومة البريطانية . وما دامت روسيا كانت تعمل على إنشاء حمايتها على منغوليا الخارجية ، ألم يكن من الطبيعى أن تضمن إنجلترا لنفسها تعويضا عن ذلك ، فإن الدبلوماسية البريطانية قبلت أن تعمل كوسيط بين التبت وبين الصين ، وبعد مؤتمر عقد فى سملا ، فى شتاء ١٩١٣ – ١٩١٤ ، تم وضع مشروع إتفاقية . ولقد نص هذا المشروع على أن التبت ، ستظل موضوعة تحت سيادة الصين ، ولكنها سوف تقسم الى منطقتين . وفى إحدى هاتين المنطقتين ، وهى منطقة باتانج ، وهى الأكثر قرباً من الصين ، والتى حصلت على إسم « التبت الداخلية » يمكن لحكومة الصين أن ترسل موظفين ومعمرين ، وتحتفظ بحاميات ، أما فى المنطقة الثانية ، وهى منطقة لاسا ، وهى الأكثر قرباً من الهند ، فلن يكون لها الحق فى ذلك ، ولذلك فإن « التبت الخارجية » سوف تحصل ، وبالنسبة للصين ، على إستقلال ذاتى كامل ، وستظل مفتوحة أمام الإنجليزى ، ولكن حكومة الصين تبرأت من مندوبيها ، ورفضت الموافقة على المشروع ، ولكنها كانت مقاومة بلا جدوى ، وكانت نتيجتها الوحيدة هى إلقاء التبت ، بدرجة أكثر ، بين أحضان بريطانيا العظمى . فقررت حكومة التبت مع الحكومة الإنجليزية ، فى شهر يوليو ١٩١٤ ، الاستغناء عن موافقة الصين ، وقرر دلاى لاما وأعلن إستعداده لإستخدام مدربين إنجليز من أجل إنشاء جيش التبت ، ومهندسين إنجليز من أجل إستكشاف المعادن وفى عام ١٩١٤ كانت التبت تسير ، وكما حدث من عشرة سنوات قبل ذلك ، صوب أن تصبح منطقة نفوذ إنجليزى ، ولكن فى هذه

المرة فى ظروف مواتية أكثر ، مادام أهالى التبت أنفسهم كانوا هم الذين يطلبون معونة إنجلترا .

وهكذا كانت أحداث الصين إذن فرصة سنحت ، أمام الدول العظمى الأوربية ، من أجل زيادة سيطرتهم فى الشرق الأقصى وكان الأمل فى رؤية الصين تتفتح على الحياة الإقتصادية بإشراف التقنيين الأوربيين ، وبمعونة رؤوس الأموال الأوربية ، آخذة طريقها صوب التنفيذ ، ولقد شاركت اليابان فى هذه المشروعات ، وعلى قدم المساواة مع الدول العظمى الأوربية ، ولم يعد الأمر يتعلق بتقسيم الصين . ولكن بأن يستغلوا ، وبالاشتراك ، السوق الصينى : فكان كونسورتيوم ١٩١٣ يمثل التبعير عن هذه السياسة الجديدة ، التى مالت إلى تخفيف حدة التنافس .

ولكن حرب عام ١٩١٤ ، وبشلها عمل الدول العظمى الأوربية فى الشرق الأقصى ، سوف تعمل على أن تغير ، وفى فترة تقرب من خمس سنوات ، التوازن الموجود ، وتعطى لليابان فرصة العودة الى سياستها التوسعية وعلى مجال أكثر إتساعاً .

بعض المراجع

WILLIAMS, Tibest and her Neighbours.
London, 1930

BELL, (Sir Charies) Tibet, past and Present,
London, 1922

CHALLAYE, F.; Le Mouvement ouvrier au Japon.
Paris,1922

ROBEQUAİN, L'Evoiution de l'Indo-Chine.
Paris. 1938

IRELAND, A., Colonial Administration in the Far East : The Province of Burma.
New York, 1907 (2 Vols)

CROSHWAITE, Ch., The Pacification of Burma.
London. 1912

DAUTREMER, J. Une Colonie modele, La Birmanie.
Paris, 1912

الفصل التاسع عشر

التوسع الياباني من ١٩١٤ إلى ١٩١٨

ذكر بيان وجهته الجمعية الوطنية اليابانية المسماة « التنين الأسود » ، إلى الأمة اليابانية فى شهر أغسطس ١٩١٤ : « إن الوقت الحالى هو أفضل وقت بالنسبة لليابان من أجل حل المسألة الصينية ، ومثل هذه الفرصة المواتية قد لاتسنح من جديد سوى بعد ألف عام » . وكانت الحكومة اليابانية تعرف ذلك ، وكانت قد قررت ، منذ الأيام الأولى للحرب العالمية ، أن تفيد من الظروف التى كانت ، بشلها السياسة الآسيوية للدول الأوربية ، قد تركت لليابان حرية العمل . ولمدة أربع سنوات ستتمكن ، وباتخاذها فقط الإحتياطات اللازمة لتهدئة قلق الأمريكيين ، من أن تحصل على ميزات ضخمة ، وكانت الصين بطبيعة الحال هى هدفها الرئيسى ، وإن لم تكن هى الهدف الوحيد : ففى عام ١٩١٨ سوف يمتد التوسع الياباني كذلك إلى سيبيريا الشرقية .

ورغم أن هذه السياسة كانت موجهة ضد مصالح كل الدول العظمى الغربية ، فإن حكومة اليابان كانت لها مهارة إظهار نفسها بمظهر الشريك ، وحتى الحليف ، لدول الوفاق . وفى ذلك الصراع الموجود بين المانيا وفرنسا ، ومعها روسيا وبريطانيا العظمى ، إشتركت اليابان من أول الأمر ، وعرضت على بريطانيا العظمى ، فى ٨ أغسطس ١٩١٤ ، « عملاً مشتركا » محدوداً ، فى حقيقة الأمر ، بمنطقة الشرق الأقصى ، ومع ذلك فإن الأوساط الحكومية اليابانية لم تكن كلها مجمعة على نفس الشيء : ففى داخل المجلس المخصوص ، كان بعض الأعضاء ، وبخاصة من العسكريين ، يؤكدون تعاطفهم مع ألمانيا وإعتقادهم فى إنتصار الألمان . ولكن الوزارة التى كان يرأسها أوكوما ، وكذلك الامبراطور ، لم تلتفت لهذه المعارضة ، وعرضت الحكومة اليابانية مساعدتها على أساس التحالف الانجليزى الياباني . والواقع أن نص معاهدة التحالف كان يهدف فقط حالة وقوع

صدام يحدث بشأن الشرق الأقصى ، وليس بشأن أوربا ، العرض اليابانى ، إذا كان من الممكن النظر اليه على أنه يتطابق مع « روح » التحالف ، الا أنه كان إذن وبالتأكيد يزيد عن مدى نصوصه . ولم تكن الحكومة الانجليزية شديدة التحمس ، إذ أنها رأت وبوضوح أن هذا التدخل سوف يسمح لليابان بأن تلعب دوراً هاماً للغاية فى الشرق الأقصى وفى المحيط الهادى ، ولأنها فكرت فى أنه يمكن للولايات المتحدة أن تتأثر من هذا التعاون الإنجليزى اليابانى ، ومع ذلك فإنها ، ونتيجة لرأى روسيا ، التى رأت فى ذلك وسيلة لضمان هدوئها فى الشرق الأقصى ، قنعت بالموافقة على إقتراح حكومة طوكيو ، ولذلك فإن اليابان دخلت إذن الحرب الى جانب دول الوفاق ، ولكن دون أن تفكر فى الاشتراك فى العمليات فى أوربا .

١ – السياسة اليابانية فى الصين :

كان لليابان ، باشتراكها فى الحرب الأوربية ، هدفاً مباشراً هو الاستيلاء على الممتلكات الألمانية فى الصين وفى المحيط الهادى ، وفى يوم ١٥ أغسطس ١٩١٤ ، « طلبت » إلى ألمانيا أن تبعد بسرعة عن المياه الصينية سفن الحرب الألمانية ، وأن تسلم الى اليابانيين ، وقبل ١٥ سبتمبر « الأقليم المؤجر » فى كياو تشيو . وكان شكل المذكرة هو شكل نصيحة « ودية » وإن كانت قد إستخدمت تقريباً . ومن جديد ، ألفاظ الطلب الذى كانت ألمانيا قد تقدمت به ، فى عام ١٨٩٥ ، وقت إعادة النظر فى معاهدة سيمونوسيكى . ولما كانت الحكومة الألمانية لم تقدم أى رد قامت حكومة اليابان ، فى ٢٣ أغسطس ، بقطع العلاقات الدبلوماسية وإعلان الحرب . وقامت فى نفس الوقت ، ولكى تطمئن الولايات المتحدة ، بتأكيد أنه ليست لديها طموحات إقليمية وأنها ترغب فى أن تكون مجرد « حامية للسلام فى الشرق الأقصى » . وذكرت أن لديها النية ، عند نهاية الحرب ، فى أن تعيد للصين كياو تشيو والإقليم المؤجر .

وبدأت الحملة اليابانية على هذا الاقليم فى ٢٧ أغسطس ، وتمت عملية مهاجمة قاعدة تسينج تاو البحرية ، من البر والبحر فى نفس الوقت ، ونزلت

القوات اليابانية فى شانتونج ، وفى أرض صينية ، وإحتلت خط السكك الحديدية الممتد من كياو تشيو الى تسينان ، والذى كان ملكاً لشركة ألمانية . وبعد شهرين من الحصار سلمت تسينج تاو ، يوم ٥ نوفمبر ، وتمت بعد ثلاثة أيام من ذلك عملية إحتلال كل الإقليم المؤجر . وفى نفس الوقت ، قامت القوات البحرية اليابانية ، فى شهر أكتوبر ، بالإستيلاء على الأرخبيلات الألمانية الموجودة فى المحيط الهادى ، إلى الشمال من خط الاستواء ، ــ أرخبيلات كارولينا ، وماريان ، ومارشال ــ ، بينما قامت القوات الأسترالية بالإسراع بالنزول فى الممتلكات الألمانية القريبة من غينيا الجديدة ، ووصلت حتى فى بعض النقاط إلى جزيرة ناورو ، إلى الجنوب من أرخبيل مارشال . وفى شهر نوفمبر ١٩١٤ ، كانت اليابان قد أنهت الحرب الخاصة بها .

ولم يكن هذا سوى مقدمة للمشروع الأساسى ، ــ وهو المشروع الذى كان يهدف الصين نفسها . وكانت اليابان ترغب أولا فى أن تدعم ، وبواسطة معاهدة مع الصين ، وجود « منطقة نفوذ » لها فى منشوريا الجنوبية وفى منغوليا الداخلية ، أى فى المناطق التى كانت هدفا للإتفاق الروسى اليابانى عام ١٩١٢ . ولكنها كانت ترغب كذلك فى أن تفيد من التسهيلات التى تعطيها الحرب الأوربية من أجل أن تأخذ دوراً مسيطراً فى شئون الصين . فمن وجهة النظر الإقتصادية ، كان النصيب الذى حصلت عليه حتى ذلك الوقت فى إمتيازات المناجم والسكك الحديدية قليل القيمة بالنسبة لما كانت قد حصلت على الدول « الغربية » ، إذ أنه لم تكن لها الوسائل المالية الكافية . وكانت اللحظة مناسبة من أجل تعويض هذا التأخر ، وحتى من أجل الحصول على وضعية مسيطرة ، وكانت الحكومة اليابانية تعتقد فى أنها سوف تنجح ، ليس فقط بالإجراءات العادية للتنافس الإقتصادى ، ولكن أيضاً بالوسائل السياسية : ففكرت فى أن تمارس نفوذاً مباشراً على الإدارة الصينية وتمنح لنفسها الميزات التى ستحصل عليها من وسائل توجيه عمل حكومة الصين .

وكانت وزارة أوكوما قد أعدت مشروعاتها منذ أن قامت بالإستيلاء على تسينج تاو . وكانت التعليمات قد أرسلت ، منذ يوم ٣ ديسمبر ١٩١٤ ، إلى الوزير اليابانى فى بكين . وبعد بضعة أيام ، قام كاتو ، وزير الخارجية ، وفى تصريح له

أمام الدايت ، برفع النقاب عن خططه . ورغم أن الوزارة كانت قد أعلنت ، منذ أربعة أشهر قبل ذلك ، نيتها فى أن تعيد للصين إقليم كياو تشيو ، أصر كاتو على أن اليابان لم تأخذ فى هذا الشأن أى « إلتزام » تجاه الصين أو تجاه الدول الأخرى . ومعنى ذلك أن عملية إعادة هذا الأقليم للصين سوف تتوقف على حسن نية الحكومة اليابانية . ولقد تسبب هذا التصريح ، فى الصين ، فى نشأة إحتاجاجات ، وحتى فى شنغهاى بقيام حركة لمقاطعة السلع اليابانية . وطلب الرئيس يوان شى كاى ، إلى اليابان ، ولكى يرضى الرأى العام ، أن تقوم بسحب قواتها التى كانت قد أنزلتها فى الأراضى الصينية ، والتى لم يكن لوجودها أى مبرر مادامت العمليات العسكرية فى إقليم شانتونج قد إنتهت (٧ يناير ١٩١٥) . وكانت هذه فرصة يمكن لحكومة اليابان أن تبدأ فيها عملية هجوم دبلوماسى .

وفى ١٨ يناير ١٩١٥ ، سلم وزير اليابان فى بكين الى يوان شى كاى ، قائمة طويلة من المطالب ، كانت هى المطالب « الواحد والعشرين » ، والتى وزعتها المذكرة على ست مجموعات . وإن كانت الصين ترغب فى أن تحصل ، عند نهاية الحرب الأوربية ، على إستعادة الإقليم المؤجر ، فعليها أن توافق مسبقاً على هذه المطالب اليابانية .

وكان البعض من هذه المطالب يطبق عن بعض مناطق الصين ، والبعض الآخر له مدى عاماً .

وكانت المجموعة الأولى تهدف إقليم شانتونج ، ومنشوريا الجنوبية ، ومنغوليا الشرقية ، ومنطقة المعادن فى هان يى بنج فى الصين الوسطى ، وأخيراً إقليم فوكيان ، أى ذلك الجزء من الساحل الصينى الذى يواجه جزيرة فرموزا ، وفى إقليم شانتونج ، كان على الصين أن توافق مسبقاً على التسويات التى سوف يتم عقدها بين ألمانيا واليابان ، والتى تمكنها بهذه الطريقة من أن ترث حقوق ألمانيا فى شئون السكك الحديدية وإستغلال المعادن ، وعليها أن تعد بألا تتنازل ، لأية دول أخرى ، وحتى فى شكل إيجار ، عن أى جزء من هذا الإقليم . أما فى منشوريا ، فإن «إيجار » إقليم لياو تونج ، والذى كان لمدة خمسة وعشرين عاما ، فإنه سوف يمد إلى تسعة وتسعين عاما ، وكذلك الحال بالنسبة لعقد إمتياز خط سكة حديد جنوب منشوريا ، والذى كان مدته الأولى المقررة هى ثمانين عاما ويصبح من حق

اليابانيين أن يقيموا فى كل منشوريا الجنوبية ، وأن يشتروا هناك الأراضى ، ويقيموا مشروعات زراعية ، وتجارية وصناعية ، وستكون لهم نفس الحقوق فى منغوليا الشرقية ، أى فى المنطقة التى احتفظت بها الاتفاقية الروسية اليابانية عام ١٩١٢ للنفوذ اليابانى . وعلى الحكومة الصينية ألا تعطى أى عقد إمتياز للسكك الحديدية للأجانب ، فى هذه المنطقة ، دون أن تطلب الموافقة المسبقة على ذلك من اليابان . وفى الصين الوسطى ، ستصبح الشركة الصينية التى تقوم باستغلال مناجم هان يى بنج ، والتى تمتلك كذلك منشئات تعدنية كبرى فى هانيكو ، صينية يابانية ، وسيكون لها حق الأولوية فى عملية إستغلال المواد الخام فى كل المنطقة المجاورة . وفى منطقة فوكيان . كان على الصين أن تتعهد بألا تتنازل لدولة ثالثة عن أية قاعدة بحرية أو محطة للفحم ، وتعطى لرؤوس الأموال اليابانية حق الأولوية فى مشروعات الأشغال العامة وفى عمليات إستغلال المناجم ، وأخيراً تمنح اليابان عقد إمتياز السكك الحديدية التى سوف تربط هذه المنطقة بالمنطقة الوسطى من وادى يانج تسى (أو ــ تشانج) .

وبالإجمال ، فان اليابان كانت ترغب فى أن « تستعمر » منشوريا الجنوبية وكذلك الجزء الشرقى من منغوليا الداخلية ، وتحصل على وضعية مميزة فى إقليمى شانتونج وفوكيان ، وهما اللذان سيصبحان « منطقة نفوذ » يابانية . وكانت ترغب كذلك فى أن تضمن ، وبسيطرتها على عملية إستغلال المناجم فى الصين الوسطى ، حصولها على الفحم وخام الحديد التى كانت فى حاجة اليها .

أما المجموعة الثانية من « المطالب » فكان لها مدى أكثر إتساعاً من ذلك . فعلى الصين أن تعد بأنها لن تتصرف ، وفى صالح أى دولة ثالثة ، فى أى نقطة من النقط الواقعة على ساحل الصين : وكان هذا يمثل إحتياطاً يؤخذ ضد الطموحات المقبلة « للغربيين » . وعليها كذلك أن تمنح اليابانيين إمتيازات ، تم تعديدها فى « المجموعة الخامسة » من هذه المطالب : فيكون لهم الحق فى شراء الأراضى فى الصين الداخلية من أجل إنشاء المدارس أو المستشفيات ، وسيقدمون للإدارة الصينية المستشارين التقنيين ، وللجيش الصينى المدربين ، وللشرطة الصينية ضباطها . وقال الصينيون إن هذه « المجموعة الخامسة » كانت ستعطى اليابان فى الصين « وضعية مشابهة لوضعية بريطانيا العظمى فى مصر » . ولكن فى حقيقة الأمر ، كانت التعليمات التى أرسلتها حكومة طوكيو إلى وزيرها فى بكين

تشتمل على نوع من التمييز : فالمطالب الموجودة فى هذه المجموعة لن تتحقق الا « فى مستقبل قريب أو بعيد » ، بينما كان من الضرورى أن تحصل الطلبات الأخرى على تطبيق ، و « دون تأخير » .

ولقد ذكر وزير الولايات المتحدة فى بكين أن خطة اليابان لم تكن تسعى إلى القيام بعمليات ضم إقليمية . ولكنها كانت تحاول « وضع دولة الصين فى وضعية التبعية » .

وهل كان فى وسع حكومة الصين أن ترفض التفاوض ؟ لم يكن يوان شى كاى يجرؤ على ذلك ، إذ أنه كان يخشى من أن يقوم الجمهوريون الصينيون اللاجئين إلى اليابان بعد قمع ثورة ١٩١٣ بالحصول على تأييد الحكومة اليابانية . ولذلك فإنه وافق على التفاوض ، ولكنه أطال فى أمد هذه المفاوضات ، وبأمل أن يحصل فى أثناء ذلك الوقت على تأييد دبلوماسى من جانب الولايات المتحدة . ولكن هذا الأمل لم يتحقق . فمالاشك فيه أن حكومة واشنطون قد أرسلت ، فى يوم ١٣ مارس ١٩١٥ ، مذكرة إلى طوكيو . ولكن ، ما هو مضمونها ؟ لقد إعترف فيها بوجود « علاقات خاصة » بين اليابان ، وبين منشوريا الجنوبية ، ومنغوليا الشرقية وإقليم شانتونج ، وهى لا تعارض إلا فيما يتعلق بالطلبات الخاصة بفوكيان ، إذ أنها تنتهك مبدأ «الباب المفتوح» ، وكذلك على طلبات «المجموعة الخامسة» إذ أنها تعتدى على إستقلال الصين ، ولذلك فإنها إقتصرت على تحذير اليابان من « المشاعر المعادية » التى سوف تتسبب فيها هذه المطالب فى الصين . ولذلك فإنه كان تحذيراً وبدون صدى .

ولذلك فإنه لم يكن فى وسع حكومة الصين أن ترفض المذكرة اليابانية رفضاً كاملا . وحاول يوان بنوع خاص أن يحصل على التخلى عن المطالب ذات المدى العام ، مادامت الولايات المتحدة كانت تعطيه الحق بالنسبة اليها ، ولكنه كان يستعد للتنازل فيما يتعلق ببقية المسائل . ولكن الرأى العام كان يدفعه إلى المقاومة . ولقد ظهرت فى الأوساط السياسية فى الصين ، وحتى عند بورجوازية رجال الأعمال ، حركة رد فعل قومى ووطنى . وقامت الصحافة الصينية بفضح نيات اليابان ، وبكل حماس . فهل كانت هذه المقاومة غير المتوقعة هى التى أجبرت حكومة اليابان على تقليل حدة مطالبها ؟ وفى يوم ١٧ أبريل ، تخلى

المفاوضون اليابانيون عن بعض مطالبهم ، ولكن بشرط قبول كل المطالب الأخرى[1] ، ولما لم يصلوا إلى هدفهم ، قرروا إستخدام وسائل أقوى . ففى يوم ٧ مايو ١٩١٥ ، قدم اليابانيون إنذاراً يطالبون بالقبول السريع للمطالب ، وباستثناء « المجموعة الخامسة » ، التى « يتم الإحتفاظ بها لمفاوضات لاحقة » . ولم تترك تحركات القوات اليابانية فى منشوريا وفى شانتونج ، وظهور السفن الحربية أمام آموى وفوتشيو أى شك فى نيات حكومة طوكيو . ولذلك فإن يوان شى كان قد إضطر للموافقة ، فى يوم ٨ مايو .

وجاءت الإتفاقيات الصينية اليابانية ، فى ٢٥ مايو ١٩١٥ ، لكى تسجل المطالب اليابانية فيما يتعلق بإقليم شانتونج ، ومنشوريا الجنوبية ، ومنغوليا الداخلية الشرقية ، ومناجم الصين الوسطى وإقليم فوكيان . وفى مذكرة مرفقة ، وعدت اليابان بأن تعيد للصين ، وعند نهاية الحرب الأوربية ، الأقليم المؤجر فى كياوتشيو ، وبشرط أن تحصل على إقليم مؤجر اخر فى موقع يتم تحديده فيما بعد . ولذلك ، فإن للسياسة اليابانية لم تحصل على تحقيق كامل لبرنامجها ، مادامت قد تخلت عن الفقرات التى كانت تمثل تهديداً مباشراً للسيادة الصينية . ومع ذلك ، فإن الميزات التى حصلت عليها كانت تعطيها فى إمبراطورية الصين مركزاً أكثر قوة من أى مركز لأية دولة عظمى أخرى ، وحتى بريطانيا العظمى ، مادام نفوذها الذى كان منحصراً حتى ذلك الوقت داخل نطاق منشوريا وحدها ، قد إمتد الآن إلى شانتونج وإلى فوكيان .

فهل معنى ذلك أن هذا النجاح لم تكن له أخطار ؟ لقد إعتبرت إتفاقيات ٢٥ مايو ١٩١٥ فى الصين على أنها « مخجلة » وأخذت الإحتجاجات حماساً كبيراً . وقام رؤساء هذه الحركة بتنظيم عمليات لجمع الأموال اللازمة من أجل تنظيم الدفاع الوطنى ، وجعل الصين فى حالة تسمح لها بأن تقاوم المطالب

---

(١) كانت التنازلات التى قدمها اليابانيون هى التالية : فى منغوليا الداخلية ، يحصلون على الحق فى الاقامة والاتجار فى بعض المدن فقط ، وليس فى جميع أنحاء البلاد . وتنازلوا عن الحق فى الأولوية بالنسبة لعمليات استغلال المناجم (الجديدة) فى منطقة هان يى ينج وأخيرا ؛ فان عملية منح عقود امتياز بشأن السكك الحديدية الى الجنوب من يانج تسى (فوكيان) تخضع لموافقة بقية الدول العظمى الأخرى ، وهى اضافة كانت هدف المحافظة على المصالح الانجليزية .

الجديدة ، وقرروا مقاطعة السلع والمصارف اليابانية . ولم تكن هذه الإجراءات ، فى حد ذاتها ، لها فاعلية كبيرة ، ولكنها كانت مظاهر لحالة فكرية جديدة : فلن يكون من باب الصدفة وبالنسبة للمستقبل أن تتجه هذه الحركة للمد « الوطنى » فى الصين فى أول الأمر ضد اليابان .

ومع ذلك ، فإن حركة المقاومة الصينية للضغط اليابانى لاتتعدى كثيراً مرحلة المظاهرات الشفهية ، وفى خريف عام ١٩١٥ ، تقع الصين من جديد فى أزمة داخلية ، سوف تعطى لليابان فرصاً جديدة من أجل زيادة مجهودها الخاص بالتوسع .

٣ – الأزمة الداخلية فى الصين

وكانت نقطة بداية هذه الأزمة الجديدة هى السياسة الشخصية ليوان شى كان . فلقد حاول رئيس الجمهورية أن يستغل حركة الإحتجاجات الوطنية فى مصلحته الشخصية . وأعلن فى رسالة وجهها إلى الأمة أنه إذا كانت الصين قد إضطرت إلى الموافقة على مطالب اليابان فإن ذلك كان يرجع إلى أنه لم يكن لها حكومة قوية . وإنتشرت حملة لجمع الإلتماسات ، نظمها كبار الموظفين ، ونشرت فكرة إعادة الملكية فى صالح يوان شى كاى لإنقاذ إستقلال الصين . ورغم أن دول الوفاق قد حذرت الرئيس من أخطار الإضطرابات الداخلية ونصحته بأن يتراجع عن فكرته ، فإن يوان أصر على ما كان يضمر . ووصل ، فى شهر ديسمبر ١٩١٥ إلى ما كان يرغب : فلقد منحته الجمعية الإستشارية ، والتى كان من المفروض أنها ، منذ عام ١٩١٤ ، تمثل رأى البلاد ، فى غياب المجلس التشريعى الذى لم يجتمع أبداً ، العرش الإمبراطورى . ووافق يوان على ذلك . وربما كان يرغب فى التغلب على عداء فرنسا ، وإنجلترا ، وروسيا عن طريق إدخال الصين إلى الحرب إلى جانب دول الوفاق ، إذا ما وافقت هذه الدول على الإعتراف بسلطته ؟ ولكن هذه السلطة كانت من يومها ضعيفة : فلقد قام خصوم إعادة الملكية ، عند نهاية شهر ديسمبر ١٩١٥ ، بتنظيم حركة تمرد فى إقليم يونان ، مقر الحركة الجمهورية فى عام ١٩١١ ، وفى الأقاليم المجاورة . وحصلت الحكومة الثورية التى تشكلت فى كانتون على مساعدة الجنرالات الذين

كانوا ينافسون يوان شى كاى ، وهو الذى كانت المصارف « الغربية » قد رفضت أن تقدم له قرضاً ، فأصبح عاجزاً عن القضاء على حركة التمرد . وفى ٢٣ مارس ١٩١٦ ، إضطر يوان إلى الرضوخ : فأعلن أنه يتنازل عن لقب الإمبراطور . ولكن حركة الثورة لم تكف ، وقضى بشكل كامل على كل سلطة ليوان تقريباً ، قبل أن يأتى موته المفاجىء ، فى ٦ يونيو ١٩١٦ ، لكى يضع حداً لهذا الصراع .

ولم تعط وفاة يوان هدوءاً إلا لفترة بضعة أسابيع . وذلك أن نائب رئيس الجمهورية لى يوان هونج ، ــ والذى كان القائد السابق للجيش الجمهورى أثناء الحرب الأهلية فى عام ١٩١١ ، وصل الى الرئاسة ، فقرر أن يعيد العمل بدستور عام ١٩١٢ ، ويدعو « المجلس الوطنى » الذى كان يوان قد حله فى عام ١٩١٣ . ولذلك فإن النظام الجمهورى عاد من جديد . ولكن ، منذ إجتماع البرلمان ، أول أغسطس ١٩١٦ ، دخل أعضاء الكومنتانج ، والذين كانوا يشكلون أغلبية المجلس ، فى صدام مع رئيس الوزراء ، الجنرال توان كى جوى ، مؤيدين فى ذلك بأغلبية حكام الأقاليم . وكانت عملية صراع بين الرؤساء الجمهوريين ، والذين كانوا يرغبون فى إخضاع القادة العسكريين لإشرافهم ، وبين « حزب الجنرالات » والذى كان لايرغب فى الموافقة على سيطرة البرلمان ، ــ بين إتجاه « الصين الفتاة » ، وأنصار الطرق الأوتوقراطية التقليدية . وكان الموقف يشبه إلى حد كبير ذلك الموقف الذى كان موجوداً فى عام ١٩١٢ ، وإستمر لمدة عدة أشهر ، سواء بالنسبة للمسألة المالية ، أو بالنسبة للمشكلة الدستورية .

ورفض البرلمان أن يوافق للوزارة على التصريح بالتعاقد على قرض خارجى ، ولم يوافق على تعديل الدستور بفقرات تعطى للسلطة التفيذية إستقلالا أكبر .

وأخيراً، نشبت الأزمة فى شهر مايو ١٩١٧ : فكان البرلمان يرغب فى إجبار رئيس الوزراء على الإنسحاب ؛ أما توان فإنه حافظ على موقفه ، رغم أن كل الوزراء ، وفيما عدا وزير واحد فقط ، تخلوا عنه ، وكان يرغب فى حل البرلمان . وحاول رئيس الجمهورية أن يتدخل ، فعزل رئيس الوزراء ، ولكن الجنرالات حكام الأقاليم شكلوا حكومة ثورية فى تيان تسين . وهذا التهديد أجبر الرئيس ـ على أن يحل البرلمان ، فى ١١ يونيو .

فلم يعد فى الصين إذن وزارة ، ولا برلمان ، أنها الفوضى فى أجلى معانيها . وحاول الرئيس أن يجد وسيطاً يعمل من أجل تهدئة الصدام الموجود بينه وبين مجموعة الجنرالات ، فإستدعى الجنرال تشانج هيون . ولكن هذه المحاولة عملت على زيادة الخلافات ، إذ أن تشانج هيون أفاد من مهمته لكى يقوم ، فى يوم ٣٠ يونيو ، بعمل إنقلاب ، وأعاد أسرة المانشو ، ووجد الإمبراطور الصغير نفسه ، وهو الذى كان قد تنازل عن العرش فى شهر فبراير ١٩١٢ ، وإن كان قد إستمر فى المعيشة فى القصر الإمبراطورى فى بكين ، فجأة ، وقد عاد من جديد إلى العرش الإمبراطورى . ولكنه لم يبق عليه سوى مدة خمسة عشر يوماً ، إذ أن مجموعة الجنرالات رفضت الموافقة على إعادة النظام الإمبراطورى ، وقصفت بكين بالمدفعية ، وأجبرت تشانج هيون على الفرار ؛ وفى يوم ١٤ يوليو ، كان الجنرال توان قد سيطر على العاصمة ، أما الرئيس لى فإنه إستقال من منصبه .

وكان هذا إنتصاراً « لحزب الجنرالات » ، ولكنه كان كذلك بداية لأزمة جديدة ، أكثر خطورة عن سابقتها ، إذ أنها كانت تهدد وحدة الصين . وبينما كان توان ومجموعته ينظمون الحكومة فى بكين ، كان أعضاء الكومنتانج الذين كانوا قد شاركوا فى البرلمان الذى حل يهربون إلى شنغهاى وإلى كانتون ، ويرفضون بطبعية الحال الخضوع للسلطة الجديدة . وفى يوم ٢٩ سبتمبر ١٩١٧ ، صدر مرسوم جمهورى يأمر بإلقاء القبض على رئيسهم ، صن يات سن ، وإن كانت هذه العملية مجرد رمزية .

لقد بدأ الإنقسام ، والذى سوف يستمر لمدة عشر سنوات وهذا الصدام بين « الصين الفتاة » وبين « العسكريين » ، سيزيدة من خطورة ذلك العداء القديم بين الصين الشمالية والصين الجنوبية ، وينتهى به الأمر إلى تحطيم الوحدة الصينية ، وإلى حرب أهلية جديدة . وفى شهر أكتوبر ١٩١٧ ، بدأت العمليات الحربية .

وفى ١٧ يناير ١٩١٨ ، قرر الرؤساء « الجنوبيون » تشكيل حكومة مستقلة . وفى يوم ٣١ يناير ، وجهت حكومة بكين إلى كونفديرالية الجنوب إعلاناً للحرب ، ولقد إستمرت الحرب دون الوصول إلى موقف حاسم ، وحتى تم عند نهاية عام ١٩١٨ أمر عقد هدنة مؤقتة ، من أجل السماح للصين بأن تقدم مطالبها إلى مؤتمر الصلح . ولكن صراع الأفكار يستمر وينضج أكثر ، مع طول

مدة الحرب : فحكومة الجنوب تقع تحت سيطرة جنرالاتها ، وبستقبل صن يات سن ، فى شهر مايو ١٩١٨ ، إذ أنه شعر بعدم قدرته على إعادة « فرملة » « الإتجاه العسكرى » .

وهذه الأزمة الصينية كانت تعمل فى صالح المصالح اليابانية المباشرة ، وقامت اليابان بالإفادة من الحرب الأهلية وعرضت معونتها على حكومة بكين ، ـــ وهى الحكومة « الشرعية » الوحيدة فى أعين الدول العظمى ، ـــ ضد « ثوار » الجنوب ، وكانت ترغب فى الحصول على ثمن هذه الخدمة . ولما كانت الحالة المالية لليابان مزدهرة ، نتيجة للحرب العالمية والمكاسب التى نتجت عنها بالنسبة للتجارة وللإنتاج الصناعى اليابانى ، فإن مجموعة من رجال المصارف اليابانية عرضت أمر تقديم قروض لحكومة بكين ، مفيدة فى ذلك من عملية إختفاء الكونسورتيوم الدولى ، الذى شتته الحرب . وعرضت ، فى شهر أبريل ١٩١٨ ، قرضاً يبلغ ٢٠ مليون ين ، وفى شهر يونيو ٣٠ مليون ، وفى شهر أكتوبر ٨٠ مليون ، وقدمت قروض إخرى عن طريق المصارف اليابانية ، وبنوع خاص عن طريق مصرف ميتسوى ، إلى الأقاليم الصينية ، وفى المجموع ، بلغت هذه القروض اليابانية ، أثناء عام ١٩١٨ ، على مايبدو ، ٢٤٦ مليون ين ، أى مايزيد على ٦١٠ مليون فرنك ـــ ذهب .

ومنحت اليابان لنفسها ، وكضمان ، حصيلة ضريبة الطباق وحصيلة ضريبة إستغلال الغابات فى منشوريا الشمالية ، كما عهدت لنفسها أيضاً بعقود إمتياز لإنشاء سكك حديدية فى منشوريا الوسطى ، حول كيرين ، وفى منطقة جيهول ، وحصلت فى ٢٤ سبتمبر ١٩١٨ على أن يتم إستغلال خط السكة الحديدية الألمانى السابق فى شانتونج (من كياؤ تشيو إلى تسينان) بواسطة شركة صينية يابانية . وعلاوة على ذلك ، عرضت على حكومة بكين معونتها من أجل مساعدتها فى الحرب ضد « الجنوبيين » وفى ٢٥ مارس ١٩١٨ حدد تبادل للمذكرات شروط هذا التعاون : فستحصل الصين الشمالية على إمدادات من الأسلحة ، تدفع أثمانها من نقود القرض ، ولكنها توافق على وجود مدربين يابانيين فى جيشها . وفى ١٦ مايو ١٩١٨ ، تم التوقيع على إتفاقية عسكرية . صينية يابانية ، تنبأت بتعاون مسلح من أجل تحاشى إمكانية إنشاء منطقة « نفوذ

ألمانى » فى الأقاليم الروسية فى الشرق الأقصى . وهكذا نجد أن السياسة اليابانية قد حققت ، وعلى أجزاء ، بعض المطالب التى كانت مفاوضات عام ١٩١٥ قد تركتها معلقة ، وكتبت إحدى الصحف اليابانية : « إن مصير الصين فى المستقبل يعتمد بكامله على اليابان » .

٣ – اليابان ودول الوفاق :

كانت زيادة النفوذ اليابانى فى الصين حدثاً ضخماً ، من وجهة النظر الدولية . ففى أثناء المفاوضات التى كانت قد إنتهت بعد الإتفاقيات الصينية اليابانية فى شهر مايو ١٩١٥ ، لم تعارض الدول العظمى سياسة اليابان بدرجة فعالة ، ورجع ذلك إلى أن بريطانيا العظمى وروسيا وفرنسا كانت مشغولة تماما بالحرب الدائرة فى أوربا . وإكتفت الولايات المتحدة بأن تعلن ، وبمذكرة ١١ مايو ١٩١٥ ، أنها لن تعترف أبداً بمعاهدات قد تكون متعارضة مع الحقوق التى يمتلكها الرعايا الأمريكيون ، أو التى قد تحمل أى جزر « للوحدة الإقليمية أو الإدارية للصين ، أو لمبدأ « الباب المفتوح » وللمساوة التجارية بين كل الأمم » . وكان هذا الإحتجاج بدون فاعلية فى ذلك الوقت ، وإن كان يحتاط من أجل المستقبل . ولذلك فإنه كان على حكومة اليابان إذن أن تفكر فى الحالة التى سوف تحصل فيها الولايات المتحدة ، وبعد نهاية الحرب فى أوربا ، على تأييد الدول العظمى الأوربية . ألن تكون مهددة عندئذ بفقد المركز المميز الذى كانت قد حصلت عليه ؟ ويكفى هذا الخوف لشرح كل المجهود الدبلوماسى لليابان فيما بين عامى ١٩١٥ و ١٩١٨ .

ولقد عملت الدبلوماسية اليابانية فى أول الأمر على أن تحصل على موافقة دول الوفاق . وبدأت إتصالاتها الأولى مع روسيا . فمنذ شهر يوليو ١٩١٥ ، عبر بعض رجال السياسة اليابانيين ، ومن بينهم الأمير ياماجاتا Yamagata عن رأى يقول بأنه من الضرورى أن يتم الأعتراف من جانب روسيا بالوضعية الجديدة التى حصلت عليها اليابان فى الشرق الأقصى . ولم يكن فى وسع حكومة روسيا أن ترفض ذلك ، خاصة وأن الإنتصارات الألمانية فى عام ١٩١٥ كانت قد جعلتها مشغولة بأخطر الصعوبات . ألم تكن قد أجبرت على أن تسحب صوب معركة

أوربا القوات التى كانت قد تركتها حتى ذلك الوقت فى ممتلكاتها المطلة على المحيط الهادى ، وتعرى حتى فلاديفوستك ؟ ألم تكن محتاجة كذلك إلى أن تشترى من الصناعة اليابانية الذخائر والمهمات الحربية ؟ ولذلك فإن سازونوف Sazonoff ، وزير الخارجية ، رأى ، فى شهر سبتمبر ١٩١٥ ، أن إتفاقا مع اليابان كان نافعاً من أجل أن يضمن لروسيا « أمن الشرق الأقصى » . ولقد فكرت الأوساط السياسية اليابانية ، فى بداية عام ١٩١٦ ، فى أن تحصل من روسيا على معاهدة تحالف ، يمكنها أن تحميهم ، بعد نهاية الحرب الأوربية ، ضد عودة هجوم الولايات المتحدة ، ولكنهم لم يكونوا متفقين على مدى مثل هذه التحالف ، وفيما بين أعضاء « الجنرو » ، فكر البعض فى صيغة تجمع بين اليابان وبين روسيا وألمانيا فى نفس الوقت : وكان فى وسع محاولات الصلح المنفرد ، التى تكررت فى هذه الفترة من جانب الحكومة الألمانية لدى بلاط روسيا ، أن تعطى لهذه السياسة مظهراً مجسداً[1] . ولكن أوكوما ، رئيس الوزراء ، وكاتو ، وزير الخارجية ، أبعدا هذه الإمكانية ، سواء لأنهم كانوا لا يعتقدون فى أمر الصلح المنفرد الألمانى الروسى ، أو لأنهم كانوا يفضلون أن تظل هناك بين ألمانيا وروسيا روح عداء تجعل أمر تأييد اليابان أمراً أكثر من ضرورى بالنسبة للروس ، وكانوا لايفكرون إلا فى عقد تحالف مع روسيا وحدها . وكانت وجهة نظرهم هى التى تم إقرارها فى نهاية الأمر .

وتم التوقيع على الاتفاق فى ٣ يوليو ١٩١٦ ، وفى المعاهدة المعلنة، وعدت الدولتان ، وبعد تأكيدهما لإتفاقيات عام ١٩٠٧ ، و ١٩١٠ ، و ١٩١٢ ، بعدم الدخول فى أى « إرتباط سياسى » قد يوجه ضد واحدة منهما ، وأن تتشاورا إذا ما كانت حقوقهم الإقليمية أو « مصالحهم الخاصة » فى الشرق الأقصى تتعرض لتهديد : وبالإجمال فلم يكن فى هذا أى شىء جديد ، ولكنه تم عقد تحالف دفاعى ، بمواد سرية ، فسوف تتفاهم الدولتان على الإجراءات التى

---

(١) فى شهر أبريل ١٩١٦ ، قام هيج ستينس ، الذى أرسلته الحكومة الألمانية فى مهمة الى استكهولم ، باقتراح « تبادل وجهات النظر » ، بين ألمانيا ، وروسيا واليابان ، بشأن مسألة الصلح ، انظر :
O.BEKER P. 46

تتخذ « من أجل إنقاذ الصين من سيطرة دولة ثالثة ، أيا كانت هذه الدولة ، والتى ستكون معادية لروسيا أو لليابان » . وإذا قامت هذه الدولة الثالثة بإعلان الحرب على إحدى الدولتين ، فستقدمان لبعضهما مساعدة مسلحة . ومع ذلك ، فإن هذه المعونة العسكرية كانت تخضع لتحفظ : « فلن يكون على كل من الطرفين الساميين المتعاقدين أن يقدم لحليفه المعونة العسكرية المنصوص عليها ... إلا بعد أن يضمن ، من جانب حلفائه معونة تتمشى مع خطورة الصدام الموجود » وكانت هذه التعهدات تسرى لمدة خمس سنوات ، فضد من كانت موجهة ؟ ضد ألمانيا ، بلا شك ، التى كانت سترغب بطبيعة الحال ، فى حالة إنتصارها فى أوربا ، فى أن تستعيد « إقليمها المؤجر » فى كياو تشيو ، ونفوذها فى شانتونج ، ولكن كذلك ضد الولايات المتحدة ، وحتى إذا ما دعت الضرورة ، ضد إنجلترا ، وكانت هذه ، على الأقل هى طريقة تفسير الرأى العام اليابانى لها ، والذى كان يعتبر ، ودون معرفة وجود مواد سرية أن التعاون مع روسيا كان يضمن لليابان تحقيق أهدافها فى الصين .

ومع ذلك ، فإن الضمانة لم تبد كافية ، بالنسبة للحكومة اليابانية ، وحين أصبح ، فى بداية عام ١٩١٧ ، دخول الولايات المتحدة الحرب الأوربية أمراً وشيك الوقوع ، وفكرة دول الوفاق كذلك فى أمر إدخال الصين إلى الحرب ، رغبت الحكومة اليابانية الجديدة (كان تيروشى Terauchi قد حل محل أوكوبا فى شهر أكتوبر ١٩١٦) فى « ضمان موقف اليابان فى مؤتمر الصلح المقبل » ، وذلك عن طريق حصولها على أن يتم الإعتراف بحقوقها على شانتونج وعلى جزر المحيط الهادى مسبقاً ، ليس فقط من جانب روسيا ، ولكن كذلك من جانب بريطانيا العظمى وفرنسا . وسنحت الفرصة حين أبلغت الحكومة الروسية اليابان بالإتفاقية السرية ، التى كانت قد عقدتها مع بريطانيا العظمى وفرنسا ، بشأن مسألة المضايق وإستانبول ، وطلبت إليها أن توافق عليها . وفى نظير موافقتها على « أهداف الحرب » هذه ، ذكرت اليابان أن الأهداف الخاصة بها : فهى ترغب فى أن تحصل من ألمانيا ، وقت عقد مؤتمر الصلح ، على تنازل عن « حقوقها ومصالحها الخاصة » فى شانتونج وفى جزر المحيط الهادى إلى شمال خط الإستواء ، وهى تعتمد على تأييد الدول العظمى الثلاث لها فى ذلك .

وإستملت من إنجلترا ، فى يوم ١٦ فبراير ، ومن فرنسا ، فى أول مارس ، ومن روسيا فى ٣ مارس ، إجابات مواتية ، ظلت سرية ، وستكون سهولة حصول اليابان على هذا النجاح الدبلوماسى أمراً مثيراً للدهشة ، إذا لم نأخذ فى إعتبارنا موقف بريطانيا العظمى ، والذى كان مهدداً للغاية بحرب الغواصات الألمانية ، وبشكل جعلها تحتاج إلى معونة الأسطول التجارى اليابانى وتفكر حتى فى مساعدة مجموعة بحرية من قاذفات الطوربيد اليابانية لها فى البحر المتوسط[1] .

وبمجرد إتمام هذا العمل الدبلوماسى ، تعرض للإنهيار ، فى جزئه الأكبر ، وتتالت مباشرة ثلاثة أحداث ، لكى تغير معطيات السياسة الخارجية لليابان . سقوط النظام القيصرى ، فى ١٥ مارس ، ـــ مع الأزمة التى تنشب ، يوم ٥ مايو ، داخل الحكومة الروسية المؤقتة ، والتى تنتهى ، بعد عشرة أيام من ذلك ، إلى استقالة ميليوكوف Milioukeff وزير الخارجية ـــ مع الرغبة المؤكدة من جانب الحكومة الروسية الجديدة فى التخلى عن الإتفاقيات السرية التى عقدها القيصر كانت كلها تمثل ، بالنسبة للحكومة اليابانية ، فشل الآمال التى كانت تعلقها على التحالف الروسى . ودخول الولايات المتحدة ، يوم ٢ أبريل ، إلى الحرب ، أثار قلقها ، إذ أنه أصبح عليها أن تنتظر ملاقاة معارضة من جانب السياسة الأمريكية ، فى وقت التسويات ، وأخيراً ، فإن الصين نفسها قد أصبحت دولة محاربة ، فى يوم ١٤ أغسطس ١٩١٧[2] .

وكانت مسألة تدخل الصين مطروحة ، منذ شهر فبراير ١٩١٧ ، بدافع من وزير الولايات المتحدة فى بكين ، والذى كان قد عمل فى هذه المسألة بسرعة كبيرة . وكانت فرنسا وبريطانيا العظمى ترحبان بذلك ، إذ أنهما كانتا تأملان فى التمكن من تجنيد عمال فى الصين ، وفى مصادرة السفن التجارية الألمانية التى كانت ملتجئة إلى الموانى الصينية فكان فى وسع هذه الميزات أن تخفف بعض

---

(١) كان هذا السبب الثانى مقررا ، تبعا لتصريح ألقاه لويد جورج ، فى مجلس الأربعة ، فى شهر أبريل ١٩١٩

(٢) الدراسة المفصلة عن المفاوضات التى سبقت دخول الصين الى الحرب قام بها :
LA FARGE, China and the World War
وبخاصة فى الفصل الخامس ، ورجع فيه الى الوثائق الأمريكية .

الشيء أزمة الأيدى العاملة ، والحمولة . ولكن الحكومة الصينية بنوع خاص ، وفى شخص الجنرال نوان وحزبه هى التى كانت تأمل فى الدخول إلى الحرب . فكان توان يأمل فى أن يحصل من الدول العظمى ، وفى نظير هذا القرار ، على ميزات مالية وكان يعتقد كذلك فى أن صفته كرئيس حكومة محاربة ، سوف تعطيه المزيد من الهيبة ، وبالإجمال ، فإنه حاول أن يدعم مركزه السياسى ، ما صن يات سن ، فإنه على العكس من ذلك ، أظهر خطورة هذا التدخل والتى يمكنها أن تزيد من حدة الإنقسام ، خاصة وأن المسلمين الصينيين كانوا معادين لدول الوفاق . وكان الرأى العام الصينى « وبخاصة فى أوساط التجار ، لا يرغب فى الإشتراك فى الحرب . وكانت المسألة قد تحولت إلى فرصة للنضال بين الوزارة وبين البرلمان ، وتم فقط بعد حل البرلمان ، وإنقلاب ١٤ يوليو ١٩١٧ فى بكين ، أن قام توان ، ومن نفسه وحده ، بتقرير إعلان أمر الحرب على ألمانيا . وفى هذا الوقت ، لم تكن الدول العظمى فى الوفاق ، تأمل فى ذلك ، إذ أنها فهمت أن مثل هذا القرار لن يؤدى إلا إلى زيادة خطورة الحرب الأهلية

ولقد ظلت مسألة إشتراك الصين فى الحرب مجرد مسألة إسمية[1] ، ولكنها كانت ، بالنسبة لليابان ، سبباً للقلق ، مادامت الصين أصبح فى وسعها أن تشارك فى مؤتمر الصلح وتدافع فيه عن حقوقها .

٤ – اليابان والولايات المتحدة :

أصبح على السياسة اليابانية إذن ، بعد عجز روسيا ، ودخول الولايات المتحدة إلى الحرب الأوربية ، وتدخل الصين ، أن توائم نفسها مع هذا الموقف الجديد . ولم يكن هذا الوضع مخيفاً بالنسبة للمصالح المباشرة لليابان ، إذ أن الولايات المتحدة ، والتى كانت مشغولة بمجهودها فى أوربا ، كانت تنظر إلى شئون الشرق

---

(١) كانت الميزة الوحيدة التى حصلت عليها حكومة الصين ، هى ميزة مالية ، فلقد سمحت لها الحكومات المتحالفة والمشاركة ، فى ٨ سبتمبر ١٩١٧ ، بزيادة التعريفة الجمركية الى نسبة ٥٪ وأن توقف ، ولمدة خمس سنوات ، المدفوعات المفروضة عليها باسم « مخصصات البوكسير » طبقا لمعاهدة (٢٤ مليون دولار فى السنة)

الأقصى نظرات بعيدة ، وكانت فى حاجة إلى هدوء فى هذا المجال . ولكنه كان من الممكن أن يصبح مخيفاً بعد ذلك ، ماداست الحكومة الأمريكية سوف تنشىء ، ومن أجل إحتياجات الحرب الأوربية ، قوات عسكرية وبحرية ، يمكنها عند الضرورة إستخدامها ، بعد ذلك ، ضد اليابانيين . ولذلك ، فإن هدف الدبلوماسية اليابانية كان يتمثل فى ضرورة الإفادة من الظروف من أجل أن تحصل من الولايات المتحدة ، ومباشرة . على الإعتراف « بموقفها المسيطر » فى الصين ، وبأمل أن ينفع هذا الإتفاق فى حمايتها ، فيما بعد ، ضد عودة هجوم السياسة الأمريكية .

وبهذه النية ، أرسلت حكومة طوكيو ، فى شهر سبتمبر ١٩١٧ ، إلى واشنطون سفيراً فوق العادة ، هو الفيكونت إيشى Ishii ، التى كلف رسمياً بأن يبحث مع الحكومة الأمريكية أمر المعونة التى يمكن للبحرية اليابانية أن تعطيها الولايات المتحدة ، ولشركائها ، فى الحرب ضد ألمانيا ، ولكن كان عليه بنوع خاص أن « يتناول » المسألة الصينية . ولقد لقيت البعثة اليابانية ترحيباً ضخماً ، خاصة وأن وزراة الخارجية الأمريكية كانت تخشى من إمكانية وجود مفاوضات سرية بين اليابان وألمانيا ، وكانت ترغب فى أن تحصن نفسها مسبقاً ضد هذه الإمكانية . ولذلك فإنه لم يكن من الصعب أمر بدأ المحادثات .

وبعد مقابلة مع الرئيس ويلسون ، الذى إقتصر على القول بأن السياسة الأمريكية ترغب فقط فى المحافظة على « الباب المفتوح » ، فى الصين ، ويأسف للإتجاه صوب إنشاء « مناطق نفوذ » ، أخذ إيشى فى التفاوض مع وزير الدولة لانسينج Lansing . وأخذ ، كأساس للتفاوض ، تلك المذكرة ، والتى كانت وزارة الخارجية الأمريكية قد ذكرت فيها ، وفى شهر مارس ١٩١٥ ، أنه يمكن لليابان ، وبسبب موقعها الجغرافى ، أن تحتفظ مع الصين « بعلاقات خاصة » . فهل توافق الحكومة الأمريكية على أن تعطى لهذا التقييم شكلا رسمياً ؟ فأبدى لانسينج ملاحظة بأن اليابان كانت تعمل على أن تحصل فى الشرق الأقصى على سيطرة بدرجة تهدد بأن تجعل السلامة الإقليمية للصين و « الباب المفتوح » مجرد ألفاظ بدون معنى ، وطالب بأن تقوم الحكومة اليابانية بأن تعد أولا باحترام هذه المبادىء . ولكن إيشى رد بأن هذا الوعد قد تم إعطائه فيما مضى ، فى عام

١٩٠٨ ، فى تصريح روت ـــ تاكاهيرا . فما هو الداعى لتجديده ؟ سيكون بدون قيمة ، ما لم تتم إضافة شيء جديد له . وذكر إيشى أن هذا التجديد ، يمكنه أن يقتصر على ذكر أن اليابان لها فى الصين مصالح مباشرة أكثر من الدول الأخرى ، ولمجرد أن اليابان هى الجارة المباشرة للصين . وهذا هو الواقع . وهو موجود ، سواء أعترفت أو لم تعترف به الدول الأخرى . وطلب تسجيل هذا التقييم فى صيغة دبلوماسية ، أهو دليل تطرف فى المطالب ؟ لقد كانت الولايات المتحدة قد أكدت ، وبنظرية منرو ، أن لها حق خاص فى التدخل فى كل الشئون التى تتعلق بالقارة الأمريكية ، ألا يمكن لليابان أن تطالب ، فى الشرق الأقصى ، بموقف مماثل ؟ وكان هذا هو أول ظهور ، وإن كان لايزال بخجل ، « لنظرية منرو » آسيوية ، ستقوم السياسة اليابانية بالمطالبة بها ، بعد خمسة عشر عاماً .

وبعد بضعة أيام ، قام خلالها إيشى بالقاء عدد من المحاضرات ، فى نيويورك من أجل شرح السياسة اليابانية ، وطمأنة الرأى العام الأمريكى ، وافق لانسينج على الإعتراف بالمركز الخاص لليابان فى شئون الشرق الأقصى ، وعلى أن يبحث له عن « صيغة » ، فأى صيغة ؟ لقد إقترح عليه إيشى « المصالح المتفوقة » ، ولكن لانسينج رفض ، وقبل فقط أن يشير إلى « المصالح الخاصة » . وقنعت البعثة اليابانية بذلك .

وتم عقد الإتفاق اليابانى الأمريكى ، فى يوم ٢ نوفمبر ١٩١٧ ، فى شكل مذكرات متبادلة بين لانسينج وإيشى . ولقد ذكر النص أن « حكومة الولايات المتحدة تعترف بأن اليابان لها مصالح خاصة فى الصين ، وبخاصة فى الجزء المجاور لممتلكاتها » . وأعلنت الحكومة اليابانية من جانبها أنه ، رغم وجود هذه المصالح الخاصة ، فإنها لا ترغب فى أن تتخذ « إجراءات تهدف التمييز » ضد تجارة الدول الأخرى ، أو أن تضر بالحقوق التجارية والتى منحتها الصين للدول الأخرى ، ـــ وأنها توافق على مبدأ « الباب المفتوح » ، وأنه ليست لديها النية فى الإضرار « باستقلال أو بالسلامة الإقليمية للصين.

فما هى قيمة هذا الحل الوسط ؟ لقد كان لانسينج راضياً : فكان يعتقد فى أنه قد نجح فى « تحديد » نطاق عمل اليابان ، وفى منع السياسة اليابانية من أن تأخذ شكلا « عدوانياً » فى الصين . وكان إيشى أكثر منه رضاءاً ، وعلى

أساس ، إذ أنه كان قد حصل من الولايات المتحدة على إعتراف بحق اليابان فى أن تلعب فى شئون الصين دوراً أكثر أهمية عن كل الدول الأخرى . ولكن ، ماذا كان يعنى تماماً لفظ : « مصالح خاصة » ؟ كان الإتفاق قد تم التوقيع عليه منذ بعضة أيام فقط ، حين قامت كل من الحكومتين بتفسيره على طريقتها الخاصة .

ولقد أصر اليابانيون على كلمة « بنوع خاص » وأعلنوا أن النص يمنحهم « وضعاً خاصاً » فى الصين كلها . وأسرعوا بإبلاغ المذكرات المتبادلة إلى حكومة الصين ، لكى يقنعوها بأن الولايات المتحدة قد تخلت عن الصين للطموحات اليابانية . وكان هذا هو نفس الإنطباع الأول للأوساط السياسية الصينية ، وحسب إعتراف وزير الولايات المتحدة فى بكين . ولقد ذكر هذا الدبلوماسى « إن هذا النص قد تم تفسيره ، بشكل عام ، على أنه يعنى تخلى الحكومة الأمريكية ، وفى صالح اليابان ، عن كل رغبة فى ممارسة أى نفوذ فى شئون الصين » . ورغم أن لانسينج كان قد رفض الموافقة على صيغة « مصالح متفوقة » ، فإن الدبلوماسية اليابانية كانت تتصرف كما لو كان المفاوض اليابانى قد إنتصر تماماً .

وعلى العكس من ذلك ، نجد أن التعليقات غير الرسمية فى أمريكا قد أوضحت الوعود التى أعطتها اليابان بشأن « الباب المفتوح » وبالنسبة للسلامة الإقليمية . وذكرت أنه ، فيما يتعلق « بالمصالح الخاصة » فلا داعى لإعطائها أهمية كبيرة . فلقد ذكرت الولايات المتحدة مجرد حقيقة جغرافية ، — جوار الأراضى اليابانية والصينية ، ولكن اليابان ليست لديها بكل تأكيد النية فى إستخدام هذه الصيغة . وأعلن لانسينج لوزير الصين فى واشنطون « أنها كلمة بدون أى مدى » . وهكذا فإن صداقة الولايات المتحدة لإمبراطورية الصين قد ظلت بدون تغيير . وإذا كانت حكومة الولايات المتحدة قد أعطت لليابان هذا الإرضاء الشكلى ، فإن ذلك كان يرجع إلى أنها كانت ترغب فى أن تحصل ، وفى نظير ذلك ، على وعد بألا تضر السياسة الإقتصادية لليابان ، فى الصين ، بالمصالح الأمريكية ، فى أثناء الفترة التى تكون الولايات المتحدة فيها مضطرة إلى تكريس كل مواردها من أجل الحرب .

وكان من حق الحكومة الأمريكية ، أن تقول ، وتجعل رجالها يقولون ، إن « مذكرة لانسينج » ليست لها قيمة ، وكانت هى وحدها ، تقريباً ، التى إدعت ذلك . وفى الواقع ، فإنها كانت قد شجعت طموحات اليابان ، أو بمعنى أدق . لم تجرؤ على تثبيطها . ولكنها لم تكن ترغب فى الإعتراف بذلك ، حتى لا يهدد ذلك بزيادة خطورة الأضرار ، فى حالة فقدان الصين لكل أمل فى التأييد ، وكانت هذه التفسيرات مريرة ، وتثير الضيق ، وأصبحت أكثر من ذلك ، فى عام ١٩١٩ ، وحين تقوم لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى ، وتوبخ الحكومة على التوقيع على هذه المذكرات المتبادلة . ولقد ذكرت الحكومة الأمريكية أن « المصالح الخاصة » المعترف بها لليابان ، لم تكن « ذات طبيعة سياسية » . فيرد عليها إيشى : وهل كانت إذن مصالح إقتصادية ؟ لا ، بطبيعة الحال ، مادامت اليابان ، بقبولها لمبدأ « الباب المفتوح » ، قد تخلت عن المطالبة بوضعية خاصة فى هذا الشأن ، ـــ وفى واقع الأمر ، يبدو أن إتفاق شهر نوفمبر ١٩١٧ ، لم يكن يمثل ، فى نظر لانسينج ، سوى وسيلة مؤقتة ، وأنه كان مصصماً كل التصميم ، وبمجرد أن تسمح له الظروف بذلك ، على أن يتراجع عن كل التنازلات التى كان قد عملها ، ولذلك ، فإن « الإنتصار الدبلوماسى » لليابان سيكون قصير العمر .

٥ – السياسة اليابانية فى سيبيريا الشرقية :

كانت الثورة عام ١٩١٧ قد منحت ، من ناحية أخرى ، اليابان ، فرصة لكى تعمل فى المناطق التى لم يكن مجهود توسعها قد تمكن من أن يعمل فيها قبل ذلك ، ـــ وهى الممتلكات الروسية فى سيبيريا الشرقية ، وسواحلها المطلة على المحيط الهادى ـ وكانت الحكومة السوفيتية قد نشرت معاهدة التحاف الروسية اليابانية لعام ١٩١٦ ، وتبرأت منها ، ولكن سلطة هذه الحكومة ، والتى كانت ضعيفة فى روسيا نفسها ، وحين كانت قد بدأت الحرب الأهلية ، كانت أكثر من ذلك ضعفاً فى أقاليم سيبيريا : فلم تكن لمجلس مندوبى الشعب ، والذى تكون فى فلاديفوستك فى بداية عام ١٩١٨ ، أية سلطة على سيبيريا الداخلية ، وحيث كان يوجد عشرات الآلاف من أسرى الحرب الألمان والنمسويين المجريين ،

والذين كانت الهدنة الألمانية الروسية فى شهر ديسمبر ١٩١٧ ، بالفعل ، قد حررتهم . وبالإضافة إلى هؤلاء الأسرى يمكننا أن نضيف قوة تشيكية كبيرة — ٥٠,٠٠٠ رجل تقريباً — كانوا قد تركوا معسكرات الإعتقال فى أوكرانيا ، وحاولوا ، فى ربيع عام ١٩١٨ ، أن يصلوا إلى أوربا عن طريق السكة الحديدية العابرة لسيبيريا ، وكانت هذه القوة منظمة ، وكانت هى الوحيدة تقريباً الموجودة فى ذلك الوقت فى هذه الفوضى التى كانت تسود سيبيريا .

وكانت الصحف اليابانية قد أظهرت إهتماماً خاصاً بهذه الأحوال الموجودة فى آسيا الروسية ، منذ خريف ١٩١٧ . ومع ذلك فإن الحكوم اليابانية لم تقم بأخذ أية مبادرة ، ولكن الظروف أصبحت مواتية بدرجة أكبر ، فى أثناء شتاء ١٩١٧ — ١٩١٨ ، من أجل التدخل .

ولقد حدث فى شهر ديسمبر ١٩١٧ ، وفى وقت إنعقاد مؤتمر الحلفاء فى باريس ، أن إقترح كليمانصو Clemenceau ، وبالإتفاق مع لويد جورج Lioyd George ، أمر إعادة تكوين « الجبهة الشرقية » . فبعد الهدنة الألمانية الروسية ، قامت القوات الألمانية بإحتلال فنلندا ، وولايات بحر البلطيق وأوكرانيا ، وكان الأمر يتعلق « بتثبيت » هذه الفرق الألمانية ، وذلك من أجل تحاشى عودتها صوب الجبهة الغربية ، وكذلك من أجل منع الألمان من إستغلال الموارد الإقتصادية لروسيا . فما هى القوات التى يمكنها القيام بهذا المشروع ؟ لقد ذكر المشروع أنه كان من اللازم الإلتجاء الى جيوش الحليف اليابانى ، ودفع هذه الجيوش عبر سيبيريا ، حتى الأراضى الروسية ، وتقوم فرنسا ، وبريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة بتقديم بعض الوحدات حتى تأخذ الحملة صفة دولية . وكان هذا الإقتراح مجرد عملية جس نبض ، ومع ذلك ، فلقد ظهرت الفكرة من جديد عند نهاية شهر يناير ١٩١٨ . وتأكدت بشكل واضح فى الوقت الذى وقعت فيه الحكومة السوفيتية مع ألمانيا على صلح برست ليتوفسك . وفى المذكرة التى قدمها ونستون تشرشل Winston Churchill لمجلس الحرب ، فى ٥ مارس ١٩١٨ ، أعلن : « علينا أن ننشىء جبهة جديدة ضد العدو فى الشرق ، عن طريق دفع الجيوش اليابانية إلى أقصى مايمكن داخل روسيا ، وعن طريق تحريض اليابان ، بكل العروض المعقولة ، على أن تدخل فى صدام مباشر مع القوات

الألمانية » . وعلاوة على ذلك ، وجدت وزارة الحربية البريطانية ميزة أخرى فى هذا المشروع ، تتمثل فى تجنب وقوع وفاق ، وكان لا يزال ممكناً ، بين ألمانيا واليابان[1] . وفى ذلك الوقت ، كانت الحكومة الإنجليزية تأمل فى إمكانية تنفيذ هذه الخطة بموافقة الحكومة السوفيتية ، ولكن هذه المشروع تغير شكله من جديد وبعد ذلك بشهرين . ففى بداية شهر مايو ، إضطرت القوات التشيكية التى حاولت أن تصل إلى فلاديفوستك ، إلى أن تصطدم بالسوفييت المحليين فى منطقة الأورال ، وفتحت لنفسها مخرجاً ، بالقوة ، عند تشليابنسك ، وطالبت الحكومة السوفيتية بنزع سلاح التشيك ، ورفض الحلفاء تنفيذ ذلك . وفى يوم ٢٠ يونيو ١٩١٨ ، فكرت الحكومة الفرنسية فى إمكانية « إستغلال هذا الموقف » : فيمكن للوحدات التشيكية أن تجمع حولها ، عند حدود سيبيريا مع روسيا ، تلك العناصر السيبيرية المعادية لنظام البلشفيك ، وتسيطر على خط السكة الحديدة العابرة لسيبيريا ، وتمهد بذلك لعملية تدخل الحلفاء فى سيبيريا ، وسيقومون بدور « قوات تغطية » . ولذلك فان حملة سيبيريا ستكون ضد الألمان وضد البلشفيك فى نفس الوقت .

ولكن ، ما هو السبب الذى عمل على تأخير هذا المشروع كل ذلك الوقت ؟ إن معارضة الولايات المتحدة للخطط الأنجلو فرنسية هى التى تفسر هذا التأخير .

ذلك أن الحكومة الأمريكية كانت ، ومنذ أن علمت بإقتراح كليمانصو ، قد قدمت إعتراضاتها : فذكرت أن الحملة سوف تكون « غير معقولة » ، ولن تؤدى إلا إلى « إهانة الرأى العام الروسى » ودون أن تعطى نتائج لها قيمتها . ولكن الدافع الحقيقى وراء هذه المعارضة كان يتثمل فى الخوف من إعطاء اليابان فرصة إحتلال المقاطعة البحرية والدخول إلى سيبيريا ولقد كتب الجنرال بليس Bliss فى ٢٠ فبراير ١٩١٨ : « إن تدخل جيش يابانى ، فى جزء كبير من سيبيريا ، يثير

---

(١) فى حديث أدلى به تيروشى ، رئيس وزراء اليابان الى مجلة Japan Advertiser يوم ٨ مارس ١٩١٨ ، ذكر أنه يفكر فى الافتراض الذى يقول بأنه يمكن لليابان ، فى يوم من الأيام ، أن تصبح حليفة لألمانيا ، اذا ما تطلبت الظروف ذلك .

مسألة معرفة متى وكيف يمكن إخراجه منها » . ومع ذلك ، ففى بداية شهر مارس ، وأمام إصرار فرنسا وبريطانيا العظمى ، وافقت الحكومة الأمريكية على أنه يمكن للحملة أن تكون ضرورية ، ولكنها فرضت شروطها : فمن الضرورى أن تكون الحملة « دولية » ، وليست يابانية فقط ، ومن اللازم عليها أن تعمل بموافقة من الحكومة البلشفية ، وأخيراً ، فإن كل المسائل المتعلقة بسيبيريا يجب أن تحل عن طريق قرار جماعى ، فى وقت عقد مؤتمر الصلح . ولكن ، الإتفاق مع الحكومة البلشفية كان قد أصبح محالا ، فظل الموضوع مؤجلا .

وعند نهاية شهر يونيو ١٩١٨ ، عادت بريطانيا العظمى وفرنسا إلى الموضوع ، وجددتا مجهوداتهما ، فذكرت إحدى مذكرات الحكومة البريطانية : « مالم يقع تدخل مباشر فى سيبيريا ، فليست لنا أية فرصة للحصول على إنتصار نهائى » . وفى يوم ٢٧ يونيو ، أبلغت الحكومة الفرنسية واشنطون برأى الماريشال فوش Foch : « إنى أتصور حملة سيبيريا على أنه من الواجب أن تتشكل بنوع خاص من عناصر يابانية ، أما وحدات الحلفاء فستكون مختصرة إلى أعداد غير كبيرة ، ما يقرب من ١٢,٠٠٠ رجل تقريباً ، تسهم فيها أمريكا بآلاين .... وأكثر من أى وقت مضى ، وفى صالح النجاح العسكرى فى أوربا ، أعتبر حملة سيبيريا كعامل هام للغاية من أجل النصر ، وبشرط العمل بدون تأخير » . وقرر المجلس الأعلى للحلفاء للحرب ، والمنعقد فى فرساى يوم ٣ يوليو ، ضرورة القيام بتدخل سريع لدى الرئيس ويلسون . وإضطرت حكومة الولايات المتحدة إلى الموافقة وذلك فى نفس الوقت الذى حاولت فيه تقليل مدى الحملة : فإعترفت بأنه من الضرورى معونة الوحدات التشيكية التى ظلت فى « عملية تغطية » فى سيبيريا الغربية ، وبالتالى على عملية إحتلال السكة الحديدية العابرة لسيبيريا ، لكى تسمح للتشيك بالإنسحاب صوب فلاديفوستك ، ولكنها كانت لا ترغب فى دفع الحملة حتى الأراضى الروسية ، ولا أن تجعلها تعمل ضد البلشفيك . ولما كانت الحملة قد ضغطت إلى هذا المجال ، فإنها لم تعد فى حاجة إلى قوات كبيرة ، فكان فى وسع وحدة أمريكية من ٧,٠٠٠ جندى مع وحدة يابانية بقوة مساوية أن تكفى ، ولكن اليابان ، والتى كانت سعيدة للغاية لكى تجد فرصة للعمل فى سيبيريا ، لم ترغب فى تحديد قوة وحدتها بسبعة آلاف جندى ،

وإحتفظت ، فى ١٦ يوليو ، لنفسها بالحق فى زيادة حملتها ، تبعاً للضرورات . ولكى تطمئن الولايات المتحدة ، وعدت فقط ، وبمذكرة ٢ أغسطس ، بالإمتناع عن كل تدخل فى الشئون الروسية الداخلية، وبسحب قواتها بمجرد تحقيق أهداف الحملة ، أى « إنقاذ » التشيك . وفى ٣ أغسطس ، أعطت الولايات المتحدة ، أخيراً موافقتها الرسمية .

وهكذا تم تقرير أمر حملة سيبيريا ، وبعد ثمانية أشهر من التردد ، وفى الوقت الذى بدأت فيه أخيراً عملها ، لم يعد لها نفس الهدف الذى كانوا يرغبون فى تحميلها إياه فى المشروع المبدئى ، ــ وهو إعادة إنشاء « جبهة شرقية » . حقيقة أن هذه المسألة لم تعد لها نفس الأهمية ، منذ أن تطور الموقف العسكرى ، عند منتصف شهر يوليو ، على الجبهة الغربية . وفيما عدا النجدة التى يعطونها للتشيك ، لم يكن من الممكن لتدخل الحلفاء أن يكون له هدف آخر سوى تدعيم الروس « البيض » ضد حكومة البولشفيك .. ولكن الحكومة الأمريكية كانت قد أبعدت ، مسبقاً ، مثل هذه الإمكانية ، وتحول المشروع الضخم الأولى إلى مجرد مشروع محلى ، كانت مزاياه الاستراتيجية بسيطة .

وكانت اليابان هى المستفيد الرئيسى من العملية . وكانت قد أفادت ،.فى شهر أبريل ١٩١٨ ، من إحدى الحوادث ، ــ وهى قتل إثنين من اليابانيين فى فلاديفوستك ــ ، وأنزلت بعض القوات ، ودون أن تقوم بما هو أكثر من ذلك ، ثم إنتظرت بصبر ، وحتى لا تثير غضب الولايات المتحدة ، الساعة التى سيطلب إليها الحلفاء فيها أن تقدم معونتها ، ومع ذلك ، فإن الرأى العام اليابانى كان غير مستقر ، وكانت الأوساط البرلمانية تخشى من المضاعفات المالية لمثل هذه الحملة ، ولكن العسكريين ورجال الأعمال لم يكونوا يرغبون فى ضياع هذه الفرصة من أجل توجيه التوسع اليابانى فى طريق جديد . وبمجرد الحصول على موافقة الولايات المتحدة ، صدرت الأوامر من أجل التعبئة . ومنذ ١١ أغسطس ١٩١٨ ، كانت ثلاث فرق يابانية قد نزلت إلى فلاديفوستك . وبعد خمسة عشر يوماً ، أشارت الصحف اليابانية إلى ضرورة إرسال إمدادات . والحملة اليابانية ، بدلا من أن تتكون من ٧,٠٠٠ جندى طبقا للمذكرة الأمريكية فى ٧ يوليو ، وصل عددها سريعاً إلى ٧٠,٠٠٠ . ولا شك فى أن هذه القوات لم

تكن بمفردها : فلقد أنزل الأمريكيون ٨,٠٠٠ جندى ، كما أرسل الفرنسون والانجليزى كذلك وحدات صغيرة . ولكن التفوق العددى لليابانيين كان على درجة جعلت الحملة « الدولية » ، ومن الناحية الفعلية ، حملة يابانية .

فما هى الميزات التى تعود على اليابان ؟ لقد مدت ، على مراحل ، إحتلالها على كل الإقليم البحرى ، ثم على كل سيبيريا الشرقية ، وحتى بحيرة بايكال ، ووصلت قواتها الى تشيتا ، عند النهاية القريبة للسكة الحديدية العابرة لمنشوريا ، وإلى مانشولى ، على حدود منغوليا الخارجية ، وفى هذه البلاد ، والتى كانت تفتقر إلى كل شىء ، منذ الثورة الروسية فى أكتوبر ١٩١٧ ، أسرعت اليابان بإحضار السلع ، التى دخلت إلى سيبيريا دون دفع رسوم جمركية ، وسرعان ما إنتشرت الحوانيت . ولذلك فإن المكسب الإقتصادى كان مباشراً ، ولكن السياسة اليابانية كانت ترى ما هو أبعد من ذلك ، فأخذت فى تدعيم الروس « البيض » . وأيدت الحكومة التى كان الأميرال كولتشاق Koltchak قد نظمها فى أومسك ، فى شهر نوفمبر ١٩١٨ ، بمساعدة التشيك ، وحاولت أن تفرض « إشرافها » فى منشوريا الشمالية ، على السكة الحديد الروسية « لشرق الصين » . ولقد إحتجت الولايات المتحدة ، ولكى تمنع اليابان من الإستيلاء على السكة الحديدية ، أسرعت بتسليم إدارتها إلى لجنة دولية ، تحت رئاسة أحد المهندسين الأمريكيين . فأصبحت العلاقات بين الأمريكيين وبين اليابانيين ، وقد إختلط مرها بحلوها ، ولكن هدنة ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، تتم ، ويصل الأمر إلى إسترخاء .

ومنذ ذلك الوقت ، لم يعد هناك سبب لوجود حملة سيبيريا . وكانت قد حققت هدفها المباشر ، مادام الجيش التشيكى قد تم إنقاذه . ولم يعد هناك هدف آخر للإحتلال سوى تدعيم حكومة كولتشاق ضد البلشفيك . ولكن الولايات المتحدة أعلنت ، فى شهر فبراير ، نيتها على سحب قواتها . ومن الطبيعى أن اليابان كانت لا تفكر فى ذلك ، وأعلنت الصحافة اليابانية أن من حق اليابانيين « أن برعوا حسن النظام فى سيبيريا الشرقية » ، وفكرت فى إمكانية الحصول على عقود إمتياز بشأن المناجم ، وفى تنظيم شبكة من السكك الحديدية . وكانت فى واقع الأمر تفكر فى الحصول على « منطقة نفوذ » جديدة

لها على القارة .

ومع ذلك ، فلقد بدأت الصعوبات عند نهاية عام ١٩١٩ . وإنهارت حكومة كولتشاق فى شهر يناير ١٩٢٠ ، وأعطت السياسة اليابانية تأييدها لسيمينوف Semenoff ، الذى حاول أن يجمع الروس « البيض » ، ولكنه فشل فى تكوين حكومة قوية . وقام البولشفيك بدور نشط فى سيبيريا ، وأصدروا الأوامر إلى الأهالى بمقاطعة السلع اليابانية ، وفى شهر أبريل ١٩٢٠ ، تم سحب الوحدات الأخيرة لدول الوفاق ، فما الذى سيفعله اليابانيون ؟ لقد أعلنت الأوساط العسكرية أنه من الضرورى الإحتفاظ بإحتلال سيبيريا ، ولكن الجزء الأكبر من الصحافة كان مترددا . وبدأ الرأى العام اليابانى يعرف أن الحملة ، بدلا من أن تكون مشروعا مفيداً ، قد تحولت إلى مغامرة ، وتهدد بأن تصبح سبباً لصدام يقع مع حكومة البولشفيك ، فى اليوم الذى تتمكن فيه هذه الحكومة من إعادة سلطتها على سيبيريا . وبحثت الحكومة اليابانية عن حل وسط ، فخفضت عدد قوات الإحتلال إلى ٣٠,٠٠٠ جندى ، وقررت بالتالى أمر إخلاء منطقة ما وراء بحيرة بايكال (وهكذا يمكنها أن تؤكد ، فى شهر يناير ١٩٢٠ ، بأنه ليست لديها طموحات إقليمية فى سيبيريا) ، ولكنها حاولت أن تحتفظ بالمقاطعة البحرية ، وتعد فى نفس الوقت بأنها سوف تجلو عنها حين تتم سيادة النظام ، وليس هناك من شك فى أن الموقف كان صعباً ، وكان ضعيفاً فى نفس الوقت . ولكن مما لا شك فيه كذلك أن اليابان قد تركت قطعة هامة من قطع الشطرنج ، إلى الأمام ، وأنها كانت لا تزال تأمل فى أن تحتفظ بها هناك . فإذا ما تمكنت من أن تحتفظ بفلاديفوستك ونيكولايفسك ، فإنها ستصبح سيدة على كل المناطق الساحلية ، من مصب نهر آمور حتى خليج بيتشيلى ، ولن يتأخر « ظهير » هذه السواحل عن أن يقع من جديد تحت سيطرتها . ومع كوريا ، ومنشوريا كلها والمقاطعة البحرية ، سيكون لإمبراطورية اليابان ، على القارة ، ممتلكات شاسعة ، يسكنها ما يقرب من ٥٠ مليون نسمة ، وسيكون ذلك ميزة حاسمة بالنسبة لقوة اليابان .

بعض المراجع

CHENG	Le problème diplomatique du Pacifique. Paris, 1933
LA FARGUE,	Th., China and the World War. (Stanford Univ. 1937)
PINGAND, A	, Histoire diplomatique de la France pendant la Grande - Guerre. Paris. 1937
PRICE,	The Russo - Japanese Treaties of 1907-1916 (Baltimore, 1933)
ISHIT,	Diplomatic commentaries Baltimore, 1936
LANSING,	Robert, War memoirs Indianapolis, 1935
HOSHEIN	Tohen, Etude sur les relations de la Chine et du Japon de 1871 à nos jours. Paris. 1921

الفصل العشرون

« ضربة التوقف » للتوسع اليابانى

كانت لليابان ، عند نهاية الحرب العالمية ، وضعية فى صالحها تماما . فليس فقط أنها كانت تحتفظ بمناطق لها أهمية كبيرة ، ـــ إقليم شانتونج والمقاطعة البحرية ـــ ، وأنها كانت تأخذ أهمية متزايدة ومتفوقة على حكومة بكين ، بل إنها علاوة على ذلك تخلصت من العقبات التى كان فى وسعها أن تجعل بعض الدول العظمى الأوربية تعارض سياستها : فألمانيا ، المهزومة ، لم يعد لها دور بعد ذلك فى الشرق الأقصى ، وروسيا السوفيتية ، والتى كانت فريسة للحرب الأهلية ، كانت قد فقدت ، ولفترة ، كل قوة توسعها . وبريطانيا العظمى كانت ، بلا شك ، ستتمكن من أن تستعيد نشاطها فى الصين وتبذل مجهوداً من أجل تدعيم مصالحها التجارية ، ولكنها كانت ، بعد أزمة الحرب العالمية ، فى حاجة إلى راحة وكانت ترغب فى تحاشى الصعوبات . وكان فى وسع الولايات المتحدة ، وحدها ، والتى كانت قوتها قد زادت بمشاركتها الحاسمة إنتصار دول الوفاق ، والتى كانت قوتها الإقتصادية ، وقوتها المالية فى أوجها ، أن تعرقل السياسة اليابانية . وكان من شبه المؤكد أن يعود ظهور تلك العداوة اليابانية الأمريكية ، والتى كانت حدتها قد خفت قليلا ، ومؤقتا ، بإتفاقية لانسينج ـــ إيشى ، وذلك من اللحظة التى تسمح قبل نهاية الصدام الأوربى بأن تستعيد الولايات المتحدة حرية عملها فى الشرق الأقصى . وكانت حكومة واشنطون ترى أن اليابان قد حققت « أرباح حرب غير معقولة » ، وترغب فى أن توجه لهذه السياسة اليابانية « ضربة توقف » . وكانت هذه إمكانية ، وكانت اليابان قد تنبأت بها ، وكانت قد حاولت أن تواجهها بالتسويات التى كانت قد عقدتها فى أثناء الحرب ، والتى كان بعضها لا يزال موجوداً . فهل كان هذا كافياً من أجل حمايتها ضد عودة هجوم سياسة الولايات المتحدة عليها .

١ – مؤتمر الصلح :

فى تسوية السلم العام ، كانت هناك مسألتان تهمان اليابان بشكل مباشر :

مسألة الجزر الألمانية فى المحيط الهادى ، ومسألة « الحقوق والمصالح » الألمانية فى شانتونج . ولقد تمت تسوية الأولى بدون صعوبة ، فحصلت اليابان ، وبإسم « الإنتداب » ، على الجزر الألمانية التى كانت قد إحتلتها فى شهر أكتوبر ١٩١٤ ، أى جزر مارشال ، وكارولينا ، وماريان ، وفيما عدا جزيرة ياب ، والتى تم التحفظ على مستقبلها. وأما المسألة الثانية ، فإنها تسببت فى مناقشات طويلة .

وكانت الصين ، مثلها فى ذلك مثل اليابان ، ممثلة فى مؤتمر الصلح ، مادامت قد أصبحت ، منذ عام ، ١٩١٧ ، فى حالة حرب مع ألمانيا . وكان وفدها قد تم أختياره ، وبإتفاق مشترك ، من جانب حكومتى بكين وكانتون ، واللتين كانتا ، وطبقاً لنصيحة الولايات المتحدة ، قد إتفقتا على عقد هدنة عند نهاية شهر نوفمبر ١٩١٨ .

وفى الصين ، كانت حكومة بكين ، ومجموعة الجنرالات التى كانت قد حصلت من اليابان ، فى أثناء الأشهر السابقة ، على نجدة مالية لم يكن فى وسعهم أن يحتفظوا بالسلطة بدونها ، يميلون إلى البحث عن إتفاق مع اليابان وإلى تسوية مسألة شانتونج ودياً ، ولكن الرأى العام الصينى ، ــ وهو رأى الطلاب والتجار ــ ، فإنه كان مغادياً للنفوذ اليابانى . ولم يكن المثقفون الشبان قد نسوا المطالب « الواحدة والعشرين » ، كما كان التجار ، والذين إضيرت مصالحهم نتيجة للحرب الأهلية ، يشكون فى أن الجنرالات كانوا يرغبون فى التودد إلى اليابان ومراعاتها ، ولمجرد إعتمادهم على تأييدها من أجل الإحتفاظ بالسلطة . وكان الوفد الصينى فى مؤتمر الصلح ، ــ والذى كان أكثر أعضائه نشاطاً هما إثنان من الدبلوماسيين الشبان ، اللذين كانا قد تكونا ثقافياً فى الجامعات الأمريكية ، ولنجتون كو Welington Koo ، وزير الصين فى واشنطون ، والفريد سزى Alfred Sze ، وزير الصين فى لندن ، وكذلك أحد الوزراء الجمهوريين السابقين فى عام ١٩١٢ وهو وانج C.T. Wang ، وهو خريج كذلك للجامعات الأمريكية ، ــ مؤيدين إلى حد كبير من جانب حركة الرأى العام هذه ، وبشكل يجعلهم مستقلين عن حكومة بكين . وكان الوفد يرغب فى أن يعتمد على مبادىء الرئيس ويلسون من أجل تقديم برنامج واسع : الحصول على أن تقوم اليابان بإعادة إقليم كياوتشيو المؤجر دون شروط ، وأن يطلبوا الى الدول العظمى

المنتصرة إلغاء المعاهدات الصينية اليابانية لعامى ١٩١٥ و ١٩١٨ ، والتى كانت قد فرضت ، كما ذكروا ، على الحكومة الصينية بواسطة « العنف »[1] ، وكذلك أيضا أمر المطالبة للصين « بالمساواة فى الحقوق » مع كل الدول العظمى ، أى إلغاء المعاهدات التى كانت قد أنشأت نظام الإعفاءات القضائية ، ومنحت للأجانب « تنازلات » ومناطق نفوذ وألغت الإستقلال الذاتى الجمركى . فهل كان من الحكمة أن يفرضوا ، ومنذ البداية ، قائمة بالمطالب ، كانت تمس بمصالح كل الدول العظمى ، بدلا من تركيز المجهود على مسألة شانتونج ؟ لا شك فى أن الوفد الصينى كان قد خضع لرغبة إرضاء الرأى العام الصينى ، ونجح فى ذلك ، إذ أن برنامجه قد أيقظ آمالا ضخمة لدى المثقفين الشبان ، وإن كان ذلك قد أدى إلى زيادة تعقيد مهمتهم .

وكانت لليابان حقوق ، وكان فى وسعهما كذلك ألا توافق على إعادة التعرض لسريان معاهدتى ١٩١٥ و ١٩١٨ ، خاصة وأن هذه الإتفاقيات كانت جوهرية بالنسبة للمحافظة على وضعيتها فى منشوريا . ومن جانب آخر ، فإذا كانت الولايات المتحدة قد إكتفت ، فى شهر نوفمبر ١٩١٧ ، بأن تقرر « المصالح الخاصة » لليابان فى بعض مناطق من الصين ، ودون أن تحددها ، — فإن بريطانيا العظمى وفرنسا كانتا قد إعترفتا ، وبكل وضوح ، وبالإتفاقيات السرية فى شهرى فبراير ومارس ١٩١٧ ، بحقها فى أن تصبح وريثة ألمانيا فى شانتونج . ولذلك فإن موقفها كان قوياً . ومما لا شك فيه أنه كان لا يرضيها أن تجبر على أن تقف موقف الدفاع عن نفسها أمام الدول العظمى ، بينما كانت قد عملت على محاولة تحاشى كل تدخل ، من جانب « الغربيين » ، بينها وبين الصين ، وكانت كذلك مصممة كل التصميم عللى ألا تقبل حلا وسطاً ، قد يعطى للتسوية شكل تحكيم . ومن جانب آخر ، لم تكن قد إدعت أن من حقها أن تحتفظ وإلى مالا نهاية ، بكياوتشيو ، ولكنها أكدت أنه من الواجب أن تنقل إليها معاهدة الصلح « كل المصالح الألمانية » فى شانتونج ، وبعد ذلك ، تقوم بإعادتها للصين ، وبالشروط الموضوعة فى إتفاقيات ٢٥ مايو ١٩١٥ .

---

(١) كان الوفد قد اقتصر فى أول الأمر على طلب الغاء شروط معاهدة عام ١٩١٥ ، والمتعلقة بشانتونج ، ولكنه رأى أنه يمكنه أن يطلب ، فى شهر أبريل ١٩١٩ ، الالغاء الكامل لمعاهدتى ١٩١٥ ، ١٩١٨

٢ – مسألة شانتونج :

ولم تكن لدى الدول العظمى نية الإحاطة بمجموع المسألة الصينية . ومن هذا البرنامج الواسع ، والذى قدمه ولنجتون كو وزملاؤه ، أبعد كليمانصو فى الحال ، وبصفته رئيساً لمؤتمر الصلح ، المسائل الخاصة « بالمساواة فى الوضعية » ، وأرسلها لكى تدرس عن طريق عصبة الأمم المقبلة . ولذلك فإن المسألة الصينية اليابانية وحدها هى التى ظلت مدرجة فى جدول أعمال المؤتمر .

وفى شهر أبريل ١٩١٩ ، جاءت ، مسألة شانتونج أمام « مجلس الأربعة »[1] . وكانت كل آمال وفد الصين معلقة على الولايات المتحدة . وكان الرئيس ويلسون لايثق فى اليابان ، وهو الذى رأى أنها قد إنتهكت تعهداتها ، بأن أرسلت إلى سيبيريا قوات تبلغ عشرة أضعاف ما كان قد تم الإتفاق عليه ، وكان يعرف أن الأوساط السياسية الأمريكية كانت تهتم ، وبدرجة كبيرة ، بالمسألة الصينية اليابانية ، وأن المعارضة البرلمانية كانت تأخذ عليه ، وبمرارة ، أنه قدم تنازلات لليابان ، وأخيراً ، فإنه كان مرتبطاً بمبادئه الخاصة به ، « وبنقطة الأربعة عشر » والتى كانت قد أعلنت حق الشعوب فى أن تقرر مصيرها بحرية ، وبالسياسة التقليدية للولايات المتحدة ، والتى كانت قد أكدت دائما ضرورة المحافظة على « السلامة الإقليمية » لإمبراطورية الصين . ـــ ولكنه لم يكن فى وسع بريطانيا العظمى وفرنسا أن تتبرءا من التعهدات السرية التى قطعاها على نفسيهما حيال اليابان فى بداية عام ١٩١٧ ، ولم تكونا تفكران فى ذلك ، خاصة وأنهما كانتا ، ولأسباب أخرى ، ـــ مثلا تقسيم المستعمرات الألمانية السابقة ـــ ، تنويان الأستناد إلى التسويات ، التى كانت قد عقدتها مسبقاً فيما بينها . وبطلب من كليمانصو ، تم إبلاغ المؤتمر بنصوص هذه الإتفاقيات السرية ، فى ٢٨ يناير ١٩١٩ . وإذا ماقام مندوبى فرنسا وبريطانيا بالطعن فى قيمة الوعود المعطاة لليابان ، فإن ذلك كان سيضعف مركزهما فى مناقشة مسائل أخرى . ولذلك فإنه ، فى المسألة الصينية اليابانية ، لم تكن بريطانيا العظمى وفرنسا تشاركان وجهات نظر الولايات المتحدة .

(١) بالفعل أمام (مجلس الثلاثة) اذ أن أورلاندو Orlando رئيس الوزراء الايطالى ، كان قد انسحب ، نتيجة للصعوبات الخاصة بمسألة فيومى .

ومن وجهة النظر القانونية ، تركز الخلاف بنوع خاص حول نقطة معينة : فهل سيكون أمر إعادة « الحقوق والمصالح الألمانية فى شانتونج » إلى الصين بطريق مباشر ، أو بطريق غير مباشر ؟ فإذا ما قررت معاهدة الصلح أن تكون الإعادة بطريق مباشر ، فإن الصين سوف تستعيد وبدون شروط « الإقليم المؤجر » ، وكذلك السكك الحديدية ، وعمليات إستغلال المناجم ، موضوع الإتفاق الصينى الألمانى فى عام ١٨٩٨ ، وبالتالى ، فإن المعاهدة الصينية اليابانية عام ١٩١٥ ، وهى التى كانت قد حددت « النظير » الذى تقوم الصين بدفعه من أجل الحصول على إعادة حقوقها الإقليمية فى منطقة شانتونج ، سوف تكون بلا معنى ، وعلى العكس من ذلك ، وإذا ما كانت إعادة الحقوق بطريق غير مباشر ، أى فى حالة إعطاء معاهدة الصلح لليابان كل الميراث الألمانى ، ومع وعد بإعادتها بعد ذلك للصين ، فإن هذا يعنى ضمناً أنه يمكن لليابان أن تفرض شروطها على حكومة الصين .

ولقد أصر الوفد اليابانى على أن المسألة مسواة ، مادامت حكومة الصين قد وافقت ، فى عام ١٩١٥ ، على أن تكون هذه الإعادة بطريق غير مباشر مع كل مايترتب على ذلك . ورد الوفد الصينى على ذلك بأن الموقف ، منذ عام ١٩١٥ ، كان قد تغير ، إذ أن الصين قد أصبحت دولة محاربة ، ولذلك فإنه يمكنها الآن أن تطلب عملية الإعادة بطريق مباشر ، للحقوق والمصالح الألمانية[1] . ورد اليابانيون على ذلك بأنهم هم الذين أخرجوا الألمان من كياوتشيو ، ولذلك فإنه من الإجحاف بهم ، وبعد هذا المجهود ، أن يتنازلوا عن مكاسبهم هناك ، وبدون نظير .

ولكن قيمة وجهتى النظر ، من الناحية القانونية ، لم تكن هى التى ستقرر مصير هذه المناظرة . وكانت المسألة الفعلية تتلخص فى معرفة ما إذا كان الرئيس ويلسون يرغب أو لا يرغب فى أن يفرض على اليابان وجهات نظره . ولكن الرئيس كان يرغب ، وقبل كل شىء ، فى أن يكمل خطته بشأن إنشاء عصبة الأمم . وفى مناقشة ميثاق العصبة ، كان الوفد اليابانى قد حاول أن يضع توصية

(١) السرد الكامل لهذه المفاوضات موجود فى كتاب LAFARGE الذى اطلع على الوثائق الخاصة بالمداولات فى مجلس الأربعة من الارشيفات الامريكية .

تنص على أنه من الواجب على كل الدول أعضاء العصبة أن تتخلى عن تطبيق القوانين والإجراءات الخاصة « بالتميز » ، وعلى أساس الإختلاف فى الجنس والعنصر ، وكان ويلسون ، وبالإتفاق مع الوفد البريطانى ، قد أبعد هذه التوصية ، والتى كانت ستجبر الولايات المتحدة وأستراليا على قبول هجرة العناصر الصفراء ، وبدون تحديد . وإذا كان الوفد الأمريكى ، بعد إنزاله هذا الفشل باليابان ، ينزل بها هزيمة أخرى فى مسألة شانتونج ، ألم يكن من المنتظر أن تقوم حكومة اليابان برفض إنضمامها إلى ميثاق العصبة[1] ؟

وفى ٢٢ أبريل قدم الوفد اليابانى مشروعاً للصياغة يتطابق مع وجهة النظر التى دافع عنها . وأضاف أنه لا يقبل أى تأجيل للمسألة ، وأنه فى حالة عدم حصوله على إرضاء ، لن يتمكن من التوقيع على معاهدة الصلح . وذكر لويد جورج تلك الظروف التى أخذت فيها بريطانيا العظمى وفرنسا تعهدات مجددة تجاه اليابان . وذكر أن تطالب بميراث ألمانيا فى شانتونج . ولذلك فإنه لم يكن أمام الصين سوى أن تختار بين حلين : الموافقة على أن تظل « الحقوق والمصالح » الألمانية فى أيدى اليابان ـــ أو أن تحصل من اليابان على أن تعيدها اليها ، وبالشروط التى حددتها الإتفاقات الصينية اليابانية فى شهر مايو ١٩١٥ . فما الذى يفضله وفد الصين ؟ وأجاب ولنجتون كو أن كلا من الحلين لا يمكن قبوله . ولكن الرئيس ويلسون وضع نفس المشكلة أمام وفد الصين : فأعلن أنه من غير الممكن إعتبار التعهدات التى قطعت فى أثناء الحرب على أنها ملغاة . ولكى يهدىء الوفد الصينى ، جعله يأمل فى أن عصبة الأمم المقبلة ، وبدافع من الولايات المتحدة ، سوف تلغى كل الميزات التى حصلت عليها الدول العظمى الأجنبية فى الصين . وبالإجمال ، فإنه طلب إلى وفد الصين التسليم .

وهكذا نجد أن الرئيس ويلسون قد تخلى عن الوفد الصينى ، ومع ذلك فإن هذا الوفد قد حاول ألا يفقد كل شىء . فمعاهدة الصلح ، ألا يمكنها أن تقرر ضرورة إعادة اليابان للصين ، هذه « الحقوق والمصالح » فى إقليم شانتونج ، فى تاريخ

---

(١) ليس هناك دليل مباشر على أن موقف ويلسون كان قد تحدد نتيجة لمثل هذا الخوف ولكن هذا التفسير مرجح ، وعلى أى حال ، فإن الوفد اليابانى قد أشار الى امكانية رفض الانضمام الى ميثاق عصبة الأمم .

محدد ، ـــ بعد فترة عام ـــ ، وفى نظير مجرد تعويض مالى ؟ وبهذه الطريقة ، تصبح الشروط المفروضة باتفاقيات شهر مايو ١٩١٥ ملغاة ! ورأى ويلسون ، ودون أن يأخذ لحسابه كل هذا الاقتراح الصينى الجديد ، أنه سيكون من الممكن أن يحصل على الأقل على تخفيف حدة هذه الشروط . ولكن الوفد اليابانى رفض كل حل وسط ، وهدد بأن يعود ، إذا لم يحصل على إرضاء فى ذلك ، إلى توصيته بالنسبة لميثاق عصبة الأمم بشأن « عدم المساواة » أو « التميز » العنصرى ، وكرر أنه سوف يرفض ، إذا ما لزم الأمر ، التوقيع على معاهدة الصلح ولم يصر الرئيس ويلسون على الموضوع أكثر من ذلك .

وفى ٣٠ أبريل ١٩١٩ ، أقر مجلس الأربعة الذى أقترحته اليابان ، وهذا النص هو الذى سوف يمثل ، فى معاهدة فرساى ، المواد ١٥٦ و ١٥٧ : فتذكر الفقرة الرئيسية أن ألمانيا « تتنازل » فى صالح اليابان ، عن كل الحقوق ، والميزات ، ـــ وبخاصة تلك التى تتعلق باقليم كياو تشيو ، السكك الحديدية ، والمناجم والكابلات البحرية ، ـــ والتى حصلت عليها طبقاً للمعاهدات التى عقدتها مع الصين فى ٦ مارس ١٨٩٨ وعن كل التسويات الأخرى المتعلقة بإقليم شانتونج » .

ولقد حاول الوفد الصينى بعد ذلك ، وبلا جدوى ، فى ١٤ مايو ١٩١٩ ، أن يحصل على أن يقرر مؤتمر الصلح إلغاء إتفاقيات شهر مايو ١٩١٥ : ذلك أن مجلس الأربعة وجد أنه ليس له أن يناقش هذه المسألة ، وأحالها إلى أن تفحص عن طريق عصبة الأمم المقبلة . وهكذا نجد أن الصين قد ظلت بمفردها فى مواجهة اليابان . ولا شك فى أن حكومة اليابان قد أكدت ، وفى أثناء المداولات ، أنها سوف تعيد للصين « الحقوق والإمتيازات » التى أصبحت لها طبقاً لمعاهدة السلام ،[1] ولكنها إحتفظت بكل حقوقها من أجل أن تفرض شروطها ، أى أن تحصل على تطبيق إتفاقيات ٢٥ مايو ١٩١٥. وكان هذا إنتصاراً كاملا لوجهة النظر اليابانية ، التى نجحت فى أن تتحاشى أمر تدخل الدول العظمى الغربية فى تسوية العلاقات الصينية اليابانية ، ـــ كانت كارثة بالنسبة للصين ، والتى رفض

---

(١) كون هذا الوعد هو موضوع « يابانى » وإن كان هذا التصريح لم يرفق بمعاهدة الصلح .

وفدها أن يوقع على معاهدة الصلح ، ــ وفشلا واضحاً بالنسبة للسياسة الأمريكية فى الشرق الأقصى .

٣ – ردود الفعل فى الصين ، وفى الولايات المتحدة :

ولكن الإنتصار اليابانى لم يكن قوياً ، لأنه تسبب ، ليس فقط فى الصين ، ولكن كذلك فى الولايات المتحدة ، فى نشوب حركات رد فعل متحمسة .

فبعد الآمال الضخمة التى كانت المطالب التى قدمها الوفد الصينى إلى مؤتمر الصلح قد أيقظتها عند المثقفين الصينيين الشبان ، لم يكن مثيراً للدهشة أن يقابل الفشل الكامل لهذا البرنامج بالوجوم . ولكن هذا الشباب ، ــ وهذا يمثل عنصراً جديدا فى تاريخ الصين ــ ، لم يقنع بمجرد التعبير عن خيبة آماله بالكلمات . ففى يوم ٤ مايو ١٩١٩ ، قامت الآف عديدة من طلاب جامعة بكين بتنظيم مظاهرة من أجل الاحتجاج على قرارات المؤتمر . ولم يهاجموا ممثلى الدول العظمى ، بل قاموا بمهاجمة أعضاء حكومة بكين ، التى كانت نفذت سياسة « التعاون » مع اليابان ، والتى كانت قد عقدت الإتفاقات العسكرية والمالية فى عام ١٩١٨ . فتم تخريب دار تساو جولين ، وزير المواصلات ، وإشعال الحريق فى دار وزير الصين فى طوكيو . وحين قامت الشرطة بإلقاء القبض على بعض المتظاهرين ، قامت جمعيات التجار، فى شنغهاى وفى المدن الكبرى الواقعة فى منطقة يانج تسى ، بالمطالبة بإخلاء سبيلهم ، وحصلوا على ذلك . ولما قاومت الحكومة وظل الوزراء الذين يطالبون باستقالتهم باقين فى أماكنهم ، زادت حركة الهياج : عمليات مقاطعة السلع اليابانية فى شنغهاى ، وإضراب تام للطلاب ، ثم للتجار ، فى مناطق يانج تسى وتيان تسين ، وحتى إضراب لعمال الموانى ، على أرصفة الموانى الكبرى . وفى يوم ١٠ يونيو ، إستقالت الوزارة ، ولأول مرة منذ عام ١٩١٢ ، تمكنت ، إحدى حركات الرأى العام من أن تفرض رغبتها على الرجال الذين كانوا يحتفظون بالسلطة . ولأول مرة كذلك ، ظهرت المشاعر الوطنية الصينية بشكل قوى . وإذا كانت هذه الاحتجاجات قد إنعطفت فى أول أمرها ضد اليابان ، فإن ذلك كان حدثاً له دلالته .

وكان الرأى العام الأمريكى لا يوافق على التنازلات التى كان الرئيس ويلسون قد

قدمها لليابان . ففى الصحافة ، كانت الإنتقادات عنيفة منذ شهر مايو ١٩١٩ : فذكرت أنه لم يكن من الممكن القنوع بقبول « الإسفاف » الذى يقوم به اليابانيون ، وتركهم يستولون على شانتونج ، وإذا كانت الحجج متطرفة ، وحتى مجحفة ، ـــ إذ أن معاهدة فرساى أعطت فقط لليابان الحقوق التى كانت لألمانيا من قبل ، وحافظت بالتالى على سيادة الصين على مجموع أراضيها ـــ ، فإن هذا لم يكن أمراً هاماً . وإنضمت بعض الصحف ، والتى كانت أكثر إعتدالا فى المعتاد ، لهذه الحملة . وفى مجلس الشيوخ ، أصبحت مسألة شانتونج أحد الموضوعات الرئيسية التى تستخدمها المعارضة من أجل العمل على إفشال سياسة ويلسون . وحين بدأت لجنة الشئون الخارجية ، فى مجلس الشيوخ ، يوم ١٩ أغسطس ١٩١٩ ، المناقشة الأولى ، مع الرئيس لمعاهدة فرساى ، كانت المسألة الصينية هى التى تشغل وحدها ، نصف الإجتماعات . وذكر السناتور بورا Borah أن الحل الذى أعطى للخلاف الصينى اليابانى كان عملية « مساومة مخجلة » . ورأى السناتور لودج Lodge أن ويلسون قد « سلم » أمام اليابان ، هذه الدولة التى تمثل « ألمانيا الجديدة العسكرية الشرقية » : فالسياسة اليابانية ترغب فى « إقفال السوق الصينى » فى وجه الولايات المتحدة ، وسرعان ما تقوم « بتهديد أمن العالم » ، وسوف تجبر الأمريكيين على أن يحاربوا ، « من أجل المحافظة على الحضارة » . ولقد إعترف الرئيس فى أثناء حملة الخطب التى قام بها فى شهر سبتمبر (والتى إصيب فى أثنائها بمرض الشلل) بأن مسألة شانتونج لم تتم تسويتها حسب ما كان يرغب . ولكن ، ما الذى كان فى وسعه أن يقوم به ؟ لقد أيدت بريطانيا العظمى وفرنسا ، اليابان ! وكان أعداء المعاهدة يحاولون فى ذلك الوقت الرجوع فى القرار الذى كان قد تم إتخاذه . فكيف كان فى وسعه أن يجبر اليابان على أن تتنازل عن حقوقها ، دون أن يحارب ؟ ـــ ولكن ويلسون لم يكن يحظ حتى بتأييد معاونيه القريبين : فنجد أن وزير خارجيته لانسينج يذكر فى خطابه أمام لجنة مجلس الشيوخ ، أنه يأسف لأن الرئيس قد سلم شانتونج لليابان ، ولقد ذكر لانسينج أنه إذا كان قد صمد ، فإن اليابان كانت رغم ذلك ستوافق على إنضمامها إلى ميثاق عصبة الأمم . ولذلك فإن العملية قد إسيء تناولها ، وإنتصر فيها أعداء الرئيس ، وكان من بين « التحفظات » التى ترغب

لجنة مجلس الشيوخ الأمريكى فى أن تخضع لها عملية التصديق على معاهدة شهر نوفمبر ١٩١٩ ، وهى السادسة ، وكانت تنص على أن « الولايات المتحدة تسحب موافقتها على مواد ١٥٦ و ١٥٧ وتحتفظ لنفسها بكل حرية العمل فى كل ما يتعلق بأى خصام يمكنه أن ينشأ بشأن هذه المواد بين جمهورية الصين وبين اليابان » .

ولقد تسبب رفض الرئيس رفض الموافقة على هذه التحفظات فى رفض مجلس الشيوخ للمعاهدة (١٩ مارس ١٩٢٠) ، ولذلك ، فإن الولايات المتحدة قد حلت نفسها من التعهدات التى كان الرئيس ويلسون قد وافق عليها بشأن الشرق الأقصى . ولقد ساعدت هذه الحالة الجديدة على مقاومة الصين لسياسة اليابان . وبدأت هذه الإحتجاجات الأمريكية فى أن تتسبب ، فى اليابان ، فى نشأة قلق عميق ، وفى وضع الصعوبات أمام حكومة طوكيو ، التى شعرت أنها معزولة . وفى يوم ٣ أغسطس ١٩١٩ ، أكد الكونت أوشيدا Uchida ، وزير الخارجية ، أنه مستعد لكى يتفاوض مع الصين ، وأن يعيد إليها أراضى كياو تشيو ، ودون أن يطالبها بكل البديل الذى نصت عليه إتفاقيات شهر مايو ١٩١٥ : فقد طالب فقط بأن تشكل فى كياو تشيو « منطقة إمتياز » دولية (وليست يابانية) ، وأن تكون إدارة عملية السكك الحديدية فى شانتونج عن طريق شركة صينية يابانية . وكرر ، فى ١٩ يناير ١٩٢٠ عروضه . ولكن بدون جدوى : ذلك أن الطلبة الصينيون ، الذين تجمعوا فى إتحاد وطنى ، أخذوا قراراً ضد كل مفاوضة ، وبدأ التجار حركة مقاطعة للسلع اليابانية . وفى بكين ، كانت البرقيات التى تطالب الوزارة برفض التفاوض ، ترد بالمئات .

أما الحكومة الصينية ، فإنها لم تجرؤ على تحدى الرأى العام : ولذلك فانها قررت أن ترفض ، فى ٢٣ مايو ١٩٢٠ ، العرض اليابانى .

٤ – كوريا وسيبيريا الشرقية :

فى خلال الأشهر التى كانت تفصل بين رفض مجلس الشيوخ الأمريكى لمعاهدة فرساى ، وبين الوصول إلى السلطة ، وبعد الانتخابات الرئاسة لعام ١٩٢٠ ، للرئيس هاردينج Harding ، لم تعد السياسة الخارجية للولايات

المتحدة ، فى الشرق الأقصى ولا فى غيرها من المناطق ، تتميز بمبادرات هامة . وجاء مرض ويلسون ، ثم الفشل الإنتخابى الذى أصاب حزبه ، لكى يشرح تماماً مثل هذا التحفظ . ومع ذلك ، فإن علاقات الولايات المتحدة مع اليابان ظلت صعبة ، وظل الأمريكيون يراقبون ، بعدم ثقة ، أحداث وحركات الحكومة اليابانية ، وكانت ثلاثة مسائل بنوع عام ، ــ هى كوريا ، وسيبيريا وجزيرة يات ، ــ تحافظ على هذا الهياج .

وفى كوريا ، كانت الأوساط المعادية للسيطرة اليابانية قد رأت فى مبادىء الرئيس نقطة إرتكاز ممكنة بالنسبة لمطالبهم ، وكانوا قد أرسلوا وفد إلى باريس ، لكى يحاول أن يقدم لمؤتمر الصلح ، قائمة بمطالبهم ، ولكن الحكومة اليابانية كانت قد عارضت ، بطبيعة الحال ، لأية محاولة لفحص مذكرة الوفد الكورى . وجاءت وفاة إمبراطور كوريا السابق ، فى شهر فبراير ١٩١٩ ، والذى كان منذ خمسة عشر عاماً شبه سجين فى أيدى اليابانيين ، كفرصة لخروج مظاهرات ضخمة فى كثير من مدن كوريا . وفى أول مارس ١٩١٩ ، قام أصحاب هذه الحركة بنشر « بيان للإستقلال » ، وطالبوا بحق الشعب فى حرية أن يقرر مصيره ، وبعد شهر من ذلك ، كانت « كوريا كلها فى حركة ثورة » : ففى ٥٧٩ مدينة أو قرية ، كانت تقارير الحاكم العام تشير إلى وقوع إضطرابات أو هجمات على مكاتب البريد ، والمدارس اليابانية ، ومراكز الدرك .

ولقد كانت حركة القمع وحشية ، وكانت الشرطة اليابانية والجيش قد أطلقت النار على المتظاهرين ، وقتلت المئات الكثيرة ، ثم قامت ، فى خلال فترة ثلاثة أشهر ، بإلقاء القبض على ٢٩,٠٠٠ ، إحتفظت من بينهم بما يقرب من خمسة آلاف . ومع ذلك ، فإن الحكومة اليابانية قامت ، فى شهر أغسطس ١٩١٩ ، بوضع حد لأعمال العنف هذه ، وأبدلت الحاكم العام . ولكن البلاد ظلت فى حالة غير طبيعية . وكان أعضاء البعثات الدينية الأمريكية ، وكانوا عديدين فى كوريا ، قد إحتفظوا بالرأى العام الأمريكى متيقظاً ، وهاجموا طرق السياسة اليابانية .

وفى سيبيريا الشرقية ، وبخاصة فى المقاطعة البحرية ، كانت الحكومة اليابانية قد حافظت على إحتلالها العسكرى ، بعد سحب الوحدات الأمريكية . وهذا

الإحتلال ، إمتد كذلك إلى الجزء الشمالى من جزيرة سخالين ، والذى كانت معاهدة عام ١٩٠٥ قد تركته لروسيا . وكان ذلك ، كما ذكر اليابانيون ، هو إحتلال « مؤقت » . وكانت حكومة الولايات المتحدة قد أرسلت ، فى شهر نوفمبر ١٩١٩ ، بإحتجاج إلى طوكيو ، ولكن اليابان أعلنت ، فى ٣١ مارس ١٩٢٠ ، أنه لا يمكنها أن تسحب قواتها مادام أمن الرعايا اليابانيين المقيمين فى هذه الأراضى[1] لم يكن قد أصبح مضموناً . وفى الواقع ، يبدو أن الحكومة اليابانية لم تكن تفكر بعد فى عملية ضم ، ولكن فى إنشاء « دولة تخوم » ، يمكنها أن تضم الأقاليم الثلاث الواقعة على ساحل سيبيريا .

وسرعان ما أصطدمت هذه السياسة ، والتى كانت هى سياسة العسكريين ، وإن كانت قد بدت على أنها خطيرة بالنسبة للأوساط الليبيرالية فى الدايت اليابانى ، بصعوبات كبيرة ، ففى شهر ديسمبر ١٩٣٠ ، تشكلت حكومة بلشفية « لجمهورية الشرق الأقصى » ، فى تشينا ، فى سيبيريا الشرقية ، وحاولت أن تمد سلطتها حتى فلاديفوستك ، وأعلنت ، فى شهر فبراير ١٩٢١ ، عن رغبتها فى أن تطرد « تماما جيش الإحتلال الأجنبى » ، وكانت جمهورية الشرق الأقصى ، من حيث المبدأ ، مستقلة عن موسكو ، ولذلك فإن دوافع حكومة تشيتا لم تكن تؤثر إذن فى مسئوليات الحكومة السوفيتية ، وإن كان هذا الإستقلال لم يكن سوى مظهرياً .

ويبدو واضحاً أن الحكومة اليابانية كانت تعلم ، منذ شهر أبريل ١٩٢١ ، أنها لن تتمكن من الإحتفاظ « بدولة التخوم » . وبدأت الصحافة فى التنبؤ بإمكانية الجلاء ، ولكن دون أن تحدد لها وقتاً . وفى شهر ستمبر ١٩٢١ ، وافقت اليابان على أن تتفاوض مع جمهورية الشرق الأقصى . وفى مؤتمر عقد فى دالنى ــ الميناء التجارى لشبه جزيرة لياو تونج ــ طالب مندوبو حكومة تشيتا رسمياً بسحب القوات اليابانية ، وذلك فى نفس الوقت الذى عرضوا فيه على اليابان إشراكها فى عملية إستغلال الموارد المنجمية فى سيبيريا ، ولكن المندوبين اليابانيين رفضوا إمر الجلاء التام . وكانوا يرغبون على الأقل فى الإحتفاظ بالجزء

(١) قدرت الصحافة اليابانية عدد اليابانين والكوريين وبين المقيمين فى منطقة احتلال الجيش اليابانى بثمانية الاف ، وكان الكثيرون من بينهم من التجار الذين كانوا قد تبعوا جيش الاحتلال .

الشمالى من سخالين . وفشل المؤتمر ، وإستمر الإحتلاف « المؤقت » ، ـــ ولمدة ثلاث سنوات بعد نهاية الحملة المشتركة للحلفاء . وأظهرت الصحافة الأمريكية نفاذ صبرها .

وأخيراً ، فإن مسألة جزيرة ياب ، والتى كانت قد تركت معلقة وقت إنعقاد مؤتمر الصلح ، لم تكن قد وجدت حلا بعد ، وكانت هذه الجزيرة ، التى تقع عند الطرف الغربى لأرخبيل كارولينا ، وعلى بعد ١,٥٠٠ كيلو متر تقريباً من الفلبين ، نقطة إلتقاء للكابلات البحرية . وكان هذا هو السبب الذى جعل الولايات المتحدة تطلب ضرورة وضعها تحت إدارة دولية . وكانت اليابان ، وبصفتها مستفيدة من وضعية الإنتداب على جزر كارولينا ، وكذلك على كل الممتلكات الألمانية السابقة فى المحيط الهادى شمال خط الإستواء ، ترغب فى أن تتبع جزيرة يات نفس مصير الأرخبيل . ولقد حصلت ، فى شهر فبراير ١٩٢١ ، من مجلس عصبة الأمم على قرار فى صالحها . ولكن الولايات المتحدة أعلنت أنه لا يمكن لمجلس العصبة أن يتصرف فى الجزيرة دون موافقتها .

وكان هذا التوتر للرأى العام الأمريكى ، يشعل فى كاليفورنيا ، ومن جديد ، ذلك الهياج الموجود ضد المهاجرين اليابانيين ، فصدر فى ٢ نوفمبر ١٩٢٠ قانون فى هذه الولاية ، يمنع اليابانيين من الحصول على أرض فيها .

٥ – التسابق البحرى ومؤتمر واشنطون :

علينا أن نفهم الملابسات حتى نفهم الموقف الذى حدث فى ربيع عام ١٩٢١ . فكانت الإدارة الجمهورية ، التى وصلت عندئذ إلى السلطة ، ترغب فى أن يكون لها ، فى الشرق الأقصى ، سياسة أكثر صرامة من سياسة إدارة الديمقراطيين ، وأن تعيد بناء هيبة الولايات المتحدة . ورغم أن حمولة الأسطول الأمريكى كانت ضعف حمولة الأسطول اليابانى ، فإنها قررت الإستمرار فى تنفيذ مشروع الإنشاءات البحرية ، الذى كان قد وضع فى أثناء الحرب العالمية . وقامت الحكومة اليابانية بنفس الشىء . ولقد إحتفظ هذا التسابق فى التسلح ، ولدى الرأى العام ، بعصبية متزايدة . وتساءلت الصحف الأمريكية عما إذا كانوا يرغبون فى ترك اليابان « تسود المحيط الهادى » . وفى طوكيو ، أخذت الأوساط

العسكرية فى إصدار نشرات ضد الولايات المتحدة ، وتحدثت عن صدام ممكن . ولكن مخططات السياسة الأمريكية لم تكن لتزيد الأمر سوءاً . فكان يكفيها أن تظهر لليابان أن الولايات المتحدة قد قررت أن تقف فى وجه مشروعاتها . ومن جانب آخر ، كان بعض الجمهوريين فى مجلس الشيوخ لا يرغبون فى السير على سياسة التسابق فى التسليح والتى ستكون لها عواقب ثقيلة من ، الناحية المالية . ولذلك فإن السناتور بورا إقترح العمل من أجل تخفيض الإتفاقات البحرية . وذلك عن طريق إتفاقية دولية . ووافق الرئيس هاردينج Harding على هذه الفكرة . وإقترح ، فى ١١ أغسطس ١٩٢١ ، أن تتم ، فى مؤتمر دولى ، دارسة الوسائل اللازمة لوضع حد للمنافسة البحرية ، ومعالجة فى نفس الوقت مجموع المشكلات المتعلقة بالمحيط الهادى . وكان يهدف من وراء ذلك إجبار حكومة اليابان على كشف أوراقها .

وفى حالة رفض الإقتراح الأمريكى ، فإن الحكومة اليابانية سوف تضع نفسها فى موقف صعب ، إذ أنها سوف تأخذ مسئولية الإستمرار فى التسابق فى التسلح ، وتثير عدم الثقة عند الدول العظمى الأوربية ، وكان عليها كذلك أن تحسب حساباً لحالة الرأى العام اليابانى ، وكانت البلاد ، بعد فترة الإزدهار المذهلة كانت قد عرفتها فيما بين عامى ١٩١٤ و ١٩١٩ ، تجتاز أزمة إقتصادية ، وإجتماعية ومالية . وفى أوساط رجال الأعمال ، والتى كانت نقطة إرتكاز الحزب الليبرالى ، كان الرأى يحتج على أعباء الإتفاقات العسكرية والبحرية ، وينتقد « سياسة المغامرة » التى كانت الحكومة تقوم بها فى سيبيريا ، وصوت مؤتمر الغرف التجارية ، فى شهر يونيو ١٩٢١ ، على توصية بضرورة تقليل الميزانيات التى تذهب إلى الحربية وإلى البحرية ، وكانت الحكومة والتى كانت فى حاجة الى تأييد الحزب الليبرالى لها فى الدايت ، تعرف هذا الملل .

وكانت هذه الحكومة تحسب حساباً كذلك لهذا التغير الهام الذى حدث فى الموقف الدبلوماسى لليابان . ذلك أن التحالف الإنجليزى اليابانى ، والذى كان قد تجدد فى شهر يوليو ١٩١١ ، ولمدة عشر سنوات ، كانت قد إنتهت مدته فى شهر يوليو ١٩٢١ . وكان قد فقد بلا شك جزءاً من قيمته ، منذ أن كانت إنجلترا قد قررت أنه لا يمكن لهذه المعاهدة أن تنفذ ضد الولايات المتحدة ، وأكثر

من ذلك ، منذ أن كانت روسيا قد أصبحت غير قادرة ، وعلى الأقل لفترة بضعة سنوات ، على أن تقوم بدور نشط فى الشرق الأقصى . ولكن الوعد بالتأييد الدبلوماسى ، والذى كانت الدولتان قد تبادلتاه من أجل الدفاع المشترك عن « مصالحهما الخاصة » ، كان لا يزال على الأقل موجوداً ، ولذلك ، فإن الحكومة كانت قد أعلنت ، ومنذ شهر يناير ١٩٢٠ ، أنها ترغب فى تجديد التحالف ، ومع ذلك ، فإن تاريخ إنتهاء مدة المعاهدة قد حل دون أن تكون الحكومة البريطانية قد أظهرت إستعداداً من أجل التفاوض . وكانت إنجلترا ، رغم إستسلامها للضرورات، قد ثار قلقها من السياسة اليابانية فى الصين فيما بين عامى ١٩١٤ و ١٩١٨ . فما هو السبب الذى يدفعها إلى تشجيع هذه اليابان ، والتى أصبحت منافساً لها ؟ لقد كان التحالف اليابانى مفيداً لها من أجل العمل على إفشال حركة التوسع الروسى فى الشرق الأقصى ، ولكن السياسة الروسية كانت ، فى ذلك الوقت ، لم تعد تثير الخوف ! وكانت حكومة كندا معادية لعملية تجديد التحالف ، إذ أنها كانت تخشى من أن يزج بها فى صدام يابانى أمريكى . وأخيراً ، وبنوع خاص، كانت إنجلترا فى حاجة الى صداقة الولايات المتحدة : فبتخليها عن التحالف اليابانى ، كانت ستعطى الحكومة الأمريكية أفضل دليل على رغبتها فى التعاون معها فى المحيط الهادى وفى الشرق الأقصى[1] . وهذا « الطلاق » ، كان ضربة حساسة بالنسبة للسياسة اليابانية . وكان من حق رجال السياسة اليابانيين أن يذكروا أن المعاهدة كانت قد أصبحت « غير نافعة » ، وأنهم لهذا السبب لا يأسفون عليها ، وأنهم فقط مندهشين من الطريقة غير المهذبة للحكومة الانجليزية وباللامبالاة التى تخلصت بها من التحالف ، وكأنها حذاء قديم ، ولكن ذلك لا ينفى أن اليابان قد فقدت بذلك نقطة إرتكاز ، كانت قد أعطتها الكثير من النجاح .

ولقد كانت هذه الصعوبات الداخلية ، وهذا الفقدان للأمل الدبلوماسى ، وهو الذى دفعها الى قبول إقتراح الرئيس هاردينج . وحاولت مع ذلك أن تأخذ إحتياطها وأن تحدد من برنامج المداولات . فهى توافق على أن يناقش المؤتمر الدولى

(١) صرح بورا ، فى مجلس شيوخ الولايات المتحدة ، فى شهر مايو ١٩٢١ ، بأن وجود هذا التحالف كان يمثل تشجيعا للسياسة اليابانية ، وهذه الفكرة استخدمتها الصحافة الأمريكية على نطاق واسع .

مسألة تحديد التسليح ، ولكن عليه ألا يعالج « المشكلات التى لا تخص سوى بعض الدول بنوع خاص ، أو المسائل التى يمكن النظر إليها على أنها أمر واقع » . وكان هذا التحفظ يتعلق بطبيعة الحال بمسائل شانتونج ، وكوريا ، ويأب ، ولكن ربما كذلك مسألة سيبيريا . وبالإجمال ، فإن الحكومة اليابانية كانت توافق على تحديد التسليح ، وأعلنت أنها ترغب فى السلام ، وبشرط عدم طرح المكاسب التى كانت قد حققتها للمناقشة ! ومع ذلك فإنه كان لا يمكنها إخفاء المخاطر التى تواجهها بالإشتراك فى مؤتمر كانت كل الدول الموجودة فيه لها مصالح تختلف عن مصالحها ، ولم تكن تجهل أن الولايات المتحدة سوف تفيد من ذلك لكى تمارس عليها ضغطاً ، ولكى تجبرها على التخلى عن بعض النتائج التى كانت قد حصلت عليها . ألم تذكر الصحافة الأمريكية أن الهدف المنشود كان هو إجبار اليابان على التخلى عن طموحاتها الإقليمية على القارة الآسيوية ؟ وإذا كانت حكومة اليابان قد وافقت على قبول هذا المؤتمر الدولى ، فإن هذا كان يمثل دليلا على ضعفها .

٦ – الاتفاقيات ، و « ضربة التوقف » :

إستمر إنعقاد المؤتمر فى واشنطون من ١٣ نوفمبر ١٩٢١ حتى ٦ فبراير ١٩٢٢ . وإلى جانب الولايات المتحدة ، كانت هناك كل من الصين ، واليابان ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وبلجيكا ، وهولندا ، والبرتغال ، ممثلة فيه . وكانت الحكومة البريطانية ، منذ الوقت الذى تركت فيه تاريخ تجديد التحالف الإنجليزى اليابانى يمر ، قد أثبتت رغبتها فى تأييد وجهة النظر الأمريكية . ولذلك فإن اليابان وجدت نفسها ، فى المؤتمر ، فى مواجهة تعاون إنجليزى أمريكى . وكانت سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى هى التى توجه المداولات . فعلى أى شيء كان فى وسع اليابان أن تعتمد ؟ ومن هى ، من بين بقية الدول المشاركة ، تلك التى تكون من مصلحتها معونة اليابان ؟ لقد ذكر سفير فرنسا فى واشنطون : « يمكننا أن نؤيد ومن كل قلبنا وجهة النظر الأمريكية » . وإضطر الوفد اليابانى ، وهو معزول ، إلى أن يقتصر على دور الدفاع ، وتراجع أمام ضغط الخصم ، وفضل أن يتراجع مع التظاهر بالموافقة ، إذ

أنه لم يكن فى وسعه أن يقاوم . وكان الحساب الختامى ، بالنسبة له ، ثقيل العواقب .

أما النتائج فقد سجلت فى ثلاث معاهدات عامة ، وفى تصريحات عديدة ، وقرارات أو إتفاقات « ولم تكن كلها تمثل جزءاً لا يتجزأ من قرارات المؤتمر ، وإن كانت دائماً تمثل النتائج المباشرة لهذا المؤتمر . وكان مجموع هذه النصوص هو الذى يشكل وضعية المحيط الهادى والشرق الأقصى .

أما المعاهدة الخاصة بالمحيط الهادى ، والمسماة « معاهدة الأربعة » ، فإنه تم التوقيع عليها من جانب فرنسا ، والولايات المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، واليابان ، فى ١٣ ديسمبر ١٩٢١ ، ولمدة عشر سنوات . ولقد إتفقت الدول الأربع فيها على « إحترام حقوقها التى تمس ممتلكاتها الجزرية ... فى منطقة المحيط الهادى » . وفى حالة نشوب خلاف بين بعضها فى هذا الشأن ، فيتم طرح الأمر أمام مؤتمر جديد . وفى حالة قيام دولة أخرى بتهديد هذه الممتلكات ، فإن الدول الأربع سوف تتشاور بشأن الإجراءات التى يتم إتخاذها . ولقد نصت المادة الرابعة على أن المعاهدة تجعل التحالف الإنجليزى اليابانى بدون هدف ، ولذلك فإنه لايمكن تجديده . والواقع ، أن هذه المسألة كانت قد حسمت من قبل ، بالفعل ، عن طريق صمت الحكومة البريطانية . ولكنه كان أمراً له دلالته أن يصدر قرار جماعى لكى ينص وبشكل رسمى على نهاية هذا التحالف .

وأما المعاهدة الخاصة بالصين ، والمسماة « معاهدة الدول العظمى التسع » ، فقد تم التوقيع عليها يوم ٦ فبراير ، من جانب كل الوفود . ولقد إتفق فيها كل الموقعين عليها (وباستثناء الصين ، بطبيعة الحال) ، على إحترام « سيادة ، وإستقلال » والسلامة الإقليمية والإدارية ، لدولة الصين ، ووعدوا بالمحافظة على أن يطبقوا ، وعلى كل أقاليم الصين ، مبادىء الفرص المتساوية أمام تجارة وصناعة كل الدول ، (أى مبدأ « الباب المفتوح ») ، وألا يحاولوا الحصول على « حقوق أو ميزات خاصة تكون من طبيعتها أن تضر بحقوق رعايا الدول الصديقة ، وبخاصة الحصول على إحتكارات ، أو معاملة مميزة (مادة ٣) ، أو مناطق نفوذ (مادة ٤) . وتم وضع إتفاقية خاصة من أجل تعديل التعريفة الجمركية فى الصين ، وتوحيد رسوم الجمارك عند الحدود البرية والحدود البحرية ،

وتقرير ، مرة جديدة ، أمر إلغاء الجمارك الداخلية .[1] ونصت تسوية أخرى على أن يمكن إلغاء نظام الإعفاءات القضائية ، فى اليوم الذى يمكن للهيئة القضائية الصينية أن تمنع ضمانات كافية . ولقد تعهدت الحكومة الصينية ، من جانبها ، بألا تفرض على السكك الحديدية الصينية « أى تفرقة ظالمة » فى أمور الأجرة أو تسهيلات النقل .

وأخيراً ، معاهدة بشأن تحديد التسلح البحرى ، ــ « معاهدة الخمسة » ، ــ والتى تم التوقيع عليها يوم ٦ فبراير ، من جانب كل من فرنسا ، والولايات المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، وإيطاليا ، واليابان ، وكانت تسرى لمدة خمسة عشر عاماً . وكان هدفها الأساسى هو تحديد الحمولة الكلية « لسفن الحرب »[2] والتى يمكن لكل من الأطراف المتعاقدة أن يصل إليها . وتحددت النسب كالتالى : ٥ للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، و ٣ لليابان ، و ١,٧٥ لفرنسا ولإيطاليا . وعلاوة على ذلك ، فإن المعاهدة قد قررت ، وبالمادة ١٩ منها ، أنه فيما يتعلق بأمور التحصينات والقواعد البحرية ، يتم الاحتفاظ بالوضع القائم فى الممتلكات الجزرية للولايات المتحدة ، وإنجلترا ، ولليابان ، فى المحيط الهادى ، وذلك بإستثناء جزر هاواى ، وزيلندا الجديدة ، والجرز التى توجد قرب سواحل الولايات المتحدة مباشرة ، وكندا ، وأستراليا ، وبطبيعة الحال لم يكن لفظ « ممتلكات جزرية » يطبق على أرخبيل اليابان نفسه ، ولكن فقط على الأقاليم الخارجية : جزر كوريل ، وجزر بونان ، وجزر ريوكيو ، وفورموزا وبسكادوريس .

ولذلك فإن الصين لم تحصل إلا على دراسة مسألة « المعاهدات غير المتساوية » ، والتى كان الوفد الصينى قد طرحها فى عام ١٩١٩ : فلم تستعد إستقلالها الذاتى بالنسبة للجمارك . ولم تحصل على إستعادة التنازلات والأقاليم

---

(١) كانت مسألة الغاء الجمارك الداخلية قد قررت قبل ذلك ببروتوكول عام ١٩٠١ ، ولكنها لم تنفذ . أما فيما يتعلق تعديل التعريفة الجمركية العامة ، فإن هدفها الوحيد كان رفع هذه الرسوم الى نسبة ٥٪ من قيمة السلع ، بعد أن كانت بالفعل ، أقل من ذلك .

(٢) ولذلك فإن هذه المعاهدة لعام ١٩٢٢ لاتطبق الا على المدرعات ، وعلى الطرادات الضخمة ، وهذا التحديد لا يطبق على الطرادات الخفيفة ، وسفن الطوربيد ، والغواصات .

المؤجرة[1] ، وإكتفت بوعد غير محدد موضوعيا ، وغير محدد بزمن أو تاريخ ، فيما يتعلق « بالإعفاءات القضائية » . ولكن التبرؤ من سياسة « مناطق النفوذ » كان من طبيعة أن يطمئنها : فكان هذا الوعد يؤكد الإتجاه الذى كان قد ساد فى عام ١٩١٢ ، والذى كان يحل ، بدلا من نظام التنافس الدولى ، وفاق الدول العظمى من أجل استغلال الجماعى « لسنوق الصين » أى أنه أبعد إذن إمكانية تقسيم الصين .

وأما اليابان ، فإنها جددت الوعود التى كانت قد أعطتها فيما مضى للولايات المتحدة ، فى عام ١٩٠٨ ، بشأن جزر المحيط الهادى ، وفى عام ١٩١٧ بشأن « الباب المفتوح » فى الصين . ولذلك فإنها تكون قد قبلت أمر وضع حد لطموحاتها . وبقبولها تقليل تسليحها البحرى ، وبتعهدها بعدم إمتلاك أسطول إلا فى مساواة (وفى سفن الدرجة الأولى) ثلاثة أخماس أسطول الحرب الأمريكى ، تكون قد أعطت دليلا جديداً عن حسن نيتها ، وفى الحقيقة ، فأن هذه النسبة كانت تسجل ، فى إجمالها ، الحالة الواقعية ، وتترك لليابان تفوقاً بحرياً على الولايات المتحدة فى بحار الشرق الأقصى ، مادام الأسطول الأمريكى كان مقسماً بين المحيط الأطلسى والمحيط الهادى . أما المادة الخاصة بالتحصينات وبالقواعد البحرية فهى فى وضوح فى جانب المصالح اليابانية ، إذ أنها سمحت لليابان بأن تحتفظ بالتحصينات التى كانت قد إنتهت من إتمامها فى جزر بونين ، بينما لم يعد فى وسع الولايات المتحدة أن تنشىء قاعدة جديدة فى الفلبين ، أو تحصن جزيرة جوام ، والتى كانت على بعد ٢٠٠ كيلو متر من اليابان . ولم تكن معاهدة الأربعة ، ولا معاهدة « الخمسة » ذات خطر بالنسبة لأمن أرخبيل اليابان ، فلقد ظلت قوة اليابان المحيط الهادى سليمة ، ولكنه لم يعد فى وسعها أن تزيد ، مادامت هذه المعاهدة سارية .

وأما بالنسبة للولايات المتحدة ، فإنها كانت قد قبلت ، ومع بعض التردد ، أن « تقبل المخاطرة » : فبوعدها الموافقة على أن تشارك فى مؤتمر ، فى حالة وقوع تهديد بالحرب فى المحيط الهادى ، تكون قد دخلت فى طريق مخالف لتقاليد

---

(١) باستثناء وى هاى وى ، التى وافقت بريطانيا العظمى على أن تعيدها الى الصين (تصريح لورد بلفور للمؤتمر ، فى ٣ فبراير ١٩٢٢)

« سياسة العزلة » ، وكان هذا هو الثمن الذى دفعته فى نظير تخلى إنجلترا عن تحالفها مع اليابان .

ولم تكن هذه المعاهدات سوى جزء من العمل الذى وضعه فى واشنطون . ولقد تم إفراز مسائل أخرى هامة . إما فى أثناء إجتماعات المؤتمر ، وإما عن طريق المفاوضات التى تمت على هامش الإجتماعات .

أما مسألة شانتونج ، فإنها قد تم معالجتها فى المحادثات الصينية اليابانية التى وقعت إبتداء من أول ديسمبر ١٩٢١ ، وفى وجود « مراقبين » أمريكيين . وكانت اليابان قد وعدت ، وفى أثناء مؤتمر الصلح ، بأن تعيد إلى الصين « الحقوق والمصالح » ، والتى كانت ألمانيا قد تنازلت عنها طبقاً لمعاهدة فرساى . وكان الأمر يتعلق بتحديد شروط هذه الإعادة . وفى عام ١٩١٩ ، كانت حكومة اليابان قد أعلنت ، أنها تتمسك ، فى هذا الشأن ، بإتفاقيات شهر مايو ١٩١٥ ، والتى كانت حكومة الصين قد طالبت بإلغائها . وكانت ، فى عام ١٩٢٠ ، قد عرضت بعض التنازلات ، وهى التى رفضت حكومة الصين دراستها . فهل كان من الممكن الآن العثور على حل وسط ؟ لقد كانت المناقشات فى منتهى المرارة ، وإستمرت لمدة ستة وثلاثين جلسة ، وأخيراً ، وتحت ضغط قوى من الولايات المتحدة ، والتى هددت بعدم التصديق على المعاهدة الخاصة بتحديد التسليح البحرى ، وبالعودة إلى التسابق فى التسليح ، إضطرت اليابان إلى أن توافق : فتنازلت عن المطالبة بالتطبيق الكامل لإتفاقيات شهر مايو ١٩١٥ ، ووافقت على الشروط الجديدة ، والتى كان مداها أكثر تحديداً ، وبكثير . وبالمعاهدة الصينية اليابانية ، فى ٤ فبراير ١٩٢٢ ، وعدت الحكومة اليابانية بأن تعيد إلى الصين ، وفى فترة ستة أشهر ، « الإقليم المؤجر » كياوتشيو ، والممتلكات الألمانية السابقة ، والتى كانت توجد فى هذا الإقليم ، والسكك الحديدية الألمانية السابقة ، والتى كانت أهمها هى السكة الحديدية التى كانت تربط كياو تشيو بتسينان . ولذلك ، فإن اليابان لم تحصل على إنشاء « منطقة إميتاز » فى كياو تشيو . حقيقة أن كان لها أن تحصل ، وفى نظير إعادة السكك الحديدية ، تعويضاً يبلغ ٦٦ مليون فرنك ذهب ، والذى يمكنها ،

وحتى إتمام دفعه ، من أن تحتفظ ، وبالإشتراك مع الصينيين ، بإدارة السكك الحديدية . أما عن الميزات الأخرى ، والتى كانت قد وضعتها فى إتفاقية شهر مايو ١٩١٥ ، فما الذى كان قد بقى منها ؟ لقد ظلت المواد المتعلقة بمناجم هان يى بينج موجودة . وفيما يتعلق بمنشوريا ، فإن النصوص الخاصة بتجديد عقد بورت آرثر وبحقوق المتوطنين اليابانيين ، ظلت موجودة ، ولكن تلك التى كانت تتعلق بإستخدام المستشارين العسكريين والماليين اليابانيين فى إدارة الإقليم ، والأولوية الممنوحة لليابان بالنسبة للقروض الضرورية لعملية إنشاء السكك الحديدية ، فإنها قد ألغيت[1] ، ولذلك فإن النتيجة كانت هزيلة .

أما مسألة سيبيريا ، وعلى خلاف مسألة شانتونج ، فإنها كانت مدرجة فى جدول أعمال المؤتمر . فلماذا لم تقم اليابان ، حتى ذلك الوقت ، بسحب قواتها منها ؟ وعلى هذا السؤال الذى طرح عليه فى ٢٣ يناير ١٩٢٢ ، أجاب شيديهارا Shidihara مندوب اليابان ، بأن اليابان كانت فى حاجة إلى حماية مصالح رعاياها المقيمين فى مقاطعات الساحل السيبيرى ، وأنه كان من واجبها أن تضمن أمن حدودها الكورية ، ولكنها كانت ستحترم سلامة الأراضى الروسية ، وتستمر فى المفاوضات التى بدأت مع جمهورية الشرق الأقصى ، ولكن هيج Hughes ، وزير الدولة الأمريكى ، ورئيس الوفد الأمريكى فى المؤتمر ، لم يقنع بهذا الرد ، وأصر بأقوى الأساليب ، على ضرورة الحصول على وعد بالجلاء ، فالإحتفاظ بإحتلال عسكرى يابانى سوف ينتج عنه « الإضرار بحقوق الشعب الروسى » . وأن يعطى لليابان ميزات تجارية ، ويسمح لها بأن تضمن « الاستغلال المطلق لموارد سخالين أو للمقاطعة البحرية » . ولقد إنتهى الأمر ، بالوفد اليابانى ، والذى كان يواجه إجماع أعضاء المؤتمر ، إلى أن يعلن أن عملية الجلاء عن المقاطعة البحرية وعن كل سواحل سيبيريا سوف يتم « فى فترة قريبة » ، ولكنه قدم تحفظات بشأن الجزء الشمالى من جزيرة سخالين . ولقد إكتفى المؤتمر بأخذ علم بهذه النيات ، ودون أن يطلب تعهداً أكثر تحديداً . ومع ذلك ، فإن الحكومة اليابانية كانت قد فهمت أن المشروع الخاص بسيبيريا

(١) تصريح المندوب اليابانى فى مؤتمر واشنطون ، فى ٢ فبراير ١٩٢٢

كان محكوماً عليه بالفشل . وبعد أن حاولت ، وبدون جدوى ، الدخول فى مفاوضات جديدة مع الجمهورية الروسية فى الشرق الأقصى ، من أجل أن تحاول الحصول ، وفى نظير سحب قواتها ، على ميزات إقتصادية ، قررت فى شهر أغسطس ١٩٢٣ ، أن تعلن عن الجلاء ، الذى سوف يتم فى شهر أكتوبر . ومع ذلك ، فإنها ظلت تحتفظ بالجزء الشمالى من سخالين ، والذى لن تتخلى عنه إلا فى عام ١٩٢٥ . وهكذا نجد أن المغامرة السيبيرية ، والتى كانت قد كلفت اليابان ١,٤٧٥ قتيلا ، و ١٠,٠٠٠ جريح ، وتسببت فى نفاقات طائلة (٧٠ مليون ين) ، لم تنته بأية ميزة لها قيمة .

وأما مسألة « سكة حديد شرق الصين » ، والمرتبطة بكل مشكلة النفوذ الروسى فى منشوريا الشمالية ، فإنها قد تم تسويتها عن طريق المؤتمر نفسه . وبدافع من الولايات المتحدة ، كانت برئاسة أحد المهندسين الأمريكيين . ولقد كان فى وسع الحكومة الأمريكية أن توافق على إستمرار الإبقاء على هذا النظام . ولكن الصين إحتجت ، وحصلت على مبتغاها : فقرر المؤتمر أن يسلم إدارة السكة الحديدية ، بما فى ذلك حق الشرطة ، إلى مجلس إدارة يتشكل من خمسة من الصينيين ، وخمسة من الروس « البيض » ، الذى يمثلون مصالح البنك الروسى الآسيوى ، كمالك لهذه السكة الحديدية ، وتحت غطاء تسوية مالية ، كان هذا القرار يمثل مدى سياسياً له إعتباره ، مادام كان يبعد النفوذ الروسى السوفيتى : فلم تعتبر الدولة الروسية على أنها الوريث لحقوق روسيا القيصرية فى منشوريا الشمالية . ومن هذا الواقع ، وجدت سلطة الحكومة الصينية على هذه الأقاليم نفسها وقد أعيدت تقريباً بالكامل .

وأخيراً ، فإن الخلاف اليابانى الأمريكى بشأن جزيرة ياب قد سوى عن طريق المفاوضات المباشرة ، فتخلت الولايات المتحدة عن مشروعها الخاص « بالتدويل » ، وقبلت أن تبقى الجزيرة تحت الإنتداب اليابانى ، ولكن اليابان تعهدت ، وبإتفاق ١١ فبراير ١٩٢٢ ، بألا تمس الكابلات البحرية ، وبأن تضمن للأمريكيين أمر صيانتها .

وكانت مسائل الجلاء عن شانتونج وعن سيبيريا الشرقية بواسطة القوات اليابانية ، ونهاية التحاف الإنجليزى اليابانى ، وقبول كل الدول لمبدأ « الباب المفتوح » فى الصين ، هى نجاح لا يمكن الشك فيه بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة . ولا شك فى أن التصريح المشترك ، من جانب كل من لانسينج وإيشى ، والذى إعترف « بالمصالح الخاصة » لليابان فى بعض أنحاء الصين ، كان لايزال ، من الناحية النظرية ، سارياً ، ولكنه كان قد فقد كل قيمة فعلية ، وسوف يتم إلغاؤه فى عام ١٩٢٣ .

ومن بين كل هذه الميزات ، والتى كانت اليابان قد حصلت عليها ، بالقانون وبالفعل ، فيما بين عامى ١٩١٤ و ١٩١٩ ، ما هى تلك الميزات التى كانت قد بقت لها ؟

لم تكن اليابان قد وافقت على « إلغاء إتفاقات ١٩١٥ ، رغم مجهودات الوفد الصينى فى مؤتمر واشنطون ، ولكنها تخلت عن الجزء الأكبر من شروط هذه الإتفاقات .

وكانت من ناحية أخرى قد حصلت ، وفى شكل إنتداب ، على إمتلاك ثلاث أرخبيلات ألمانية سابقة فى المحيط الهادى ، وكانت هذه نتيجة هامة بالنسبة لأمن أرخبيل اليابان . وكانت الفقرات التى تمنع الولايات المتحدة من تحصين ممتلكاتها الجزرية فى المحيط الهادى ، والتى تحدد حمولة أسطول الحرب الأمريكى فى سفن الدرجة الأولى تؤكد هذه النتيجة . ولذلك فإن اليابان كان عليها ، وفى الميدان « الدفاعى » أن تغتبط بذلك .

ولكن خطتها التوسعية فى آسيا الشرقية فشلت : فلقد أنزلت بها الولايات المتحدة « ضربة توقف » ، وعن طريق مجرد الضغط الدبلوماسى ، فهل تثور دهشتنا حين نجد أن الأوساط العسكرية والبحرية اليابانية ، والتى كانت هى الصانعة المصممة لسياسة التوسع ، تعبر عن عدم رضائها ، وبقوة ؟ ولقد كان من حق وزراة تاكاهاشى Takahashi الليبيرالية ، والتى وقعت على معاهدات واشنطون ، أن تدعى أنها كانت ألا تأسف على أى شىء ، وأنها كانت ترغب فى سياسة سلام ، وأنها كانت تأمل فى تنمية روح الصداقة والوفاق فى العلاقات الدولية ، ولكن المعارضة لم تحافظ عليها ، وأجبرتها ، فى شهر يونيو ١٩٢٢ ،

على الإستقالة . وفى نفس الوقت ، كانت الأوساط الصناعية والتجارية ، والتى مستها الأزمة الإقتصادية والمالية ، تأمل فى أن تتخلى اليابان ، فى ذلك الوقت ، عن السياسة الخارجية النشطة ، والتى كانت تتطلب من البلاد تضحيات كبيرة . وعند نهاية هذه المرحلة الثانية من مجهودها من أجل التوسع ، كانت اليابان ، وقد فقدت أنفاسها ، فى حاجة لوقت للراحة . وهكذا ندخل فى مرحلة جديدة من مراحل تاريخ اليابان ، والشرق الأقصى ، الحديث والمعاصر .

بعض المراجع

Conference on the limitation of Armaments, 1921-1922 Washington, 1922

Conference on limitation of Armmaments. London, 1922

Conférence de Washington. Paris, 1923

ARCHIMBAULD, L., La Conférence de Washington. Paris, 1923

LAPRADELLE,A de ; La Conference de Washington. Paris,1923.

BUELL, R. L. The Washington Conference. New York 1922